بنك فلسطين
BANK OF PALESTINE

تأسس عام 1960

2016

التقرير السنوي والبيانات المالية

قائمة المحتويات

التأسيس	1
الرؤية والقيم	3
مؤشرات الأداء الرئيسية	5
كلمة رئيس مجلس الإدارة والمدير العام	7
بيئة رقابية معاصرة	11
القطاع المصرفي في فلسطين	15
تقرير مداولات الإدارة وتحليل الأداء	17
استراتيجية الشمول المالي والحداثة المصرفية	19
إدارة الموارد البشرية	37
إدارة التكنولوجيا وأنظمة المعلومات	43
إدارة المشاريع	44
المسؤولية الاجتماعية	45
إدارة علاقات المساهمين	51
الشركات التابعة	59
الاعترافات الدولية بالقيم والحداثة المصرفية لبنك فلسطين	63
الحوكمة وإدارة المخاطر	65
البيانات المالية وتقرير المدقق	87

المرحوم الحاج هاشم عطا الشوا

مؤسس بنك فلسطين

استطاع المرحوم الحاج هاشم عطا الشوا عبر تأسيس بنك فلسطين بناء صرح اقتصادي، وقام بتكريس حياته من أجل ذلك لخدمة وطنه وشعبه. وتمكن بعزيمته وصبره وشجاعته، من قيادة البنك عبر سنوات طويلة من الكفاح والتحديات إلى درجات التفوق والتميز.

المرحوم الدكتور هاني هاشم الشوا

الرئيس السابق لمجلس الإدارة

أكمل المرحوم الدكتور هاني هاشم الشوا مسيرة بناء وتطوير هذا الصرح المميز معتمداً على استراتيجية التوسع ومواكبة التطور التكنولوجي والنهوض بمستوى العمل ومهنية الأداء، واستطاع المرحوم ترك بصماته المتميزة. وما زالت سياساته الحكيمة تقودنا حتى يومنا هذا تحقيقاً لهدفنا المشترك في النهوض خدمةً لعملائنا ومساهمينا.

نبذة عن بنك فلسطين:

تأسس بنك فلسطين في العام 1960 بمدينة غزة، وباشر أعماله في العاشر من شباط عام 1961 كمؤسسة مالية رائدة تسعى للنهوض بمستوى الخدمات المصرفية في فلسطين مع التركيز على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إلى أن توسعت خدماته لتلبي جميع الاحتياجات المالية لمختلف الشرائح والقطاعات الاقتصادية. يعد بنك فلسطين اليوم أكبر البنوك الوطنية، برأس مال يبلغ 195 مليون دولار، ليحافظ على صدارة البنوك العاملة في فلسطين من حيث رأس المال المدفوع وموجودات بلغت حتى نهاية العام 2016 ما قيمته 4.118 مليار دولار. ويعد البنك من أكثر البنوك انتشاراً من حيث عدد الفروع التي وصلت إلى 67 فرعاً ومكتباً، بالإضافة إلى ما يزيد عن 149 صراف آلي منتشر في مختلف محافظات الوطن. وبكادر بلغ عدده 1652 موظفة وموظف، يعملون على خدمة أكثر من 890,000 عميل من أفراد، شركات ومؤسسات بمختلف الأنواع والأحجام بالإضافة إلى الفلسطينيين المغتربين، كما بلغت الحصة السوقية للبنك من التسهيلات الائتمانية والودائع للقطاع المصرفي الفلسطيني 32.68 ٪ و29.67 ٪ على التوالي.

تطبيقا لاستراتيجية الحداثة المصرفية والتي جذورها القيم استمر البنك بالاهتمام بعملية الشمول المالي عبر زيادة حجم الدعم المقدم لمختلف المشاريع الاقتصادية وتم التركيز على دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في فلسطين.

اشتملت خطط البنك للعام 2016 على تفعيل عدة برامج لتمكين المرأة الفلسطينية عبر تخصيص برامج لتمكين المرأة وتشجيعها للمشاركة الفاعلة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بقطاعاتها المختلفة، بالإضافة إلى زيادة نسبة توظيف النساء العاملات في البنك.

وقد حاز البنك على جائزة أفضل بنك في العالم في مجال الشمول المالي من مجلة The Banker العالمية التابعة لصحيفة الفاينشال تايمز في كانون ثاني 2016 ، وبتقدير إيجابي من هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية على سياسة الاهتمام بالنوع الاجتماعي.

يمتلك بنك فلسطين المركز الأول والوحيد لإصدار وقبول بطاقات الائتمان والخصم في فلسطين، حيث يعتبر المصدر الوحيد لهذه البطاقات بكافة أنواعها، وقام بتقديم خدمة الإصدار الفورية لبطاقة الخصم والمشتريات. واستمر البنك بتطوير برنامج خدماته البنكية الإلكترونية «بنكي» بنسخته المعدلة «بنكي 2» بما يشمل تطبيق الهاتف المحمول مما أدى إلى زيادة الإقبال على الخدمات الإلكترونية.

عمل بنك فلسطين بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية IFC على تطبيق الممارسات الفضلى في إدارة المخاطر ليكون بذلك أول مؤسسة فلسطينية تطبق هذه الممارسات، حيث أسس سياسات واجراءات لادارة كافة أنواع المخاطر مما يوفر القاعدة لنظام إدارة كافة أنواع المخاطر على كل المستويات، كما أن وجود نظام فعال وسياسة لإدارة المخاطر له أثر على الاستثمار وزيادة الثقة والاطمئنان والطمأنينة من قبل المودعين.

في عام 2005، أدرج سهم بنك فلسطين للتداول في البورصة الفلسطينية، وأصبح الآن ثاني أكبر الشركات المدرجة حيث تبلغ قيمته السوقية 15.24٪ من إجمالي القيمة السوقية لاسهم الشركات المدرجة في البورصة.

وفي عام 2007، أسس البنك شركة الوساطة للأوراق المالية لتكون الذراع الاستثماري للبنك، كما تعمل الشركة على تقديم خدمات البيع والشراء لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصات أخرى في الشرق الأوسط، حيث حصلت لفترات متتالية على المركز الأول كأنشط الشركات في استقطاب المستثمرين وحجم التداول من بين ثماني شركات وساطة في فلسطين. أسس البنك في العام 2011 شركة PalPay® لتطوير منظومة الدفع الالكترونية في فلسطين لتشمل عمليات الشراء لمختلف السلع، ودفع فواتير الخدمات، وشحن الهواتف بمختلف أنواعها عن طريق الانترنت ومن خلال أكبر شبكة يمتلكها البنك لنقاط البيع الإلكترونية التي يصل عددها إلى حوالي 6,230 نقطة بيع موزعة على المحال التجارية والفنادق والمطاعم ومراكز الاتصالات والخدمات العامة. في العام 2015 افتتح البنك أول مكتب تمثيلي له خارج فلسطين في مركز دبي المالي العالمي (DIFC). في العام 2016 قام البنك بشراء حصة إضافية في البنك الإسلامي العربي لتصل حصته فيه إلى 52٪، وذلك بهدف تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية والتي بدأت تتمتع بأفاق مستقبلية واسعة.

وتقديراً لدور وإنجازات بنك فلسطين وتميزه بتقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية وتطوره الدائم، استمر البنك في العام 2016 في الحصول على جوائز محلية ودولية عديدة، كان من أبرزها؛ حصوله على جائزة «أفضل بنك في فلسطين» من عدة مؤسسات عالمية مرموقة، منها:

Euromoney, Emeafinance,The Banker, Global Finance and Asiamoney

رؤيتنا

نطمح إلى أن نكون المؤسسة المصرفية المتميزة بالقيم والحداثة المصرفية على المستوى المحلي والدولي.

مهمتنا

يضطلع بنك فلسطين بمهمة جذورها متأصلة بالقيم منذ العام 1960 وشاملة لأفضل الممارسات المهنية والحداثة المصرفية للتأثير على التنمية الاقتصادية والبشرية في فلسطين والحفاظ على حقوق المساهمين والمتعاملين في شراكة وطنية تمتد أواصرها إلى الإقليم والعالم.

حداثة مصرفية جذورها القيم

مؤشرات الأداء الرئيسية

الإرتفاع في المؤشرات مقارنة مع عام 2015

صافي الأرباح	الودائع	التسهيلات	حقوق المساهمين	رأس المال المدفوع	الديون المتعثرة
% 22.91	% 40.15	% 59.38	% 31.99	% 11.04	% 1.99

الدولار الأمريكي	2013	2014	2015	2016
إجمالي الدخل	112,693,775	120,288,657	136,787,234	177,484,615
الأرباح قبل الضريبة	53,037,996	51,659,265	54,570,455	67,999,090
صافي الأرباح	40,438,831	40,222,506	43,167,433	53,055,980
موجودات	2,348,045,943	2,424,773,961	2,785,203,240	4,118,629,230
ودائع العملاء	1,745,563,265	2,062,524,075	2,242,782,298	3,143,151,591
تسهيلات	1,103,641,018	1,151,825,644	1,388,805,441	2,213,463,765
حقوق المساهمين	252,018,974	280,106,578	305,756,304	403,574,797
رأس المال المدفوع	150,000,000	160,000,000	175,000,000	195,008,685
صافي إيرادات الفوائد والعمولات	99,619,607	102,545,209	115,655,568	149,135,734
عدد الموظفين	1,212	1,280	1,405	1,652
عدد العملاء (يشمل كافة العملاء)	647,947	698,297	749,849	890,768
عدد الفروع	48	54	57	67
الحصة السوقية - ودائع	% 21.00	% 23.08	% 23.23	% 29.67
الحصة السوقية - تسهيلات	% 24.63	% 23.53	% 23.84	% 32.68

كلمة رئيس مجلس الادارة

هاشم الشوا

رئيس مجلس الإدارة والمدير العام

حضرات المساهمين الكرام،

بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن أعضاء مجلس إدارة بنك فلسطين وإدارته التنفيذية وسائر موظفي البنك، يسرني أن أقدم لكم التقرير السنوي الذي يلخص أعمال البنك وإنجازاته والنتائج المالية للعام 2016.

فقد استطاع البنك أن يطوي العام الماضي عبر ترسيخ مكانته في السوق المصرفي الفلسطيني كأكبر مؤسسة مصرفية في فلسطين، تلتزم بالحداثة المصرفية والتي تتأصل جذورها بالقيم الراسخة ليتمكن من تحقيق العائد لصالح كافة متعامليه من مساهمين وعملاء وموظفين وموردين، وبما يشمل أيضاً كافة فئات المجتمع الفلسطيني. ولقد حفل العام 2016 بالإنجازات والمشاريع الاستراتيجية والريادية على الصعيد المحلي والإقليمي، وبرغم استمرار التحديات السياسية والاقتصادية والتقلبات في الأسواق المحيطة، إلا أن تبني البنك لاستراتيجية طويلة الأمد مكنته من التمتع بمرونة ورصانة عكست نفسها عبر مؤشرات الأداء جميعها والتي شهدت نمواً في العمليات واستمراراً في ابتكار الخدمات المصرفية الحديثة.

نتائج مالية متميزة للعام 2016

وبالعودة إلى النتائج المالية للعام 2016، فقد كانت نتائجها إيجابية، حيث حقق البنك زيادة في إجمالي الدخل هذا العام بنسبة 29.75٪ حيث بلغ 177,484,615 دولار مقارنة مع 136,787,234 دولار في عام 2015، الأمر الذي مكن البنك من تحقيق أرباح صافية خلال العام 2016 بعد احتساب الضريبة بقيمة بلغت 53,055,980 دولار، أي بنسبة نمو بلغت 22.91٪ مقارنة مع صافي أرباح 43,167,433 دولار في نفس الفترة للعام 2015.

أما موجودات البنك فقد واصلت ارتفاعها خلال العام 2016 لتصل إلى 4,118,629,230 دولار بنسبة نمو قدرها 47.88٪ مقارنة مع 2,785,203,240 دولار في نهاية العام 2015. أما حجم التسهيلات الائتمانية فقد ارتفع في العام 2016 ليبلغ 2,213,463,765 دولار، بعد أن كان 1,388,805,441 دولار في نهاية عام 2015 أي بنسبة زيادة بلغت حوالي 59.38٪، حيث يواصل بنك فلسطين سعيه لزيادة حجم محفظة التسهيلات لتقديم التمويل اللازم لجميع الشرائح المجتمعية والقطاعات الاقتصادية والمشاريع التي تساهم في تحفيز الاقتصاد الوطني ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر. ومع ذلك حافظ البنك على نسبة منخفضة من الديون المتعثرة بلغت 1.99٪. فيما زادت ودائع العملاء بنسبة 40.15٪ لتصل إلى 3,143,151,591 دولار مقارنة مع 2,242,782,298 دولار في نهاية عام 2015، وهو ما يعكس زيادة الثقة التي يتمتع بها البنك من جانب عملائه ومتعامليه. وبالنظر إلى حقوق المساهمين، فقد واصلت نموها كغيرها من المؤشرات المالية، حيث بلغت حقوق مساهمي بنك فلسطين مع نهاية العام 2016 ما مجموعه 403,574,797 دولار مقارنة مع 305,756,304 دولار في نهاية عام 2015.

تطورات ملموسة في النتائج والإنجازات

ومن أهم الانجازات التي تحققت خلال العام الماضي، هو استمرار البنك في تحقيق النمو الطبيعي لجميع مؤشراته المالية والحصول على عوائد مجزية، من خلال مواصلة البنك في التوسع الافقي عبر التفرع في محافظات الوطن وجهوده لتحقيق أعلى درجات الشمول المالي عن طريق توفير الخدمات المطلوبة لكافة المناطق الجغرافية، وإيصالها لكافة الشرائح في كل زمان ومكان بواسطة الوسائل المتاحة جميعها بما فيها الصيرفة الإلكترونية والهاتف المحمول مما انعكس إيجابياً على نتائج أعمال البنك. وقد ساهم اندماج البنك التجاري الفلسطيني والاستحواذ على حصة مسيطرة في البنك الإسلامي العربي في التأثير إيجابيا على المؤشرات المالية وخاصة الموجودات والتسهيلات والودائع والأرباح.

إن استراتيجية البنك في تنويع مصادر الدخل قد أثمرت أيضا إذا ما نظرنا إلى النتائج المالية الموحدة لمجموعة الشركات التابعة والحليفة. حيث كان لعملية استحواذ بنك فلسطين على حصة إضافية مسيطرة في البنك الإسلامي العربي أثر جيد على مجمل النتائج للعام الماضي وخاصة فيما يتعلق بتنويع مصادر الدخل في مجال الصيرفة الإسلامية، حيث ساهم نمو هذه الخدمات المصرفية في تعزيز دخل البنك لما تشهده الصيرفة الإسلامية من اقبال ولما لها من مجال للنمو في السوق المحلي لتواكب النمو المضطرد على هكذا خدمات في المنطقة.

بالإضافة إلى ذلك، فقد استطاعت شركة بال باي لخدمات الدفع الإلكتروني من تعزيز خدماتها في السوق الفلسطينية، حيث نمت تعاملاتها في السوق المحلي بأكثر من 14 مليون عملية دفع الكتروني وتوقيع عقود خدماتية مع مؤسسات محلية واجنبية في مجال توفير متطلبات الدفع الإلكتروني وقسائم الكترونية لتسهيل عمليات الدفع الإلكتروني للمؤسسات الأجنبية لتنفيذ برامجها الإنسانية داخل فلسطين. أما شركة الوساطة للأوراق المالية فقد أسهمت هي الأخرى في تعزيز مكانتها في السوق المالية وإدارة المحافظ الاستثمارية حيث تشرف على إدارة محفظة تقدر بنصف مليار سهم يتم تداولها في البورصة.

فيما يلي سرد لأهم المحطات في العام 2016

حفاظاً على استراتيجية النمو والشمول المالي والحداثة المصرفية، فقد عمل البنك على إنشاء وحدة خاصة لإدارة المشاريع وذلك للمساعدة في عمليات الاندماج والإشراف على تنشيط المشاريع الاستراتيجية المتعلقة باستدامة عمليات البنك والإسهام في تخفيض المصاريف التشغيلية وزيادة الكفاءة والإنتاجية والحفاظ على مستوى من العمليات تواكب الرؤية الاستراتيجية للبنك.

الاستحواذ على حصة إضافية في البنك الإسلامي العربي

من أهم التطورات الاستراتيجية في العام 2016 هو استحواذ بنك فلسطين على حصة إضافية في البنك الإسلامي العربي لتصل حصة البنك فيه إلى 52٪ حيث انعكس هذا الاستحواذ على النتائج المالية الموحدة لبنك فلسطين بشكل مباشر وإيجابي. وتأتي هذه الخطوة بعد أن أدركت إدارة بنك فلسطين الطلب المتزايد على الخدمات المصرفية الإسلامية، بحيث تبلغ الحصة السوقية للصيرفة الإسلامية فقط 13٪ بينما تصل في المنطقة إلى حوالي 25٪ مما يعكس وجود فرصة كبيرة للنمو في هذا القطاع محليا.

اندماج البنك التجاري الفلسطيني مع بنك فلسطين

قام بنك فلسطين في العام 2016 بإنجاز عملية اندماج البنك التجاري الفلسطيني، وقد استكملت كافة المراحل في عملية الاندماج بنجاح، والتي اصبحت نافذة خلال الربع الثالث من العام 2016.

خطى واثقة نحو العالمية

وعلى المستوى الدولي، دشن بنك فلسطين رسمياً المكتب التمثيلي الأول له خارج الوطن في مركز دبي المالي العالمي في إمارة دبي في الإمارات العربية المتحدة خلال الربع الثاني من العام 2016، وأطلق من خلاله مجموعة من الخدمات الاستشارية والاستثمارية للفلسطينيين والمستثمرين المغتربين في منطقة الخليج العربي. وتعد هذه الخطوة بادرة مهمة تؤذن الانطلاقة من دبي نحو فلسطيني المجهر كجزء هام من التزام أخلاقي للبنك للتواصل وربط الجسور مع أبناء فلسطين في المهجر وتسهيل ارتباطهم بالوطن الأم عبر تقديم خدمات استثمارية واستشارية لهم. يستمر العمل على إنجاز افتتاح اول مكتب تمثيلي لبنك عربي في العاصمة سانتياغو في تشيلي خلال العام 2017 ليكتمل الترابط ما بين الجالية في القارة اللاتينية مع وطنهم الأم والعالم العربي.

الشمول المالي

واصل البنك تطوير برامج تلبي احتياجات كافة الشرائح الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، بما يرتقي إلى مستوى المؤسسات المالية والمصرفية حول العالم. واستمر بانجاز العديد من برامج التأهيل المصرفي لأكثر من 1000 امرأة سنوياً في فلسطين، بهدف تمكين المرأة الفلسطينية من المساهمة في النمو الاقتصادي والتطوير المجتمعي عبر برنامج «فلسطينية»، كما ويجري العمل على انجاز برامج مشابهة لتحقيق الشمول المالي لشرائح الشباب وكافة شرائح المجتمع الفلسطيني. وفي الإطار ذاته، قام بنك فلسطين بالشراكة مع مؤسسة التمويل الدولية IFC وبالتعاون مع منتدى سيدات الأعمال وشركة أيرنست ويونغ العالمية بتخريج ثاني دفعة من السيدات المشاركات في برنامج «فلسطينية لإدارة الأعمال» Mini MBA لتطوير القدرات الإدارية والمهنية لسيدات الأعمال الفلسطينيات. ومن اهم الإنجازات على هذا الصعيد هو حصول البنك على تقييم إيجابي في نتائج التدقيق من منظور النوع الاجتماعي من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية، حيث تمكن البنك من اجتياز كافة المؤشرات الخاصة بمعايير النوع الاجتماعي المعمول بها عالمياً.

استمر البنك بإيلاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة جل اهتمامه، فقد عقد بنك فلسطين بالتعاون مع العديد من المؤسسات الاقتصادية ومؤسسات القطاع الخاص والعديد من الشركاء عدداً من ورشات العمل حول سبل تطوير ودعم وتمويل المشاريع الصناعية والإنتاجية، والعمل على حل المشكلات التمويلية التي تعترضهم، بالإضافة إلى تعزيز مستوى الأعمال والصناعات الإنشائية والمشاريع الصغيرة لضمان أداء أفضل لأعمالهم. واستمرت محفظة الائتمان لهذه الشريحة من المنشآت الاقتصادية

بالنمو ضمن استراتيجية الشمول المالي وحافظ البنك على نسبة ديون متعثرة لم تتجاوز 2٪ وهذا يعود لأنظمة إدارة المخاطر المعمول بها في البنك.

الحداثة المصرفية

واكب بنك فلسطين التوجه العالمي نحو الأتمتة والخدمات الإلكترونية بما يشمل ذلك التطبيقات على الهواتف المحمولة وبالأخص مع اقتراب تكنولوجيا الجيل الثالث في فلسطين. حيث شهد العام 2016 استمراراً في الارتفاع الملحوظ في عدد منتسبي خدمات الإنترنت البنكي.

وكان أبرز إنجازات العام 2016 زيادة مستخدمي تطبيق «بنكي» للخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية والتي ساعدت في زيادة الإقبال على عمليات تسديد الفواتير وشحن الأرصدة والدفع لصديق، وزيادة التقدير لهذه الوسائل الحديثة. أما فيما يخص استخدام البطاقات البلاستيكية فقد استطاع البنك في العام 2016 زيادة حصته السوقية بنسب جيدة شاملة لجميع أنواع البطاقات وإصدار بطاقات "Signature" ذات المميزات الدولية. وقام البنك بتطوير عملية اصدار البطاقات حيث قام بتقديم خدمة الإصدار الفوري لبطاقة الخصم والمشتريات الكلاسيكية، مما زاد من اقبال العملاء على طلب البطاقات البلاستيكية.

الاعتراف العالمي بالقيم والحداثة المصرفية لبنك فلسطين

إن حفاظنا على القيم وإصرارنا على الحداثة المصرفية عبر الشمول المالي تحقيقاً لعوائد مالية ومجتمعية قد حصل على انتباه جهات عديدة دولية شهدت للبنك هذه الإنجازات واعترفت بها وقدرتها دولياً. نحن في مجلس الإدارة نشكر كل فرق العمل لريادتها الفكرية واخلاصها في العمل والاسهام في تطور البنك مع الحفاظ على القيم التي أسس من أجلها عام 1960. فقد منحت مجلة The Banker الشهيرة بمجال المال والأعمال والصناعة المصرفية، وضمن تصنيفها السنوي للبنوك حول العالم بنك فلسطين جائزة أفضل بنك في العالم في مجال الشمول المالي، تقديراً لجهود البنك في برنامج الشمول المالي للمرأة الفلسطينية ولجهوده في مجال خدمات الشمول المالي والإلكتروني للشرائح المجتمعية خارج النظام المصرفي. وذلك في سابقة هي الأولى على مستوى الوطن العربي، الذي تنال فيه مؤسسة مصرفية عربية هذه الجائزة للعام 2016. كما حصل البنك على العديد من الجوائز الآخرى ضمن تصنيف «أفضل بنك في فلسطين للعام 2016» من مؤسسات دولية.

وعلى صعيد القيم، فقد انضم بنك فلسطين إلى التحالف العالمي للبنوك الملتزمة بالقيم GABV، هو الأول من نوعه على مستوى البنوك في العالم العربي، حيث يضم هذا التحالف مجموعة من البنوك والمؤسسات المالية المستقلة التي يصل عددها إلى 39 مؤسسة تهدف إلى توفير الخدمات واستخدام التمويل لتحقيق التنمية المستدامة للفئات المهمشة. استمر بنك فلسطين بنهجه بالحفاظ على القيم عبر الشراكات من خلال برامج المسؤولية المجتمعية من خلال تخصيص 6٪ من أرباحه السنوية للمشاريع الاجتماعية والتنموية المختلفة، والتي شملت جوانب عدة ومن أهمها: التعليم والصحة والثقافة والرياضة.

آفاق مستقبلية

إن الوضع السياسي الحالي على مستوى الوطن والإقليم يوجب التحوط والحذر وهذه أهم مزايا الحوكمة وإدارة المخاطر لدى البنك، إذ ننظر إلى المستقبل على أرضية ثابتة بما يمكننا من اغتنام الفرص عند وجودها. إن فلسطين ما زالت واعدة وأمامها متسع من الفرص الاستثمارية وخاصة في العديد من المجالات القطاعية في مجالات البنية التحتية في الطاقة والمياه والطاقة البديلة والمشاريع الإسكانية والمشاريع الصناعية الأمر الذي سيسهم في تحريك الدورة الاقتصادية وتفعيل النشاط المصرفي من أجل الإسهام في تمويل المشاريع الكبيرة وتلك الريادية وصغيرة الحجم. ونحن نلتمس أيضاً ومن خلال تواصلنا المستمر مع المهجر الفلسطيني اهتماماً متزايداً ورغبة في تكوين شراكة استثمارية واقتصادية مستدامة دعماً لاقتصاد فلسطين ونمو آفاقها، ناهيك عن استمرار تخرج العديد من الشركات الصغيرة من مراحل الفكرة للمشروع إلى مجال الشركات الصغيرة الناشئة، والتي نسعى جاهدين من أجل أن تجد هذه الشركات الناشئة في البنك أفضل رافع وداعم لها كوننا ما زلنا نرى في هذا القطاع مستقبل الاقتصاد الوطني في فلسطين.

مرة أخرى نشكركم جميعاً.

والسلام وعليكم ورحمة اللّه وبركاته

هاشم الشوا

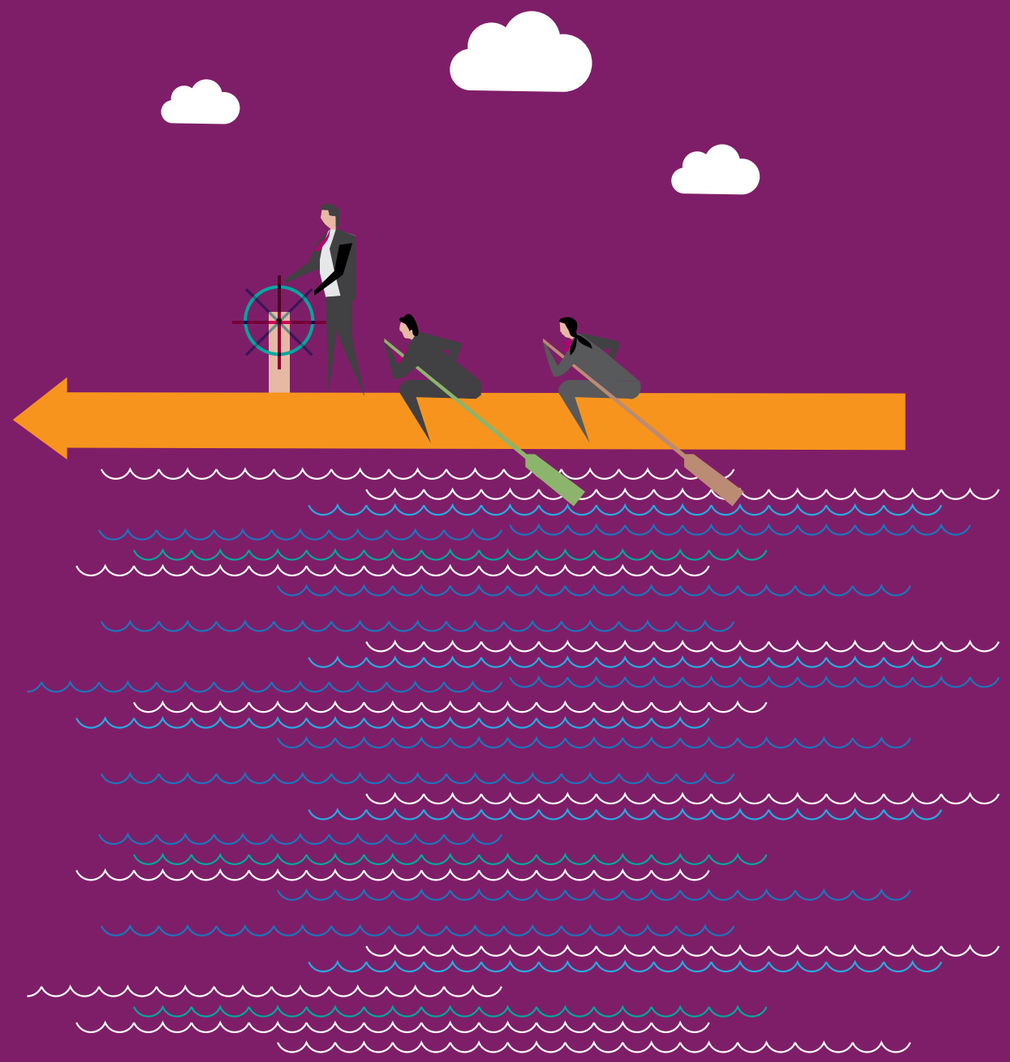

سلطة النقد الفلسطينية

تأسست سلطة النقد الفلسطينية عام 1994، كمؤسسة عامة مستقلة مسؤولة عن وضع وتنفيذ السياسات النقدية والمصرفية والحفاظ على استقرار الأسعار، وانخفاض معدل التضخم، وتعزيز الاستقرار المالي وحماية القطاع المصرفي وتعزيز النمو المستدام للاقتصاد الوطني. سلطة النقد الفلسطينية تعمل على تحقيق هذه الأهداف من خلال:

- رسم وتنفيذ السياسة النقدية بهدف ضمان انخفاض معدل التضخم، وتحقيق استقرار الأسعار.
- التنظيم الفعال والشفاف والإشراف على المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة والصرافين العاملين في فلسطين.
- الإشراف على تنفيذ وتشغيل نظم المدفوعات الحديثة بكفاءة عالية.

وتعمل سلطة النقد الفلسطينية بموجب قانون سلطة النقد الفلسطينية رقم (2) الصادر عن المجلس التشريعي الفلسطيني عام 1997، والذي حدد استقلاليتها بالإضافة إلى قانون المصارف رقم 9 لعام 2010.

أهم الإنجازات:

خطت سلطة النقد خطوات نوعية متميزة، أشاد بها العديد من الخبراء والمؤسسات الدولية، وفي مقدمتها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. فقد أشاد صندوق النقد الدولي، وفي أكثر من تقرير صدر عنه، بالنقلة النوعية والتطور الكبير الذي حققته سلطة النقد، وخاصة في العقد الأخير، وبمهنيتها وكفاءتها العالية، وجاهزيتها للتحول إلى بنك مركزي حديث كامل الصلاحيات، وذلك عقب الإصلاحات المؤسسية المتواصلة التي نفذتها، ومكنتها من تحقيق المهام الأساسية التي تضطلع بها البنوك المركزية في العديد من دول العالم.

فيما يلي ملخص بأهم الإنجازات التي تمت حتى نهاية 2016:

- تعزيز البناء الهيكلي لسلطة النقد في إطار الجهود التي تمهد السبيل لاستكمال بنية بنك مركزي يتمتع بكامل الصلاحيات، قامت سلطة النقد باستحداث هيكل تنظيمي جديد، يتضمن تحديداً واضحاً لمسؤوليات مجلس الإدارة والمحافظ والإدارة العليا، وتبادل المعلومات وفق نظام فعال لإدارة المعلومات الإدارية، يجمع بين مبادئ الحكم السليم وأفضل الممارسات التشغيلية. ويتكون الهيكل التنظيمي لسلطة النقد من ثلاث مجموعات رئيسة وهي مجموعة الاستقرار المالي، مجموعة الاستقرار النقدي والمجموعة الإدارية.
- تعزيز سلامة القطاع المصرفي وتعزيز الاستقرار المالي وذلك من خلال:
- تطبيق قواعد الحوكمة السليمة للمؤسسات المصرفية عن طريق اعتماد نظام فعال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب، وتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتطبيق مبادئ الحوكمة ومقررات بازل II وIII للرقابة المصرفية بما في ذلك التفتيش المكتبي والميداني، وزيادة متطلبات رأس المال للمصارف وتشجيع عمليات الاندماج المصرفي، وإعادة هيكلة المصارف الضعيفة وتصفية المصارف المتعثرة، وتكريس حماية حقوق المتعاملين مع المصارف وتطوير أول استراتيجية وطنية للاشتمال المالي في العالم العربي. كما تم تنفيذ إجراءات إضافية لوضع الأسس اللازمة لتنفيذ اختبارات التحمل بشكل ربع سنوي لكافة المصارف. وكان تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي قد أشاد « بنجاح سلطة النقد الفلسطينية في الحفاظ على الاستقرار المالي إبان الأزمات». كذلك قامت سلطة النقد الفلسطينية بتطوير استخدام أدوات السياسة الاحترازية الكلية لمواجهة المخاطر المحتملة بما فيها المخاطر الجيوسياسية، وشملت هذه الإجراءات إقامة مصدات رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية وتكوين المخصصات الديناميكية وتحديد سقوف نسبة القرض إلى القيمة ونسبة الرافعة المالية الديناميكية.
- تحفيز نمو القطاع المصرفي بخطى ثابتة عن طريق إرساء بنية تحتية حديثة للسوق، تطوير نظام التسويات الفورية الإلكتروني (Real Time Gross Settlement System: RTGS)، واستحداث دائرة انضباط السوق وإنشاء أحد أفضل مكاتب معلومات الائتمان على مستوى العالم.
- إنشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع، وتهيئة بنية عمل قوية لإدارة الأزمات مرتبطة بالسياسات الاحترازية الكلية، تنظيم عمل مؤسسات الإقراض المتخصصة وشركات الصيرفة، واستحداث مجموعة من الأدوات الاحترازية الكلية تشمل مصدات لمواجهة التقلبات الدورية والتخطيط عن طريق بناء السيناريوهات مما ساهم في تأمين الاستقرار المالي وحماية النظام المصرفي خصوصا إبان الحربين الأخيرتين على غزة (2012 و2014).
- تعظيم مشاركة القطاع المالي في الاقتصاد الحقيقي من خلال تنظيم عمل مؤسسات الإقراض المتخصصة ودعمها، وتخفيف حدة المخاطر المحيطة بالمصارف عن طريق الرقابة على الدورات الائتمانية وتشجيع الائتمان للقطاعات المنتجة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير إطار عمل لبناء وتخطيط السيناريوهات وفق معايير مهنية عالية ووضع نظم شاملة في مجال استمرارية العمل والتعافي من الكوارث لكل من سلطة النقد الفلسطينية والنظام المصرفي على حد سواء، واختبار الموقع البديل ونظم التعافي من الكوارث لرفد جميع البيانات والحفاظ على سير العمليات الحرجة في حال النزاعات أو الكوارث الطبيعية.
- تعزيز وتطوير العلاقات المحلية والإقليمية والدولية، حرصت سلطة النقد على بناء وتطوير شبكة علاقاتها المحلية والإقليمية والدولية، والعمل على ربط الجهاز المصرفي الفلسطيني مع المنظومة المصرفية العالمية بما يحقق الرقي والتطور في الخدمات المقدمة من قبل هذا الجهاز. ومحلياً تشارك سلطة النقد في عضوية مجالس إدارة كل من جمعية البنوك وهيئة سوق رأس المال، والمعهد المصرفي، واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهيئة تشجيع الاستثمار، ومجلس مهنة مدققي الحسابات، مؤسسة إدارة وتنمية أموال اليتامى، وصندوق إقراض الطلبة، والمشاركة الفاعلة في رسم السياسات والاستراتيجيات وتطوير الأنظمة والتعليمات المتعلقة بأعمالها. وعلى الصعيد الاقليمي والدولي وقعت سلطة النقد مجموعة من مذكرات التفاهم مع بنوك مركزية عربية وإقليمية بهدف تبادل الخبرات وتطوير الكفاءات والقدرات. بالإضافة إلى عضويتها في عدد من مجالس الإدارة لمؤسسات دولية، والمشاركة الفاعلة في نشاطاتها واجتماعاتها، وسعيها للانضمام لمؤسسات أخرى.
- الشمول المالي: أولت سلطة النقد اهتماماً كبيراً لتحقيق الشمول المالي في فلسطين، وبذلت جهوداً حثيثة ومتواصلة في هذا المجال الحيوي، كما بادرت بالتعاون مع هيئة سوق رأس المال عام 2014 إلى توقيع وثيقة عمل مشتركة لإنشاء الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين، وقد نالت هذه المبادرة مباركة ودعم الحكومة. وهدف المبادرة المشتركة لبناء الاستراتيجية الوطنية نابع من إحساس المؤسستين بحاجة المواطن إلى تعزيز قدراته وإمكانياته المالية بما يشمل ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ونذكر أهم المحطات المفصلية في تطور عمل سلطة النقد منذ التأسيس وحتى نهاية عام 2016:

- 1994 تأسست سلطة النقد الفلسطينية بموجب مرسوم رئاسي رقم (184)
- 1997 صدور قانون سلطة النقد الفلسطينية رقم (2) عن المجلس التشريعي الفلسطيني
- 2002 صدور قانون المصارف رقم (2) لسنة 2002
- 2007 صدور قانون مكافحة غسل الأموال
- 2008 إطلاق نظام المعلومات الائتماني
- 2008 صدور مرسوم رئاسي بقانون ترخيص ومراقبة مهنة الصرافة
- 2010 إنشاء نظام المدفوعات الوطني
- 2010 صدور قانون المصارف رقم (9) لسنة 2010
- 2010 إطلاق نظام الشيكات المعادة (نشام)
- 2011 إنشاء دائرة علاقات الجمهور وانضباط السوق
- 2011 إنشاء قاعة استقبال الجمهور
- 2011 إطلاق نظام التسوية الإجمالية (براق)
- 2012 إطلاق برنامج حساب اساسي لكل مواطن
- 2012 صدور قانون تسوية المدفوعات الوطني
- 2012 إصدار مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال
- 2013 صدور قرار بقانون رقم (7) لسنة 2013م بشأن المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
- 2013 إطلاق رقم الحساب المصرفي الدولي (الايبان)
- 2013 إنشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
- 2013 حصلت سلطة النقد الفلسطينية على جائزة أفضل فعالية تم تنظيمها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتعزيز الوعي المالي لدى شريحة الأطفال والشباب، والتي تصدر عن المؤسسة المالية العالمية لتعزيز الوعي المالي للأطفال والشباب ومقرها أمستردام.
- 2014 إطلاق نظام المقاصة الآلي
- 2014 إطلاق اطلاق نظام البنية التحتية للمفتاح العام (Public Key Infrastructure-PKI)
- 2015 إطلاق نظام المفتاح الوطني (194)
- 2015 إطلاق نظام إدارة المعلومات الخاص بسلطة النقد (MIS)
- 2015 إطلاق نظام إدارة المعلومات الجغرافية الخاص بسلطة النقد (GIS)
- 2015 صدور قرار بقانون رقم (20) لسنة 2015م بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- 2016 قرار رقم (41) لسنة 2016 بنظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة.
- 2016 حصول سلطة النقد على الجائزة العالمية (SAG AWARD) للتميز في نظم المعلومات الجغرافية «GIS»المقدمة من شركة ESRI الأمريكية الرائدة على مستوى العالم في مجال نظم المعلومات الجغرافية.

بورصة فلسطين

تأسست بورصة فلسطين كشركة مساهمة خاصة في عام 1995 لتعزيز الاستثمار في فلسطين وتحولت إلى شركة مساهمة عامة في شباط 2010 تجاوباً مع مبادئ الشفافية وقواعد الحوكمة الرشيدة.

تميزت بورصة فلسطين كونها أول سوق مالي عربي مؤتمت بالكامل منذ النشأة، وكانت ولا تزال البورصة العربية الوحيدة المملوكة بالكامل من قبل القطاع الخاص.

تعمل البورصة تحت إشراف هيئة سوق رأس المال الفلسطينية وتستخدم أفضل التقنيات العالمية حيث تسعى لتوفير سوق لتداول الأوراق والأدوات المالية يتسم بالعدالة والشفافية والكفاءة لخدمة المستثمرين والمحافظة على مصالحهم. وعملت البورصة على تطوير نظام إفصاح الكتروني "إفصاح" يستخدم من قبل كافة الشركات المدرجة والشركات الأعضاء في عمليات الإفصاح الدورية هذا بالإضافة إلى نظام الاكتتاب الالكتروني "إكتتاب".

حافظت بورصة فلسطين على وجودها في ظل تحديات سياسية واقتصادية صعبة على مدار 20 عاماً، وأثبتت نفسها كسوق مالي قوي وواعد بين نظيراتها في المنطقة حيث تعد واحدة من أفضل البورصات من حيث العائد على الاستثمار ROI والذي بلغ متوسطه 6.08٪على مدار الخمس سنوات الأخيرة.

قيمة سوقية 3.39 مليار دولار

بلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 48 شركة مع نهاية كانون الأول 2016، بقيمة سوقية حوالي 3.39 مليار دولار أمريكي مقسمة على خمسة قطاعات اقتصادية رئيسية هي: قطاع البنوك والخدمات المالية وقطاع التأمين وقطاع الاستثمار وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات. وتحقق معظم الشركات المدرجة أرباح سنوية، ويتم تداول الأسهم بعملتي الدينار والدولار الأميركي.كما ويوجد أربع بنوك للحفظ الامين مرخصة للعمل من قبل البورصة.

عضوية اتحاد البورصات العالمي

حازت بورصة فلسطين على العضوية الكاملة في اتحاد البورصات العالمي خلال الاجتماع السنوي 56 لهيئته العامة، والذي عقد في كولومبيا في شهر تشرين ثاني من عام 2016. وتعتبر العضوية مؤشراً هاماً للعديد من المستثمرين والمؤسسات والصناديق الاستثمارية العالمية، حيث تعكس مدى الالتزام بالمعايير الدولية المتبعة في الأسواق المالية.

الأسواق المبتدئة Frontier Markets

كما قامت مجموعة «فاينانشال تايمز للمؤشرات المالية» (FTSE Indices) في شهر أيلول من العام 2016 بترقية بورصة فلسطين من لائحة المراقبة ضمن مؤشراتها العالمية لتصبح ضمن قائمة الأسواق المبتدئة "Frontier Markets" وتسلط هذه الترقية الضوء على إنجازات بورصة فلسطين من النواحي التشغيلية والتنظيمية والقانونية، ويعد هذا التطور بمثابة خطوة جديدة ضمن جهود البورصة في سعيها نحو العالمية.

عملت بورصة فلسطين على زيادة الاهتمام في أوساط الشركات العائلية والخاصة في الوقاية من مخاطر استمرارها عبر التحول للمساهمة العامة والإدراج وأطلقت البورصة خدمة الاكتتاب الالكتروني بعد تطوير برنامج "اكتتاب"، وتمكن هذه الخدمة المستثمرين من الاكتتاب في أسهم الشركات دون الحاجة إلى نماذج ورقية، كما ويتم بموجبها ربط البنوك المشاركة في الاكتتاب مركزياً مع نظام مركز الإيداع والتحويل (CDS) لضمان أعلى درجات الموثوقية لبيانات المكتتبين.

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

تأسست الهيئة استناداً إلى المادة رقم (2) من قانون هيئة سوق رأس المال رقم (13) لسنة 2004. وهي بذلك هيئة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري والأهلية القانونية لمباشرة كافة الأعمال والتصرفات التي تكفل لها تحقيق أغراضها بما في ذلك تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لسير أعمالها وممارسة نشاطاتها والتصرف فيها وفق أحكام القانون، وهي الجهة المسؤولة على الإشراف والرقابة على القطاعات المالية غير المصرفية وهي قطاع الأوراق المالية، قطاع التأمين، قطاع التأجير التمويلي، قطاع تمويل الرهن العقاري، حيث تهدف الهيئة من خلال عملها إلى تهيئة المناخ الملائم لتحقيق الاستقرار ونمو رأس المال، وتنظيم وتطوير ومراقبة سوق رأس المال في فلسطين، وحماية حقوق المستثمرين.

تعمل الهيئة على تنفيذ المهام المناطة بها وفقاً للقانون استناداً لاستراتيجية خماسية تم بناؤها بالتعاون مع كافة القطاعات ذات العلاقة، حيث حددت استراتيجية الهيئة للأعوام 2016-2020 خمسة أهداف استراتيجية سيتم تحقيقها من خلال أكثر من 22 هدفاً فرعياً تتصل بها مجموعة من الخطط التنفيذية والتي تسعى لتحقيق رؤية الهيئة "هيئة رقابية فاعلة تعمل على الارتقاء بسوق رأس المال في فلسطين وحماية مصالح المتعاملين فيه".

كما عملت الهيئة ومنذ نشأتها على تحقيق العديد من الإنجازات الهامة على مختلف الأصعدة من خلال عملها المستمر لتطوير البيئة القانونية وتعزيز عمليات الرقابة على القطاعات التي تشرف عليها وتطوير بيئة العمل الداخلية في الهيئة بالاستناد إلى أحدث المعايير الدولية، وتعزيز العلاقات مع المؤسسات النظيرة دولياً ومحلياً وإقليمياً بالإضافة إلى سعيها لزيادة نسبة الشمول المالي حيث عملت الهيئة وسلطة النقد ضمن هذا السياق تحديداً على قيادة الجهود لتطوير استراتيجية وطنية للشمول المالي في فلسطين وبمشاركة كافة الأطراف ذات العلاقة.

حصة بنك فلسطين السوقية

في بورصة فلسطين %15.24

حصة بنك فلسطين السوقية

من الودائع البنكية % 29.67

حصة بنك فلسطين السوقية

من التسهيلات البنكية % 32.68

الموجودات	2012	2013	2014	2015	2016
القطاع المصرفي	9,797,014,817	11,195,285,474	11,542,029,652	12,602,347,774	13,859,455,383
بنك فلسطين	2,004,494,095	2,348,045,943	2,424,773,961	2,785,203,240	4,118,629,230
الودائع					
القطاع المصرفي	7,484,129,223	8,306,247,172	8,935,342,947	9,654,597,508	10,595,777,751
بنك فلسطين	1,554,493,702	1,745,563,265	2,062,524,075	2,242,782,298	3,143,151,591
التسهيلات الائتمانية					
القطاع المصرفي	4,111,307,849	4,480,286,185	4,895,882,595	5,824,694,875	6,865,906,898
بنك فلسطين	976,394,928	1,103,641,018	1,151,825,644	1,388,805,441	2,213,463,765

نسبة النمو في الودائع والتسهيلات (عام عن عام)

ودائع العملاء	2012	2013	2014	2015	2016
القطاع المصرفي في فلسطين	٪ 7.3	٪ 10.98	٪7.57	٪8	٪ 9.75
بنك فلسطين	٪ 19.9	٪ 12.29	٪ 18.16	٪8.74	٪40.15

التسهيلات الائتمانية	2012	2013	2014	2015	2016
القطاع المصرفي في فلسطين	٪ 17.9	٪ 8.97	٪ 9.28	٪19	٪ 17.87
بنك فلسطين	٪ 35.6	٪ 13.03	٪ 4.37	٪20.57	٪59.38

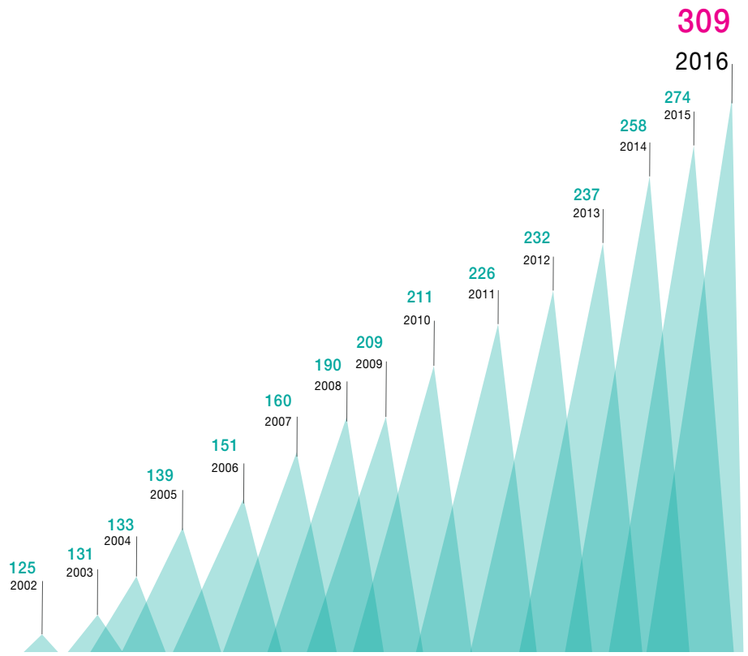

القطـاع المصرفـي فـي فلسـطين

حسب احصائيات البنك الدولي فإن هنالك نسبة لا بأس بها من المواطنين الفلسطينيين خارج نطاق الخدمة البنكية بواقع 60٪ لذا فإن الحاجة تبقى إلى مضاعفة الجهود لإتاحة الشمول المالي عبر استراتيجيات التنوع وما يرافقها من خدمات مصرفية إلكترونية لضمان توفير الخدمة لأكبر عدد من الشرائح المجتمعية والمناطق الجغرافية في فلسطين.

تضم قائمة البنوك العاملة في فلسطين 14 بنكاً، من بينها سبعة بنوك فلسطينية. هناك فرصة كبيرة لإمكانية النمو والتوسع في القطاع المصرفي داخل فلسطين، حيث يوجد حاليا 309 فرعاً ومكتباً تقدم خدماتها للمواطنين البالغ تعدادهم 4.88 مليون نسمة في فلسطين. ودون الأخذ بعين الاعتبار حجم النمو السكاني في فلسطين، فإن هناك حاجة إلى مضاعفة عدد فروع البنوك العاملة في فلسطين للوصول بها إلى المعيار العالمي والذي يقضي بتوفير فرع واحد على الأقل لكل 10,000 شخص. وينظر بنك فلسطين إلى هذا الانخفاض النسبي في عدد الفروع المصرفية، بمثابة فرصة لتوسيع نطاق أعماله وتقديم الخدمات والمنتجات عالية الجودة وتحقيق الاستدامة في النمو والاشتمال المالي كل على حد سواء.

وتعد إمكانية النمو المحتملة لبنك فلسطين كبيرة؛ ففي العام 2016، ارتفع حجم الموجودات للقطاع المصرفي في فلسطين بنسبة 9.97 ٪، والودائع بنسبة 9.75 ٪، في حين ارتفعت حجم التسهيلات الائتمانية بنسبة 17.87 ٪. ويؤمن بنك فلسطين بأن الساحة مهيأة له للحفاظ على مكانته الرائدة في قطاع الخدمات المصرفية الفلسطيني. وقد توجت جهوده المبذولة في بناء مؤسسة مالية كبيرة تحظى بتقدير واسع مدعوم بعلامة تجارية قوية وبانتماء كبير من عملاء البنك، وتحقيق شراكات جديدة، وهو ما يظهر بوضوح في نتائجه السنوية واستمراره بالتوسع الافقي وفي الخدمات.

استراتيجية الشمول المالي والحداثة المصرفية

لقد اختار البنك شعار الحداثة المصرفية والتي جذورها القيم للتعبير عن استراتيجية وانجازات العام 2016. لقد استطاع البنك تأدية واجبه الأساسي نحو متعامليه جميعاً مع الحفاظ على القيم التي أسس من أجلها لخدمة كافة الشرائح وخاصة المشاريع المتوسطة وصغيرة الحجم مع مواكبة أفضل الممارسات المصرفية في الحكم الرشيد والتحوط من المخاطر وتطوير المنتجات المصرفية الالكترونية واتباع أنظمة معلومات تؤمن العمليات وتحمي الخصوصية المصرفية.
أما من ناحية الأداء التشغيلي فقد عمد البنك إلى استدامة استراتيجية الشمول المالي والنمو الطبيعي لتصل خدماته جغرافياً إلى كافة المناطق وأفقياً إلى كافة الشرائح بما فيها المرأة الفلسطينية، وعبر الوسائط الإلكترونية كافة مما زاد من رقعة انتشار خدماته. ولكن المنحنى الأهم للعام 2016 كان سياسة تنويع مصادر الدخل عبر الاستحواذ على حصة مسيطرة في الإسلامي العربي، الأمر الذي مكن من زيادة النمو في المؤشرات التشغيلية مما انعكس إيجابياً على صافي الأرباح. وساهمت أيضا الشركات التابعة (بال باي والوساطة) في رفد الموارد للبنك.
وقد أسس البنك وحدة إدارة المشاريع لتضطلع بمسؤولية العمل مع كافة الإدارات من أجل الإسراع في تنفيذ المشاريع الاستراتيجية والعمل على زيادة الكفاءة العملية وخفض النفقات التشغيلية وزيادة الإنتاجية للأعوام القادمة.

الإسراع في تنفيذ المشاريع الاستراتيجية والعمل على زيادة الكفاءة العملية وخفض النفقات التشغيلية وزيادة الإنتاجية للأعوام القادمة.

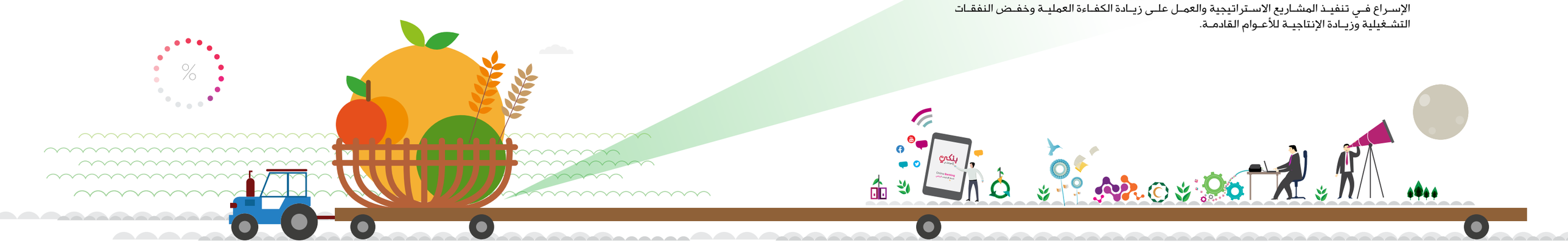

%32.68
الحصة السوقية من التسهيلات

%29.67
الحصة السوقية من ودائع العملاء

يتمتع بنك فلسطين بحصة سوقية واعدة في السوق المصرفي الفلسطيني تزداد نسبتها عاما بعد عام، كما يتمتع بوضع تنافسي وريادي قوي بين البنوك العاملة في فلسطين. فقد ارتفعت حصتنا السوقية من التسهيلات الائتمانية نهاية العام 2016 ما نسبته ٪32.68، مقارنة بـ ٪23.84 نهاية العام 2015. وارتفعت ودائع العملاء نهاية العام 2016 لتصل حصتنا السوقية إلى ٪29.67 مقارنة بـ ٪23.23 نهاية العام 2015.

تمكن بنك فلسطين من تحقيق نسب نمو مرتفعة بجميع أعماله ومشاريعه الاستثمارية، وقد ساهمت استراتيجية النمو الطبيعي وتنويع مصادر الدخل عقب عمليات الاندماج والاستحواذ في العام 2016 من المحافظة على وتيرة نمو متصاعدة في كافة المؤشرات التشغيلية، بالرغم من المخاطر المحيطة في بيئة عمله محلياً ودولياً. وتؤكد هذه النتائج، سلامة القرارات التي انتهجها البنك. وتشير أيضا إلى تعاظم ثقة المودعين والعملاء، وتلبية البنك لمتطلباتهم واحتياجاتهم والعمل الدائم على ترجمتها عبر تقديم خدمات مصرفية مميزة.

التسهيلات المصرفية
2.213 مليار دولار

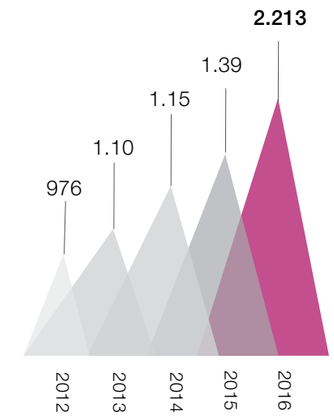

بلغ صافي التسهيلات المصرفية التي قدمها البنك نهاية العام 2016 مبلغ2,213,463,765 دولار أميركي، بنسبة نمو بلغت 59.38 ٪ عن العام 2015.

بعد دراسة شاملة للقطاعات الاقتصادية وإمكانات النمو، عزز البنك جهوده في توفير التمويل اللازم لكافة الشرائح الاقتصادية، وخاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع التي تعزز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

ودائع العملاء
3.143 مليار دولار

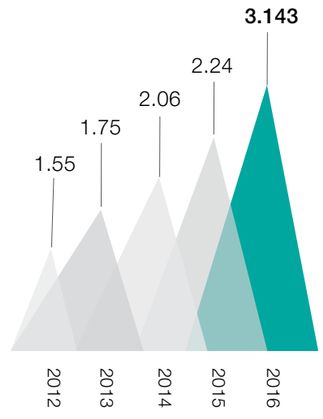

وصلت ودائع العملاء نهاية عام 2016 ما قيمته3,143,151,591 دولار أميركي، بنسبة نمو40.15 ٪ مقارنة مع العام 2015 حيث كانت 2,242,782,298 دولار. ويعود سبب هذه الزيادة إلى سياسة البنك في التوسع والانتشار مع التركيز على القرى والمناطق التي لم يكن فيها بنوك من قبل. كما وأطلق البنك خلال هذه الفترة مجموعة من البرامج والخدمات الإلكترونية التي ساهمت في جلب المزيد من الودائع.

حقوق المساهمين
403 مليون دولار

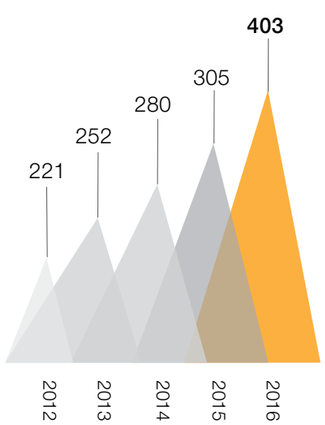

بلغ رأس المال المدفوع مبلغ 195,000,000 دولار مقسمة إلى 195,000,000 سهم بقيمة اسمية قيمتها دولارا واحدا للسهم.

أما مجموع حقوق المساهمين، فقد بلغت في نهاية العام 2016 ما قيمته 403,574,797 دولار أمريكي بزيادة نسبتها 31.99 ٪ مقارنة مع العام 2015

صافي الأرباح
53.05 مليون دولار

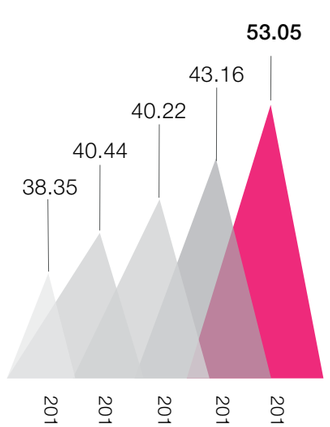

بلغت قيمة إيرادات البنك مع نهاية عام 2016 ما يبلغ مجموعه 177,496,684 دولار أمريكي، مقارنة مع 136,787,234 حققها البنك في العام 2015، مسجلا أرباحاً صافية بعد طرح المصروفات والضرائب بلغت قيمتها 53,055,980 دولار، بنسبة نمو بلغت 22.91 ٪ مقارنة بعام 2015 حيث كانت 43,167,433 دولار أمريكي. لقد استطاع البنك في العام الماضي تحقيق النمو الطبيعي لعملياته وتنويع مصادر الدخل من الشركات التابعة والاستثمارات المختلفة.

مجموع الموجودات
4.11 مليار دولار

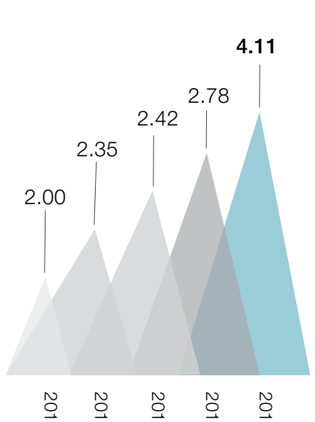

بلغ مجموع موجودات البنك مع العام 2016 مبلغ 4,118,692,230 دولار، بالمقارنة مع عام 2015 التي بلغت قيمتها2,785,203,240 دولار، بنسبة نمو وصلت إلى 47.88 ٪

وتعزى هذه النتائج إلى التوسع الطبيعي لشبكة فروعنا، ونمو محفظة منتجاتنا وقاعدة عملائنا أضف الى ذلك مساهمة عملية اندماج البنك التجاري الفلسطيني مع بنك فلسطين في نمو مجموع الموجودات.

67 فرعاً ومكتباً

حافظ البنك على صدارته كأكبر شبكة مصرفية في فلسطين حيث وصل عدد الفروع التابعة له إلى 67 فرعاً ومكتبا من أصل 309 فرعاً تابعاً للبنوك العاملة في فلسطين. فخلال عام 2016، تم افتتاح 4 فروع جديدة وهي فرع البيرة وفرع القصبة وفرع الرام وفرع رفيديا. بالإضافة إلى 6 مكاتب جديدة وهي مكتب الدوار-نابلس، مكتب الجامعة الامريكية-جنين، مكتب بيت ساحور-بيت لحم، مكتب الظاهرية-الخليل، مكتب الزهراء-غزة، مكتب رفح الغربية- رفح. كما باشرنا العمل في مشروع لتوسعة فروعنا ومكاتبنا القائمة لنواكب الزيادة في قاعدة عملائنا، ولكي نقدم لهم الخدمات بجودة عالية وبشكل مريح. واستطاع البنك ضمن عملية ادماج البنك التجاري الفلسطيني من تحويل الفروع التابعة للبنك التجاري الفلسطيني سابقاً إلى فروع بنك فلسطين خلال فترة قياسية ما ساهم في زيادة عدد الفروع في عام 2016 والتواجد في مناطق جغرافيا لم يتسنى للبنك التواجد فيها تعزيزا لاستراتيجية البنك في الشمول المالي عبر التنوع وتزويد كافة الخدمات لكافة المناطق الجغرافية والنائية.

ويسعى البنك من خلال استراتيجيته في التوسع والإنتشار أن يصل القطاع المصرفي في فلسطين إلى المعيار العالمي، والذي يقضي بوجود فرع واحد على الأقل لكل عشرة آلآف شخص، حيث يهدف البنك إلى تلبية احتياجات عملائه توازياً مع زيادة الطلب والإقبال على المنتجات البنكية، خصوصا في المناطق التي تعاني شحاً في الخدمات المصرفية والمالية. علماً بأن عدد السكان في المناطق الفلسطينية قد وصل إلى4.88 مليون نسمة، وعدد الفروع وصل إلى 309 فرع فقط.

غـزة

الفرع الرئيسي |1992|	خان يونس |1989|	جباليا |1991|	النصيرات|1999|	دير البلح |1994|
54 موظف وموظفة	38 موظف وموظفة	29 موظف وموظفة	22 موظف وموظفة	23 موظف وموظفة
المنطقة الصناعية|2015|	عمر المختار|1960|	السرايا |2000|	رفح |1967|	الرمال |1998|
5 موظف وموظفة	12 موظف وموظفة	12 موظف وموظفة	29 موظف وموظفة	67 موظف وموظفة
بيت لاهيا - غزة |2014|	بني سهيلا |2013|	تل الهوا - غزة |2014|	النصر|1997|	الزهراء|2015|	رفح الغربية|2015|
10 موظف وموظفة	9 موظف وموظفة	10 موظف وموظفة	33 موظف وموظفة	5 موظف وموظفة	6 موظف وموظفة

فـرع رام الله
المركز الرئيسي رام الله |2007|
75 موظف وموظفة

الماصيون | 2012 |	دير دبوان |2006|	الإرسال|2001|	بيرزيت|2009|	القصبة|2016|	نعلين|2011|
30 موظف وموظفة	6موظف وموظفة	13موظف وموظفة	6موظف وموظفة	23موظف وموظفة	8موظف وموظفة
ترمسعيا|2009|	طنوس |1994|	بيتونيا |2012|	سلواد |2009|	بدو |2015|	المنارة الإلكتروني |2010|
6موظف وموظفة	12موظف وموظفة	8 موظف وموظفة	7 موظف وموظفة	7 موظف وموظفة	5 موظف وموظفة

جنين
جنين|2007|
المبنى الرئيسي
42 موظف وموظفة

قباطية |2004|	ميثلون|2009|	يعبد|2009|	اليامون|2010|	مكتب الجامعة الأمريكية|2015|
13 موظف وموظفة	7موظف وموظفة	6 موظف وموظفة	5موظف وموظفة	5موظف وموظفة

نابلس \|1996\|

المبنى الرئيسي نابلس |2009|	الحسبة |2000|	حوارة|2009|	عصيرة الشمالية |2014|	الدوار |2016|	رفيديا |2016|	شارع طولكرم - بيت ايبا |2015|
44 موظف وموظفة	6 موظف وموظفة	7 موظف وموظفة	7موظف وموظفة	7موظف وموظفة	18موظف وموظفة	6موظف وموظفة

الخليل

الخليل |2011| المبنى الرئيسي	سعير|2008|	شارع السلام|1998|	ترقوميا |2010|	دورا|2007|	يطا|2008|	جامعة الخليل|2014|	الظاهرية|2016|
57موظف وموظفة	9 موظف وموظفة	11موظف وموظفة	8 موظف وموظفة	20 موظف وموظفة	9موظف وموظفة	4 موظف وموظفة	7 موظف وموظفة

بيت لحم
بيت لحم |1999\|

بيت لحم-المبنى الرئيسي |2013|	بيت جالا|2009|	بيت ساحور|2016|	
47 موظف وموظفة	6موظف وموظفة	8موظف وموظفة	

القدس

أبو ديس|2009|	الرام |2016|		
21 موظف وموظفة	16 موظف وموظفة		

سلفيت

سلفيت |2006|	بديا |2014|		
17 موظف وموظفة	6موظف وموظفة		

طـوباس

طوباس|2006|			
14موظف وموظفة			

قلقيلية

قلقيلية |2001|	عزون |2005|		
23 موظف وموظفة	6 موظف وموظفة		

أريحا
أريحا\|1994\|

المبنى الرئيسي أريحا|2013|			
23 موظف وموظفة			

طولكرم

طولكرم |2005|	خضوري |2011|		
24 موظف وموظفة	3 موظف وموظفة		

عدد الموظفين

الإدارة العامة | 552 موظف وموظفة |

- 67 فـرع
- 149 صـراف آلـي
- 6,230 نقطة بيـع
- 1,652 موظـف
- 890,768 عميل

(يشمل كافة حسابات العملاء)

البطاقات والخدمات الإلكترونية

استمر البنك في ريادة التكنولوجيا المصرفية في فلسطين، وعمل على إطلاق منتجات جديدة وقنوات مبتكرة في مجال البطاقات والخدمات الإلكترونية.

وفي عام 2016، كانت النقلة في مجال بطاقات الخصم، حيث عمل البنك على استبدال بطاقة فيزا إلكترون ببطاقتي الخصم والمشتريات الكلاسيكية والبلاتينية Visa Debit، وأصبحت بطاقة خصم عالمية متعددة الوظائف، تمنح حامليها المرونة في عمليات الشراء من المتاجر والتسوق والدفع عبر الإنترنت والسحب النقدي من الصرافات الآلية محلياً ودولياً، اضافة إلى تكنولوجيا Visa payWave التي تعد خيار جديد للدفع باستخدام البطاقة، وتقلل من وقت الانتظار عند الدفع وتضفي مرونة عالية لمستخدميها. وتم إطلاق بطاقة الخصم والمشتريات الكلاسيكية بستة تصاميم مختلفة، بحيث يختار العملاء التصميم الذي يرغبون لبطاقتهم، وتزامن مع ذلك إطلاق مشروع الإصدار الفوري للبطاقات في الفروع، فاستثمر البنك في تجهيز الأنظمة وإحضار الأجهزة اللازمة لطباعة البطاقة فورياً في الفرع عند طلبها من العملاء. ومن هنا، أصبح بمقدور العملاء اختيار تصميم البطاقة والرقم السري والخروج ببطاقة فاعلة الاستخدام ومتعددة الوظائف بمجرد زيارة واحدة للفرع. كما تم إضافة نوع جديد من بطاقات الخصم والمشتريات وهي البلاتينية، والتي تمنح حاملها قدرة شرائية بسقوف أعلى ومرونة وميزات عند استخدامها في جميع دول العالم.

ولم يقتصر الأمر على بطاقات الخصم والمشتريات، بل وأضاف البنك منتجات جديدة من بطاقات الائتمان. وبالتعاون مع شركة فيزا العالمية، تم إطلاق بطاقة «Visa Signature"، على أنها ليست بطاقة ائتمانية وحسب، بل تمنح البطاقة حامليها مزايا وعروض إضافية عند الاستخدام، كالدخول غير المحدود إلى صالات كبار العملاء في المطارات العالمية وخدمة المساعد الشخصي وعروض الإقامة والتسوق والرفاهية، فضلاً عن 1٪ رصيد مرتجع لحامل البطاقة على كل حركة شرائية.

وتم إطلاق بطاقة ماستركارد تيتانيوم الائتمانية مع ميزات إضافية أيضا، كعروض دخول إلى صالات مطارات وخصومات في دول متعددة. أما من ناحية تقنية، فقد تم توظيف Visa payWave وMasterCard payPass كطرق دفع جديدة وخدمة الحماية بالحقل الثلاثي عند التسوق عبر الإنترنت 3D Secure على جميع بطاقات الائتمان.

وتعددت المشاريع في البنك في مجال البطاقات وحلول الدفع الإلكترونية على أكثر من جانب، فقد تم إضافة نسخ جديدة من أجهزة نقاط البيع على شبكة التجار وتوسيعها وتطويرها على أجهزة الصراف الآلي والأنظمة والأجهزة المشغلة، وتم التعاقد مع أطراف محلية وعالمية بهدف بناء شراكات تسارع في عملية تطوير مجال التعامل البنكي الإلكتروني.

وعلى مستوى موازي، تم إطلاق خدمة الإنترنت البنكي بحلته الجديدة في عام 2016، بحيث تم إضافة وظائف جديدة وتسهيل عملية التسجيل الذاتي وخدمات التحويل المختلفة وزيادة الشركات في عمليات تسديد الفواتير، فضلاً عن مرونة أعلى في التحكم بالحساب والخدمات البنكية. واستمر التطوير في القنوات الإلكترونية، ليطلق البنك تطبيق الموبايل البنكي بنسخته الثانية، بتطابق مع معظم الوظائف المتاحة على خدمة الإنترنت البنكي.

وقد عمل البنك على الاستثمار في الكادر البشري، من خلال التدريبات وورشات العمل مع الموظفين والعملاء للتوعية البنكية وأساليب التسويق والتركيز على مدى أهمية التسارع ومواكبة التطور التكنولوجي في البنك، وكيفية ملائمة هذه الخدمات لمختلف احتياجات العملاء.

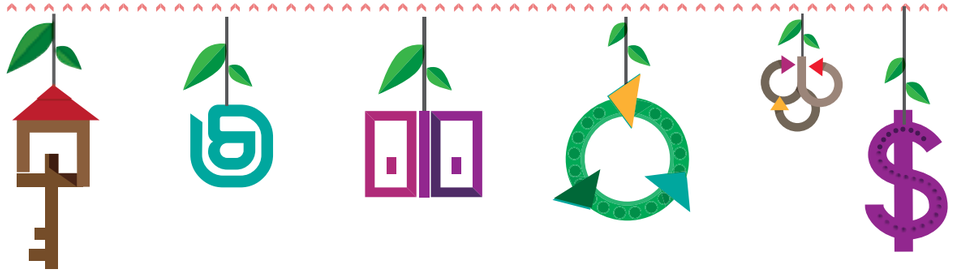

تعزيز المحفظة الائتمانية الخاصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

يسعى بنك فلسطين لتطوير المنشآت المتوسطة الحجم والصغيرة القائمة، وإنشاء مشاريع جديدة بهدف دعم المشاريع الانتاجية ضمن شريحة المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتعزيز وصولها إلى مصادر التمويل، باعتبارها محركة للنمو الاقتصادي والأساسي لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين. حيث تؤثر بشكل كبير على التخفيف من حدة البطالة وتشغيل الأيدي العاملة، بحسب دراسة نشرتها وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية، فان المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة توفر العمل لأكثر من 87 ٪ من القوى العاملة في فلسطين. هذه الاستراتيجية هي في صلب خطط تحقيق الاستدامة في النمو والشمول المالي، تلك الخطط التي التزم بها بنك فلسطين خلال أعمال ونشاطات العام 2016.

استمر البنك خلال العام 2016 بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة انسجاماً مع الخطط التي تم وصفها في الاعوام السابقة وحقق نمواً في محفظة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمقدار 32 ٪ والمشاريع متناهية الصغر بمقدار 27 ٪. وواصل العمل للوصول إلى الفئات المهمشة وتوفير الخدمات المصرفية في كافة المناطق من خلال طواقمه الميدانية.

تعتبر المنشآت الصغيرة والمتوسطة مستقرة ومن المتوقع زيادة الطلب لتمويل هذه المنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال العام القادم. وبهدف مساعدة أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة وذوي الدخل المحدود على تطوير أعمالهم في كافة الأماكن بما في ذلك المناطق الريفية، عمل بنك فلسطين على تطوير وتعزيز دور الدائرة المتخصصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة بهدف تحقيق الاشتمال المالي بإيصال الخدمات المصرفية للمنشآت وتقليل الفجوة بالتعامل مع القطاع المصرفي، وانسجاماً مع رؤية البنك بتطوير المشاريع والمنشآت التي تقوم بتمويلها، يستمر البنك بالمتابعة وتقديم الاستشارات لهم لضمان استمرار النمو وتلبية احتياجاتهم المتنوعة بالمزيد من الدعم والمنتجات العصرية.

واصل البنك تركيزه على توفير فرص الحصول على التمويل للمحرك الاقتصادي الفلسطيني-المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى توفير الخدمات المصرفية والاستشارية غير المالية لصاحبات واصحاب المنشآت في مجال الأعمال التجارية لدعم نموهم وتطورهم، تحقيقاً للنمو في خدماته البنكية وكذلك للنمو في الاقتصاد الوطني والحفاظ على وتيرة نمو في تشغيل الايادي العاملة في مواجهة أي ركود اقتصادي. وعمل البنك على استقطاب استثمارات لقطاع المنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى المناطق الصناعية في مدينة أريحا الزراعية الصناعية ومدينة بيت لحم الصناعية بالتعاون مع الشركاء في المناطق الصناعية الفلسطينية والإتحاد العام للصناعات الفلسطينية والشركاء الدوليون.

ومن خلال الخبرات المتراكمة والعلاقات المتينة التي تربط موظفي المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بات باستطاعة المنشآت الصغيرة الحصول على المزيد من المنتجات المتطورة والاستشارات التي يحتاجونها لتوسيع أعمالهم، هذا وقام البنك بتمويل عدد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في العديد من القطاعات، التي تشمل التجارة، الخدمات، الصناعة، الزراعة، السياحة والبناء. ويساعد بنك فلسطين الشركات الناشئة للاستمرار والازدهار عبر مساهمته بتطويرها على مستويات عديدة منها: الإدارية والفنية والمؤسسية ومهارات التسويق.

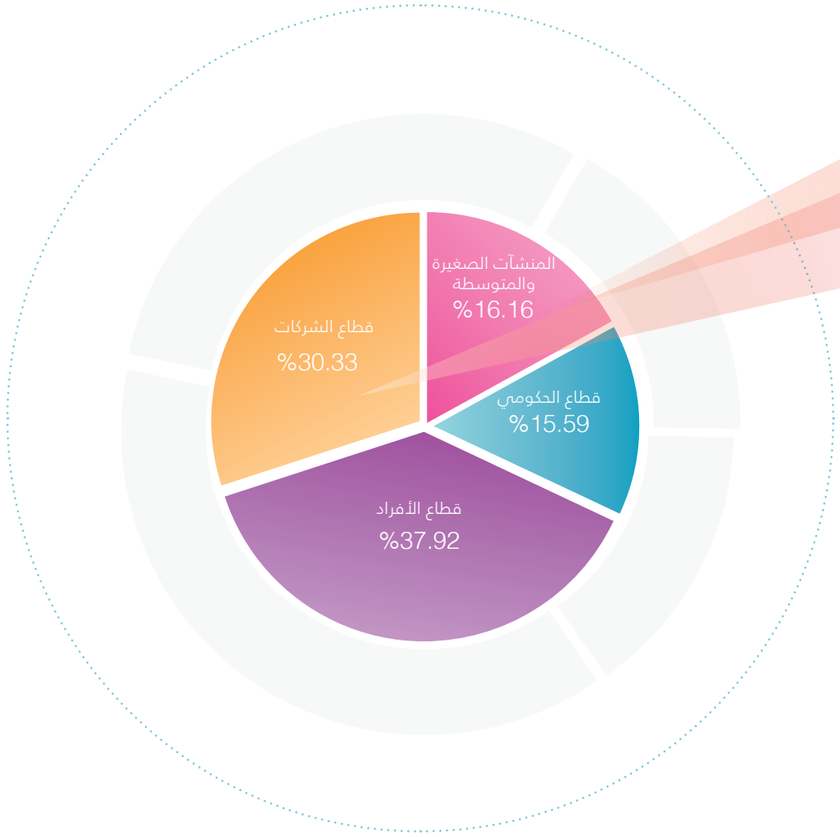

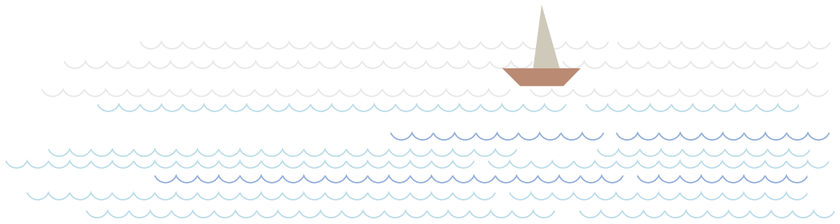

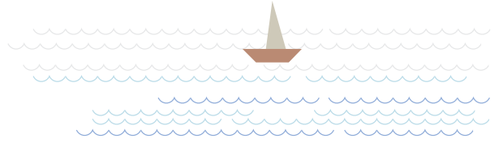

برنامج فلسطينية لتمكين المرأة

يركز البنك على دور المرأة كجزء من استراتيجيته الرامية إلى تمكينها وتشجيعها للمشاركة الفاعلة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بقطاعاتها المختلفة. وذلك انطلاقاً من إيمانه بأهمية تحسين مستوى المعيشة للمرأة الفلسطينية، والذي بدوره سينعكس إيجاباً على العائلة الفلسطينية والاقتصاد والمجتمع ككل.

سعى بنك فلسطين لمساعدة ودعم المرأة للوصول إلى سوق العمل بعدة أشكال منها:

داخلياً

يعمل بشكل مستمر لضمان المساواة للمرأة في الحقوق والواجبات الوظيفية داخل البنك، وتوفير بيئة عمل مريحة وملائمة للموظفات والأمهات العاملات، كما عمل على مدار السنوات السابقة لزيادة نسبة الموظفات الإناث ومع نهاية العام 2016 بلغت نسبتهن حوالي 36 ٪ مقارنة مع 17 ٪ في عام 2008. حيث يهدف البنك لإيصال نسبة مشاركة الإناث من القوى العاملة بالبنك إلى 50 ٪، فضلا عن زيادة عدد النساء في المناصب الإدارية العليا وصناع القرار.

وفي عام 2016، وبطلب من البنك، تم تنفيذ التدقيق التشاركي من منظور النوع الاجتماعي من قبل صندوق الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية، حيث حصل البنك من خلاله على شهادة مراعاة النوع الاجتماعي وتقييم لمستوى البنك وتوصيات للتقدم في قضايا النوع الاجتماعي وأخذها بعين الاعتبار في العمل حيث تم الإشادة بسياسات البنك من حيث تطبيق العدالة داخل البنك من منظور النوع الاجتماعي.

خلق بيئة مؤاتيه للمرأة في البنك

اهتم بنك فلسطين بترويج منتجاته وخدماته البنكية للنساء عن طريق الاهتمام باحتياجات المرأة ثم تقديم الخدمة المناسبة والتي تلبي احتياجها، ولزيادة الوعي بكيفية فهم احتياجات المرأة قام بنك فلسطين بالعديد من الخطوات منها:

- Gender Sensitivity Training: وهو تدريب يتضمن تعريف موظفي وموظفات البنك بالمهارات التسويقية الواجب اتباعها عند تسويق المنتجات البنكية للنساء، وزيادة وعيهم باحتياجات النساء والطرق والأساليب الصحيحة للتعامل معهن.
- الصيغة اللغوية المستخدمة في البنك تخاطب وتحاكي المرأة.
- اجازة الابوة: خصص بنك فلسطين إجازة ابوة لمدة 3 أيام بعد الولادة لموظفي البنك.

التمكين الاقتصادي

يعمل بنك فلسطين على دعم النساء خارج نطاق البنك حيث يطمح للوصول إلى جميع شرائح النساء من صاحبات الأعمال والموظفات وربات المنازل من خلال تطوير منتجات وخدمات تناسب احتياجاتهن. بالإضافة إلى تصميم برنامج الخدمات الاستشارية غير المالية وهو عبارة عن برنامج متكامل يهدف إلى دعم وتطوير المرأة في عدة مجالات لتتمكن من إدارة مصاريف عائلتها ومشاريعها من خلال نشاطات وورشات عمل وبرامج تدريبية.

أطلق بنك فلسطين حزمة من المنتجات والخدمات التي تستهدف السيدات الفلسطينيات وهي على النحو التالي:

منتجات بنكية

يستهدف بنك فلسطين من خلال منتجاته والخدمات غير المالية التي يقدمها، النساء الفلسطينيات اللواتي لديهن الرغبة في تأسيس مشاريع صغيرة أو يملكن مشاريع صغيرة إنتاجية قائمة حيث أن هذه الفئة من النساء كما تشير الدراسات، يعملن في قطاع الأعمال غير المنظم ويجدن صعوبة في الحصول على خدمات بنكية لعدم قدرتهن على تقديم الضمانات المطلوبة والتي تناسب احتياجاتهن العائلية والعملية.

قروض {فلسطينية } للأعمال بدون ضمانات

قدم بنك فلسطين قروض فلسطينية للأعمال بدون ضمانات ليكون منتجاً مصمماً للسيدات الرياديات بشروط جذابة وبدون ضمانات لتلبية احتياجاتهن حيث أنه لا يحتاج إلى عدد كبير من المستندات، ويتميز بسرعة الرد على الطلب بالإضافة إلى الاستفادة من الخدمات الاستشارية غير المالية التي يقدمها البنك للمرأة.

تهدف قروض فلسطينية للأعمال بدون ضمانات إلى تقديم حلول التمويل لمشاريع المرأة بمبالغ إجمالية تتراوح بين 1,000 دولار أمريكي إلى 20,000 دولار أمريكي أو ما يعادلها بعملات الدينار الأردني أو الشيكل، بكفالة شخصية فقط وبدون ضمانات ويمكن من خلال هذا القرض تمويل رأس المال العامل، ويطلب من جميع النساء اللواتي يرغبن في الاستفادة من هذا البرنامج القيام بتسجيل مشاريعهن في الغرفة التجارية على الاقل أو التسجيل في وزارة الاقتصاد وبذلك تعتبر قروض فلسطينية للأعمال بدون ضمانات حافزاً جيدا لتكون المرأة من خلاله عضواً مساهماً في المنظومة الاقتصادية.

قروض {فلسطينية} بضمان الذهب

تهدف قروض فلسطينية «للأعمال وللسيدات» بضمان الذهب إلى تلبية احتياجات المرأة في الأعمال أو تقديم التمويل الشخصي لها بشروط جذابة وبنسبة قروض تصل إلى 100 ٪ من قيمة الذهب. حيث تمكنها هذه القروض من الاستفادة بالحد الأقصى من قيمة الضمان وتلبية احتياجاتها الشخصية أو استخدامه لتمويل رأس المال العامل أو القروض طويلة الاجل.

الخدمات الاستشارية غير المالية

هو عبارة عن برنامج متكامل يهدف إلى دعم وتطوير المرأة في عدة مجالات لإدارة مصاريف عائلاتهن ومشاريعهن من خلال نشاطات وورشات عمل وبرامج تدريبية مختلفة. وخلال عام 2016، تم عقد 110 ورشات عمل حيث استفاد من هذه الورشات 2,143 مشارك/ة .

{ اعرفي بنكك } للتوعية المصرفية

يعمل البنك من خلال هذا البرنامج على زيادة الوعي المصرفي لدى النساء من خلال التركيز على أعمال البنك والأدوار التنموية والاجتماعية التي يقوم بها وتوضيح مفاهيم العمل المصرفي والخدمات المالية بأنواعها، وكيفية الاستفادة منها وتطوير مشاريع صاحبات الأعمال ومنها: التعريف في البنك، أهمية الخدمات المصرفية وسبل الوصول إليها، الحسابات البنكية والودائع، والشيكات، والتسهيلات الائتمانية، وأنواع البطاقات واستخداماتها ومزاياها، والحوالات المالية الدولية ومزاياها، والخدمات المصرفية الالكترونية والخدمات الأخرى التي تحتاجها. وخلال عام 2016 تم عقد 67 دورة تدريبية تحت هذا البرنامج وحضرها ما يقارب 1,280 امرأة، حيث زادت نسبة المستفيدات من هذا البرنامج ما يعادل 42 ٪ مقارنة مع السنة السابقة.

برنامج { أنا ريادية }

انطلاقاً من إيماننا بأهمية دعم الرياديات وتسهيل دخولهن إلى سوق العمل والحصول على فرص التمويل، قام بنك فلسطين هذا العام بتقديم كافة اشكال الدعم لتنفيذ برنامج وجائزة أفضل خطة عمل «أنا ريادية لعام 2016» وذلك لما يمتاز به البرنامج من تقديم تدخلات مهمة تؤهل المشتركات من دخول سوق العمل وتحضرهن بشكل كامل للتشبيك مع مصادر التمويل وذلك من خلال إعداد خطط عمل كاملة ومحترفة لمشاريعهن.

تم إطلاق البرنامج بالتعاون مع منتدى سيدات الأعمال حيث تقدم أكثر من 1,200 سيدة ريادية من جميع أنحاء فلسطين للانضمام إلى البرنامج حيث يهدف البرنامج إلى تشجيع الأعمال الريادية لدى النساء في فلسطين، ومساعدتهن على البدء بمشاريعهن الخاصة أو تطوير مشاريعهن القائمة ضمن برنامج متكامل يشمل التدريب والتوجيه تحت إشراف مدربين مختصين في هذا المجال، والتشبيك مع مصادر التمويل والمعلومات، وكافة خدمات تطوير الأعمال التي يقدمها مركز تطوير الأعمال- الذراع التقني للمنتدى خلال وبعد انتهاء البرنامج.

برنامج فلسطينية لإدارة الأعمال Mini-MBA

قدم بنك فلسطين بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) برنامجاً لتطوير مهارات العمل والقيادة للنساء صاحبات الأعمال، حيث يهدف البرنامج إلى تدريب وتطوير النساء وصاحبات المشاريع والشركات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين على مدار 6 أشهر، من خلال تطوير مهاراتهن في مجالات مختلفة، منها: التخطيط الاستراتيجي والمالي، والتسويق، وإدارة الموارد البشرية، وغيرها. كما قام البرنامج بتطوير المهارات القيادية للمرأة، وتشبيكها مع خبراء دوليين ومحليين. كما أن بعض الفعاليات والتدريبات الخاصة بهذا البرنامج منفذة بالتعاون مع منتدى سيدات الأعمال وشركة أرنست أند يونغ.

تم استلام 143 طلب للإنضمام إلى البرنامج من مختلف القطاعات والأماكن الجغرافية. حيث تم اختيار أفضل 40 سيدة أعمال تملك وتدير مشروع أو شركة في فلسطين، وقد مضى على مشروعها سنتين على الأقل، ولديها ما لا يقل عن موظف/ة واحد/ة بالإضافة إلى رغبتها في تطوير مشروعها والنهوض به. وحصلت المشاركات في نهاية البرنامج على شهادة في ريادة الأعمال النسائية من بنك فلسطين ومؤسسة التمويل الدولية. بعد عام من الإنضمام إلى البرنامج، تم تقييم تطور الرياديات ومشاريعهن ومن أبرز النتائج الإيجابية زيادة في دخل السيدات بنسبة 51 ٪، وخلق فرص عمل إضافية من قبلهن بنسبة 26 ٪ ونقل السيدات من القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم بنسبة زيادة تصل إلى 30 ٪.

صفحة Facebook للتوعية والتواصل مع المرأة

تم تأسيس صفحة «فلسطينية» التي تهدف للعناية بالمرأة وتوسيع آفاقها وزيادة وعيها في مختلف النواحي الاجتماعية والاقتصادية والعائلية. تتطلع هذه الصفحة للوصول إلى كافة الشرائح النسائية من صاحبات الأعمال والموظفات وربات المنازل، من خلال تقديم مجموعة من النصائح والإرشادات التي تهم حياة المرأة لخلق نوع من التوازن بين مشاغل الحياة العملية والاهتمامات الشخصية والعائلية، كما وصل عدد المعجبين بالصفحة حاليا إلى أكثر من 56,000 معجب/ة، زيادة بنسبة 14 ٪ عن السنة السابقة.

التنمية الإجتماعية

هذا وأولى البنك جزءاً كبيراً من مسؤوليته الاجتماعية للمرأة الفلسطينية لتمكينها ومساعدتها في التغلب على مصاعب الحياة المختلفة. ولتعزيز استراتيجيته في مجال تمكين المرأة الفلسطينية عمل البنك العديد من الشراكات مع المؤسسات والجمعيات المحلية والعالمية التي تعمل في مجال تمكين المرأة.

جوائز

في عام 2016، حاز بنك فلسطين من قبل The Banker التابعة لمجلة Financial Times على جائزة أفضل بنك في العالم في مجال الشمول المالي تقديراً واعترافاً ببرنامج فلسطينية الخاص بتمكين المرأة الفلسطينية.

وحاز بنك فلسطين من قبل مجلة Emeafinance على جائزة أفضل بنك في الشرق الأوسط في مجال الشمول المالي. بالإضافة إلى حصوله على جائزة أفضل برنامج جديد لتمكين المرأة من قبل التحالف المصرفي العالمي للمرأة (GBA for Women).

عضويات

عضوية بنك فلسطين في التحالف المصرفي العالمي للمرأة

Global Banking Alliance for Women

وهو اتحاد دولي رائد في مجال المؤسسات المالية والمنظمات المهتمة في تطوير النساء في جميع أنحاء العالم. ليكون البنك أول مؤسسة مصرفية فلسطينية عضواً في الإتحاد. وتوفر عضوية البنك في التحالف فرصة للاطلاع على أفضل الممارسات فيما يتعلق بتقديم الخدمات البنكية للمرأة، عبر تبادل المعلومات والخبرات والحصول على الموارد اللازمة لذلك. بالإضافة إلى زيادة قدرة البنك في خدمة النساء من العملاء بأفضل طريقة ممكنة، ونشر الوعي اللازم عن أهمية دور المرأة الاقتصادي كعميلة لدى البنك وكمستثمرة وريادية في خلق فرص العمل لغيرها وبناء المشاريع الإنتاجية.

عضوية بنك فلسطين في التحالف العالمي للبنوك الملتزمة بالقيم (GABV)

حيث أن هذا التحالف لا يقبل عضوية المؤسسات إلا بعد التأكد من أن جميع الأعضاء لديهم القناعة الكاملة بالمبادئ والقيم والاستدامة ويقوموا بتنفيذ هذه المبادئ في عملياتهم ونشاطاتهم. نفتخر بأننا أول بنك من منطقة الشرق الأوسط ينضم إلى هذا التحالف حيث يبلغ عدد أعضاء التحالف العالمي للبنوك الملتزمة بالقيم 40 عضواً فقط.

كما أن بنك فلسطين ملتزم بمبادئ تمكين المرأة WEPs، والتي هي مبادرة مشتركة من الميثاق العالمي للأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، تعرض إرشادات حول كيفية تمكين المرآة في مكان العمل والسوق والمجتمع، هناك 7 مبادئ تسعى إلى بلورة البعد النوعي بين الجنسين لمسؤولية الشركات، ميثاق الأمم المتحدة والتنمية المستدامة في خلال دمج النوع الاجتماعي في تحقيق أهداف الاستدامة على نطاق أوسع. في شهر مايو 2014. أعرب السيد هاشم الشوا رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لبنك فلسطين عن دعمه للمساواة بين الجنسين ومبادئ تمكين المرأة من خلال توقيعه على رسالة الرئيس التنفيذي لمبادئ تمكين المرأة

WEPs CEO Statement of Support

global alliance for banking on values

صنـدوق ابتكـار
IBTIKAR FUND

من أجل تقديم المزيد من الدعم لروّاد الأعمال الطموحين، عمل بنك فلسطين بالتعاون مع مؤسسات وأفراد محليين ودوليين بما فيهم صندوق الاستثمار الفلسطيني وشراكات والعديد من الفلسطينيين المغتربين على إنشاء صندوق ابتكار برأس مال قيمته 11 مليون دولار أمريكي، الذي بموجبه سيتمكن روّاد الأعمال الطموحين في مجال التكنولوجيا من الحصول على التمويل التأسيسي ورأس مال إضافي يساعدهم في إطلاق شركاتهم الناشئة والانخراط في أعمال تجارية واسعة ومربحة. يهدف الصندوق الوطني هذا إلى دعم الافكار الشبابية الخلاقة والجديدة، التي تصب في صالح تطوير النظم والقطاعات الخدماتية والصناعية والزراعية والاقتصادية التي يقدمها الرياديون الفلسطينيون. ومن هذا المنطلق، سيركز صندوق الابتكار على الشركات المبتكرة الناشئة في فلسطين، مستهدفاً في الوقت ذاته الأعمال التجارية صغيرة الحجم.
سيغطي صندوق الابتكار فجوة هامة على صعيد التمويل في فلسطين، حيث أن التمويل الذي يوفره الصندوق لروّاد الأعمال هو أكبر حجماً مما يمكن أن يقدمه التمويل متناهي الصغير والعائلة والأصدقاء وحتى روّاد الأعمال أنفسهم، لكنه أقل حجماً مما يمكن أن تقدمه صناديق رأس المال المجازفة أو المصارف التي تعتبر أن مثل هذه الاستثمارات تحتوي على مخاطر.

وقام صندوق الابتكار باستثمارات تأسيسية أولية في الشركات الناشئة تتراوح ما بين 20,000 إلى 50,000 دولار، وسيستمر بالاستثمار فيها حتى بلوغ سقف المليون دولار أمريكي، مقابل الحصول على حقوق ملكية في الشركات التي يتم الاستثمار فيها. كما وسيتم دعم كافة الاستثمارات في الشركات الناشئة من خلال تقديم خدمات استشارية غير مالية، مثل خدمات التوجيه والإرشاد والتدريب ومنح الخبرات الفنية، مما يضمن نجاح الاستثمارات ومتابعتها.

استثمارات ابتكار: 12 شركة ناشئة

آفاق واعدة في قطاع الشباب والشركات الناشئة:

- 75% نسبة الشباب في المجتمع الفلسطيني.
- 75 % من الشباب يستخدمون الموبايل.
- 45 % من الشباب يستخدمون الإنترنت.
- 85 % من الشباب يحملون تطبيقات الموبايل.

بنك فلسطين في المهجر والعالمية

ضمن مساعي البنك الدؤوبة للوصول إلى عملاء جدد ومتميزين في جميع أنحاء العالم، تم إنشاء وحدة المغتربين قبل اربعة أعوام لخدمة أكبر عدد من الفلسطينيين بالمهجر، والذين يزيد عددهم عن 7.8 مليون فلسطيني، يتمتعون بقوة اقتصادية وثروة مالية تقدر بـ 100 مليار دولار أمريكي.

ويكرس فريق العمل بهذه الوحدة جهوده لمد جسور التواصل مع الفلسطينيين في المهجر، من خلال تقديم مجموعة من الخدمات التنافسية المتميزة من بينها الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، والخدمات الاستشارية للأعمال، والاستثمار وخدمات الوساطة للأشخاص الذين يريدون الاستثمار في فلسطين.

ركزت وحدة شؤون المغتربين اهتمامها في العام 2016 على اكتشاف الآفاق والفرص لفتح علاقات مع الجاليات الفلسطينية في قارة أمريكا الجنوبية . ويأتي هذا التركيز بعيد افتتاح المكتب التمثيلي في دبي والذي بات حلقة الوصل مع الجاليات الفلسطينية المغتربة في دول الخليج (التي يعيش فيها أكثر من 250 ألف فلسطيني).

قامت وحدة شؤون المغتربين مع مستشاري البنك في دولة تشيلي بزيارة عمل للتواصل مع الجالية في قارة أمريكا الجنوبية، شملت كل من: كولومبيا، هندوراس، السلفادور والبيرو. وشملت نشاطات الدائرة زيارة عمل إلى الولايات المتحدة وفتح افاق تواصل مع الجاليات في أمريكا الشمالية تمهيدا لتكثيف الاستراتيجية نحو القارتين الجنوبية والشمالية وخاصة في أعقاب افتتاح المكتب التمثيلي في تشيلي المتوقع أن يتم في الربع الثاني من العام 2017، والتي يعيش فيها أكثر من نصف مليون فلسطيني.

الاستمرار في التوجه إلى العالمية:

كثّف بنك فلسطين مشاركته في المنابر العالمية حيث شارك في منتديات عالمية في الصين وماليزيا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ضمن استراتيجية توسيع وتنويع قاعدة المساهمين من المؤسسات الدولية والمغتربين وكذلك تشبيك العلاقات الدولية لصالح دعم استراتيجية البنك الدولية.

شارك البنك للمرة الثانية عشر في مؤتمر SIBOS الذي أقيم في عام 2016 في مدينة جينيف السويسرية، وكانت المشاركة هذا العام متميزة حيث شارك البنك ولأول مرة عبر جناح خاص به مكن البنك أن يكون في مصاف كبرى المصارف العالمية بحيث تمكن البنك من عرض خدماته المصرفية وتشبيك علاقاته المصرفية مع البنوك المراسلة والمؤسسات المالية الدولية.

أعضاء مجلس إدارة بنك فلسطين المشاركين في مؤتمر Sibos 2016

جذب الكادر البشري من قطاع الشباب

تولي إدارة البنك اهتماماً خاصاً بتنمية الكادر البشري داخل البنك والحفاظ على رضى وظيفي عالي وتنوع الخبرات والحرص على ملائمة سياسة التوظيف مع القيم التي قام عليها البنك في الحفاظ على التنوع الاجتماعي وإعطاء الجميع فرص للحصول على وظيفة عادلة بمن فيهم أصحاب الاحتياجات الخاصة اذ ما زال البنك ماض في تعزيز سياسة توظيف 6 ٪ في الكادر الوظيفي من ذوي الاحتياجات الخاصة، تماشيا مع السياسة العامة التي يتبعها بنك فلسطين بالتوسع والاستفادة من الخبرات المهنية الموجودة على المستوي المحلي والدولي، وقد بلغ عدد الموظفين 1652 موظف/ة مع نهاية عام 2016، مقارنة مع 1405 موظف/ة بنهاية عام 2015 وذلك بنسبة زيادة 17.58 ٪ موظف/ة.

كما حرص البنك على تعزيز مكانته كجهة عمل مفضلة للباحثين عن فرص عمل في فلسطين بشكل عام وفي القطاع المصرفي بشكل خاص، فخلال العام 2016 قام البنك بتفعيل مبادراته الاستباقية لاستقطاب أوائل خريجي الجامعات واستقطاب أصحاب الخبرة والمعرفة في شتي مجالات العمل المصرفي، كما لعب بنك فلسطين دوراً فعالاً وكبيراً في دعم خريجي الشباب الفلسطيني باستمرارية اتفاقية الشراكة مع الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية من عام 2015 وحتى منتصف عام 2016 حيث تم تدريب 181 متدرب مدفوعين الأجر مناصفة مع صندوق التشغيل وتم تعيين وتثبيت 154 متدرب على نظام موظفي البنك وذلك تعزيزاً للشباب لبناء مستقبل أفضل.

ادماج موظفي البنك التجاري الفلسطيني سابقاً مع كادر البنك

لقد كانت عملية ادماج أكثر من 154 موظف من موظفي البنك التجاري الفلسطيني سابقاً ضمن كادر بنك فلسطين ومنحهم جميع الامتيازات والحقوق الخاصة بهم كموظفي بنك فلسطين عملية هامة بالنسبة لدائرة الموارد البشرية حيث تم إنشاء فريق عمل خاص لعملية الادماج وتم إنجاز أكثر من جلسة ترحيب وتدريب للكادر القادم من البنك التجاري الفلسطيني ونفخر كإدارة الموارد البشرية بتوجه مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية إلى استيعاب هذا العدد الكبير من الموظفين والحفاظ على حقوقهم، لما له من أثر طيب على معنويات الكادر البشري داخل البنك وحتى للجهات الأخرى المعنية بحقوق الموظفين.

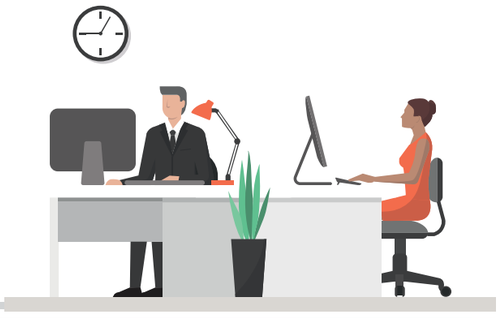

إنجازات الموارد البشرية

إنطلاقاً من أهمية العنصر البشري، فقد عمل البنك على تعزيز مستويات الكفاءة ومعدلات الإنتاجية لدى كافة الموظفين وحرصاً على تطوير قدراتهم وتحسين مستوى رضاهم بما يمكنهم من أداء مهامهم على الوجه المطلوب، فقد تم خلال العام الماضي تنفيذ أحد المشاريع الاستراتيجية في مقدمتها برنامج إدارة الموارد البشرية الإلكتروني (HRMS) الذي يمكن الموظفين من تنفيذ بعض العمليات والخدمات بشكل آلي حيث يتضمن الأنشطة التالية (التعيين – إدارة الخدمة الذاتية للموظفين –إدارة تقييم الأداء – إدارة التعويضات والرواتب) حيث تم تجهيز البيئة والبنية التحتية للمشروع والبدء بالعمل بنظام الخدمة الذاتية للموظفين الذي يستطيع من خلاله الموظف التواصل الكترونياً مع دائرة الموارد البشرية في كافة الأمور المتعلقة في شؤونه الوظيفية مثل (الإجازات – المغادرات – الدورات التدريبية – العمل الإضافي –البيانات الشخصية ...الخ).

نسبة تمثيل المرأة في بنك فلسطين

تفتخر إدارة الموارد البشرية بحصول البنك على تقييم إيجابي من ناحية التدقيق الخاص بالنوع الاجتماعي من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية وذلك نسبة إلى السياسات الداخلية وإنصاف حقوق الإناث العاملات في البنك وتساوي حقوقهن وواجباتهن مع أقرانهن الذكور من الموظفين، فقد أصبحت نسبة الإناث العاملات في بنك فلسطين في نهاية عام 2016 (35.9 ٪) مقارنة بـ 32 ٪. في عام 2015.

مؤهلات الموظفين

٪	Number	المؤهل العلمي	2016
	2	دكتوراه	PhD
٪ 4	66	الماجستير	Master
٪ 75	1233	البكالوريوس	Bachelor
٪ 8	131	الدبلوم	Diploma
٪ 13	220	ثانوية عامة	High school
٪ 100	1652	المجموع	

التدريب

تولي إدارة بنك فلسطين لعملية تنمية وتطوير الموارد البشرية الاهتمام الأكبر، إذ تؤمن بأن تميز وازدهار البنك يرتكز على سياسات وبرامج تنمية وتطوير أداء وقدرات الموارد البشرية. وتشارك دائرة تدريب بنك فلسطين بدور أساسي في هذه التطلعات من خلال توفير وتقديم برامج تدريبية نوعية وربطها بواقع الممارسة الوظيفية، كما حرص بنك فلسطين خلال العام 2016 على توفير الدعم والتوجيه للنشاط التدريبي من أجل تحقيق أهداف وتطلعات البنك الاستراتيجية وكان من شواهد الدعم والتأييد الذي يعكس هذا الاهتمام، التركيز على المجالات الأكثر أهمية للقطاع المصرفي مثل مجالات المخاطر، الإمتثال، غسيل الأموال، المهارات الإدارية ، الاستثمار والتوظيف الأمثل للموارد المالية وأخيراً في إعداد وتأهيل الموظفين الجدد وصولاً إلى تعزيز ثقافة تقديم مستوى فائق من جودة الخدمة للعملاء والجمهور بشكل عام.

في مجالات المهارات الإدارية والسلوكية وإعداد وتأهيل الموظفين الجدد والحاليين نفذ البنك 161 برنامج تدريبي وورشة عمل، وبمشاركة 2440 موظف وموظفة وقد شكلت هذه البرامج نسبة 64 ٪ من إجمالي النشاطات التدريبية.

في مجالات تكنولوجيا المعلومات والهندسة والخدمات اللوجستية والمشتريات نفذ البنك 26 برنامج تدريبي، وبمشاركة 176 موظف وموظفة وقد شكلت هذه البرامج نسبة 10.4 ٪ من إجمالي النشاطات التدريبية.

في مجالات الرقابة والتدقيق والامتثال والمخاطر نفذ البنك 24 برنامج تدريبي، وبمشاركة 132موظف وموظفة وقد شكلت هذه البرامج نسبة 9.6 ٪ من إجمالي النشاطات التدريبية.

في مجالات التمويل والائتمان المصرفي نفذ البنك 19 برنامج تدريبي، وبمشاركة 567 موظف وموظفة وقد شكلت هذه البرامج نسبة 7.6 ٪ من إجمالي النشاطات التدريبية.

في مجالات التوظيف والاستثمار والمحاسبة والعمليات المصرفية الداخلية والخارجية نفذ البنك 21 برنامج تدريبي، وبمشاركة 308 موظف وموظفة وقد شكلت هذه البرامج نسبة 8.4 ٪ من إجمالي النشاطات التدريبية.

في مجال المسؤولية الاجتماعية ساهم البنك في عقد التدريب التعاوني للجامعات الفلسطينية، إذ نفذ البنك خلال العام 2016 ثلاث فعاليات تدريبية من خلال برنامج بنكي للتدريب لثلاث جامعات حيث استفاد من هذا البرنامج ما يقارب 126 طالبة وطالب من الملتحقين في المستوى الثالث والرابع في كلية التجارة بشعبها الثلاثة: المحاسبة والاقتصاد وإدارة الأعمال.

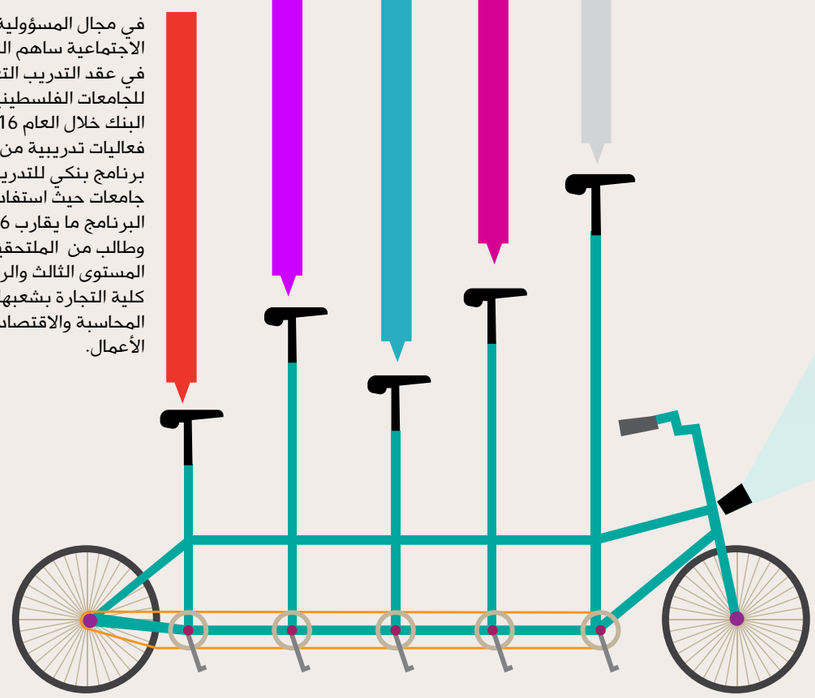

مؤشرات إجمالي النشاط التدريبي لعامي 2015، 2016

العام	عدد الفعاليات (دورات تدريبية + ورش عمل)	عدد المشاركين	المصاريف الفعلية للتدريب بالدولار
2015	237	2598	493564.00
2016	251	3623	482383.00

إجمالي النشاط التدريبي للعام 2016

الفعاليات التدريبية	الدورات التدريبية		الموظفين المستفيدين	
	العدد	النسبة إلى إجمالي التدريب	العدد	النسبة إلى إجمالي قوة العمل (1610)
التدريب الداخلي	119	٪47.4	2669	٪165.8
التدريب المحلي	100	٪39.8	527	٪32.7
التدريب الدولي	20	٪8	33	٪2
التدريب التأهيلي (التأهيل المصرفي -الشهادات المهنية والدبلوم -التدريب عن بعد)	12	٪4.8	394	٪24.5
المجموع	251	٪ 100.00	3623	٪225

كان متوسط نصيب الموظف الواحد من التدريب خلال العام 2016 عدد 2.25 برنامج تدريبي تقريباً بنسبة زيادة 21.6 ٪ عن العام 2015.

تفاصيل النشاط التدريبي للعام 2016

أولاً: التدريب الداخلي

مكان التنفيذ	عدد الموظفين المستفيدين			عدد الدورات التدريبية		
	معدل الزيادة	العام 2016	العام 2015	معدل الزيادة	العام 2016	العام 2015
مركز تدريب بنك فلسطين	٪27.1	2669	2100	٪4.4	119	114

ثانياً: التدريب المحلي

الجهات المنظمة	عدد الموظفين المستفيدين			عدد الدورات التدريبية		
	معدل الزيادة	العام 2016	العام 2015	معدل الزيادة	العام 2016	العام 2015
سلطة النقد الفلسطينية	٪48	527	356	٪3.1	100	97
المعهد المصرفي الفلسطيني						
Experts Training Center						
AMIDEAST						
منظمة الأمم المتحدة للمرأة						
الصندوق الأوروبي الفلسطيني						
VISION PLUS						
Value Learning						
Cystack Academy						
شركة جنرال للتدريب						
الدفاع المدني						
مؤسسة Ernst & Young						

ثالثاً: التدريب الدولي

مكان الانعقاد	عدد الموظفين المستفيدين			عدد الدورات التدريبية		
	معدل الزيادة	العام 2016	العام 2015	معدل الزيادة	العام 2016	العام 2015
تركيا	٪0	33	33	٪5.3	20	19
فرنسا						
ألمانيا						
عمان						
الدار البيضاء						
دبي						
اسبانيا						
قبرص						
فينا						

رابعاً: التدريب التأهيلي (التأهيل المصرفي -الشهادات المهنية والدبلوم -التدريب عن بعد)

الجهة المنظمة	عدد الموظفين المستفيدين			عدد الدورات التدريبية		
	معدل الزيادة	العام 2016	العام 2015	معدل الزيادة	العام 2016	العام 2015
المعهد المصرفي الفلسطيني						
Bloomberg						
"International Finance "IFC						
مركز تدريب بنك فلسطين	٪261.5	394	109	٪71.5	12	7

خامساً: التدريب التعاوني مع الجامعات (المسؤولية الاجتماعية)

الجامعات المستفيدة	عدد الطلاب المشاركين	عدد الدورات
الجامعة العربية الأمريكية -جنين	126	3
جامعة الأزهر – غزة		
جامعة فلسطين – غزة		

من إنجازات العام 2016 في مجال التكنولوجيا وأنظمة المعلومات:

بنك فلسطين اختار شعار الحداثة المصرفية والتي جذورها القيم كشعار لإنجازات واستراتيجية العام الماضي.

لقد ساهمت دائرة تكنولوجيا المعلومات في البنك في رفع منزلة الحداثة المصرفية على عدة أصعدة وكان من أبرزها:

- لقد استثمرت وحدة التكنولوجيا وأنظمة المعلومات في البنية التحتية لأنظمة المعلومات عبر زيادة عدد الخوادم ما زاد من القدرة التخزينية للمعلومات، واستثمرت الدائرة بأمن المعلومات وزيادة الدروع الواقية للمعلومات وجدران الحماية بالإضافة إلى برامج التوعية الداخلية بأهمية الحفاظ على الخصوصية والسرية واتباع التعليمات الوقائية، ناهيك عن تحضير النظم الخاصة بحماية السرية والخصوصية في جميع البطاقات الصادرة عن البنك.
- قامت وحدة التكنولوجيا وأنظمة المعلومات بالاستثمار في البنية التحتية لشبكات المعلومات عبر الربط بشبكة الألياف الضوئية بالتعاون مع مزودي هذه الشبكات (شركة الاتصالات الفلسطينية وشركة كهرباء القدس)، مما ساهم في زيادة السعة والسرعة لشبكة الاتصال والمعلوماتية للبنك وزيادة القدرة الاستيعابية والخطوط الموازية في الفروع والمكاتب الإقليمية والصرافات الالية.
- قدم بنك فلسطين خدمة الإصدار الفوري لبطاقات الخصم والمشتريات الكلاسيكية وغيرها من البطاقات لتمكين العملاء من الاستفادة من هذه البطاقات بشكل فوري في كافة فروع البنك.
- تتطلع دائرة تكنولوجيا المعلومات إلى الاستمرار في العام القادم بتحديث الأنظمة المتبعة ومواكبة الحداثة المصرفية العالمية وتمكين البنك من الاستفادة من المعلوماتية عبر برامج تحليل المعلومات لتقديم خدمات مصرفية رائدة.
- تقديم النسخة الأولى والثانية من الخدمات المصرفية على تطبيق المحمول «بنكي 1 وبنكي 2» مما كان لهذا التطبيق الأثر الكبير في رفع عدد المشتركين إلى أكثر من 60 ألف مشترك عبر التسجيل الذاتي. لقد مكن هذا التطبيق المشتركين من الاطلاع على مجمل الخدمات البنكية وتحويل الدفعات بسهولة ويسر بما فيها تحويلات الأموال ودفع الفواتير وشحن أرصدة الخلوي وغيرها من الخدمات.

  واكب تطوير خدمات تطبيقات المحمول تحسيناً لخدمات الانترنت البنكي، كذلك ضمن منظومة شاملة من الخدمات المصرفية الإلكترونية.
- من أبرز الإنجازات كان دعم دائرة التكنولوجيا وأنظمة المعلومات لعمليات ادماج البنك التجاري الفلسطيني في بنك فلسطين وترحيل بيانات ومعلومات والحسابات وكافة متعلقات عملاء البنك التجاري إلى بنك فلسطين. بما في ذلك خدمات الفروع الإلكترونية والصرافات الآلية بشكل ميسر ومنتظم ودون أي عوائق أو شوائب.

60 ألف مشترك في تطبيق بنكي موبايلي

أنشأ بنك فلسطين في العام 2016 دائرة إدارة المشاريع وذلك لتتولى تطوير وتطبيق نظم ذات مواصفات عالمية لإدارة المشاريع الاستراتيجية داخل البنك لتعزيز الكفاءة والإنتاجية وإنجاز المشاريع الكبرى الخاصة بتطوير الأداء في مجالات لها علاقة بالخدمات البنكية والبنية التحتية والمعلوماتية وإدارة الموارد. وكان من أبرز نشاطات دائرة إدارة المشاريع في العام 2016 العمل على تحقيق اندماج البنك التجاري الفلسطيني مع بنك فلسطين والتي تميزت بسلاسة الإنجاز رغم تعداد المسارات وفرق العمل في كافة تفاصيل عملية الاندماج، وشملت عملية الاندماج والإشراف عليها من قبل الدائرة التفاصيل التالية:

إتمام اندماج البنك التجاري الفلسطيني مع بنك فلسطين

منذ بدء العمل على المشروع تم وضع وتطوير خطة عمل تنفيذية شاملة ضمن عدة مسارات متنوعة تضمن إشراك جميع الدوائر والوظائف ذات العلاقة والتي تؤثر على أو تتأثر بعملية الإندماج.

وقد تضمنت المسارات ما يلي:

- النشاطات الأولية الخاصة بتطوير خطة قانونية لصياغة اتفاقية الاندماج، والحصول على الموافقات من الجهات ذات العلاقة.
- عملية اكتتاب الأسهم الجديدة وتوزيعها على المساهمين، وادماج مساهمي البنك التجاري الفلسطيني سابقاً في قائمة مساهمي بنك فلسطين.
- المتابعة القانونية والفنية لعملية النقل والدمج وجرد الموجودات والتأكد من التطبيق العملي لها على ارض الواقع.
- عملية الدمج التقني، وبناء خطة متكاملة تضمن حقوق العملاء، وإستمرارية الخدمات دون إنقطاع أو التأثير على مصالحهم.
- عملية دمج وإستيعاب كامل فريق العمل الخاص بالبنك التجاري سابقاً ضمن عائلة بنك فلسطين والذين بلغ عددهم 154 موظف وموظفة.
- التواصل مع العملاء في البنك التجاري الفلسطيني سابقاً وتزويدهم بالمعلومات اللازمة، وتسليمهم البطاقات الخاصة بحساباتهم المنقولة إلى بنك فلسطين.
- التنسيق مع كافة الجهات الرقابية المعنية.
- ضم فروع ومكاتب البنك التجاري الفلسطيني إلى شبكة فروع ومكاتب بنك فلسطين والتي وصل عددها بعد الإندماج إلى 67 فرعاً ومكتباً.

وقد تم إنجاز عملية الإندماج بمستوى عالي من الإحتراف والسلاسة، وبشكل ضمن الحفاظ على حقوق ومصالح وحسابات العملاء والمساهمين. وقد بدأ المشروع في شهر آذار 2016، وتمت عملية الدمج الكامل في شهر أيلول من العام 2016.

المسؤولية الاجتماعية

مسؤوليتنا المجتمعية متأصلة في قيمنا

واصل بنك فلسطين تقديم إسهاماته المجتمعية وعطائه تجاه المشاريع التنموية في مختلف قطاعاتها في فلسطين وخارجها تماشياً مع مجموعة قيم البنك في دعم نهج الشمول المالي وفي تحمل مسؤولياته المجتمعية. ونظراً للحاجات المتزايدة للمجتمع، ورغبة البنك في دعم المزيد من المشاريع التنموية في فلسطين، فقد استمر البنك في تخصيص 6 ٪ من ارباحه السنوية لدعم مشاريع وانشطة المسؤولية الاجتماعية في شتى المجالات.

وتتركز مساهمات البنك السنوية في قطاعات مختلفة منها؛ التعليم والشباب والابداع، والرياضة، والصحة والبيئة، الثقافة والفنون، والتنمية والشؤون الاقتصادية وعلاقات المغتربين والمساعي الإنسانية، وتمكين المرأة. كما عمل البنك على تشجيع موظفيه على العمل التطوعي، من خلال المشاريع التنموية والمبادرات الانسانية التي يقودها مع المؤسسات الشريكة.

التعليم والشباب والإبداع

يعتبر قطاع التعليم والشباب والابداع من المقومات الرئيسية لتطور الدول وتعزيز حضورها الراقي حول العالم. ومن هذا المنطلق، أبدى بنك فلسطين اهتماماً واضحاً بالتعليم ودعم الشباب وابداعاتهم ليكون لهذا الجانب الحصة الاكبر من مساهمات البنك، حيث عمل البنك على دعم ابداعات الشباب وتشجيعهم على فكرة الابتكار والتطوير والريادة وزيادة المعرفة عبر تزويدهم بالمعلومات وتشجيعهم على الابداع والتفكير ومواكبة التطورات الحديثة حول العالم.

وقد كان لهذه المساهمات أثرها الواضح في فتح آفاق جديدة، وتعزيز مسيرة التعليم للشباب الفلسطيني بكافة مستوياتها، ليكونوا بناة فاعلين وقادرين على تحمل المسؤولية للنهوض بمجتمعنا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفنية. ومن أهم المشاريع التعليمية التي دعمها البنك للعام 2016:

الإستمرار بتنفيذ برنامج «زمالة»

وهو برنامج أطلقه البنك لتطوير التعليم والكادر الأكاديمي في الجامعات الفلسطينية بجميع تخصصاتها عبر ابتعاثهم في زيارات مهنية وتدريبية إلى الخارج لرفع مستوى الأداء وتحقيق توجهات عملية لدى الطلاب لانخراطهم في سوق العمل وتلبية الاحتياجات المطلوبة من الكفاءات البشرية. وخلال الدورات الخمسة السابقة، استفاد من المشروع 120 باحثاً وأكاديمياً من 13 جامعة فلسطينية، وفي تخصصات مختلفة منها العلوم الإنسانية والاقتصاد والآداب وغيرها.

ومن الرعايات الأخرى في مجال التعليم والشباب والإبداع

- دعم برنامج «نهج» الخاص بتعزيز الإبداع والتفكير لدى طلاب المدارس الاعدادية في مدينة القدس، وتأتي أهمية هذا البرنامج بالمساهمة في تعزيز مفهوم الريادة لدى الطلبة المقدسين في المرحلة الأساسية.
- استمرار تقديم التبرع لمؤسسة الرئيس محمود عباس التي تقوم بتقديم منح دراسية للطلبة المتفوقين في الثانوية العامة في لبنان.
- صيانة ثلاثة مدارس حكومية في غزة ضمن مشروع الصيانة الدورية للمدارس الحكومية لعامه الثاني على التوالي بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي.
- رعاية مشروع إيد بإيد لجمعية أصدقاء جامعة بيرزيت، والذي يهدف إلى إنتاج أعمال يدوية بسيطة من المطرزات تسوق للقطاع الخاص الفلسطيني، والتي تساهم في خلق مصدر مالي مساعد للطلبة من ذوي الدخل المحدود.
- التبرع لتطوير قاعة المرحوم د. هاني الشوا بجامعة الأزهر.
- دعم مؤسسة Gaza Sky Geeks، وهي مسرعة وحاضنة أعمال رائدة ومساحة عمل مشتركة ومركز تعليمي تكنولوجي يقوم بتحضير المطورين ورياديي الأعمال في غزة للمنافسة على مستوى عالمي.

الرياضة

تسهم الرياضة بشكل كبير في تعزيز الصورة الحضارية للمجتمع الفلسطيني في مختلف دول العالم، باعتبارها لغة مشتركة بين الشعوب، ومن هذا المنطلق، قام البنك بتقديم دعمه ورعايته لهذا القطاع بما يشمل النوادي والبطولات الرياضية، والمباريات الدولية مع منتخباتنا الفلسطينية وغيرها. من أهم المشاريع الرياضية التي ساهم البنك بدعمها للعام 2016:

رعاية بنك فلسطين للكرة النسوية

اهتم بنك فلسطين في العام الماضي برعاية الكرة النسوية، ومن بينها رعاية بطولة الدوري النسوي العام، والذي يشكل البطولة الرئيسية لكرة القدم النسوية في فلسطين، بمشاركة الأندية النسوية، وتأتي هذه المبادرة انسجاماً مع سياسة البنك بتعزيز مشاركة المرأة الفلسطينية ودعمها في مختلف مجالات الحياة.

ومن الرعايات الأخرى في مجال الرياضة:

- الاستمرار في دعم أنشطة نادي هلال القدس.
- الاستمرار في رعاية النادي الأهلي الرياضي.
- استمرار دعم البنك لنادي غزة الرياضي.
- رعاية ماراثون فلسطين الرابع بمشاركة ما يقارب ال 3000 عداء.
- التبرع لنادي شباب اريحا لتأهيل ملعب النادي ومحيطه.
- التبرع لنادي هلال أريحا.
- التبرع لفريق نادي العيزرية.

zamala زمالة

مبتعث ومبتعثة حتى الآن

ينتمون إلى 13جامعة فلسطينية

الصحة والبيئة

واصل البنك في العام 2016 مساهماته الكبيرة دعماً للقطاع الصحي والحفاظ على البيئة، حيث أنهما يشكلان قطاعاً هاماً ومستداماً لحياة المواطنين، وكان من الواجب طوعاً أن يساهم البنك في دعمها لما يشكل ذلك من فائدة كبيرة على المدى البعيد وعلى المستوى الوطني. ومن أهم المشاريع الصحية التي دعمها البنك للعام 2016:

استمرار حملة «بدي أسمع»

وهي حملة أطلقها البنك بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني لمساعدة ذوي الاعاقة السمعية لجمع 1000 سماعة أذن للحالات الاجتماعية، في حين التزم البنك بالتبرع بـ 100 ألف دولار، بالإضافة إلى تكاليف الحملة الإعلامية الخاصة بتشجيع المواطنين على التبرع للحملة.

ومن الرعايات الأخرى في مجال الصحة والبيئة:

- رعاية مشروع فصل النفايات الصلبة - لبلدية رام اللّه.
- واصل البنك تنفيذ اتفاقيته مع مركز رواق للتراث المعماري والذي يعمل على ترميم المباني التاريخية المميزة في فلسطين للمساهمة في الحفاظ عليها وتعزيز وجودها كأماكن تاريخية وحضارية فلسطينية، عبر مشاريع توثق المواقع المعمارية التراثية في فلسطين.
- تنفيذ اتفاقية مع اتحاد العمل الزراعي للتعاون المشترك لدعم بنك البذور البلدية وتنشيط قطاع الزراعة وتطوير المحاصيل الزراعية والانتاجية في الضفة الغربية.
- افتتاح غرفتي عمليات متخصصة لجراحة الوجه والفكين و الجمجمة في مجمع فلسطين الطبي، وذلك ضمن الشراكة مع مؤسسة النداء الفلسطيني الموحد.
- رعاية بعثة طبية تأتي إلى فلسطين سنوياً لإجراء عمليات جنباً إلى جنب مع أطباء فلسطينيين في شتى المجالات الطبية، وذلك ضمن اتفاقية البنك مع اتحاد ابناء رام اللّه في الولايات المتحدة.

الثقافة والفنون

تلعب الثقافة الحصة الأكبر في نهضة المجتمع وتطوره ودفع عجلته نحو الرقي في شتى المجالات العلمية والفكرية والأدبية. فهي إحدى مقومات الهوية الفلسطينية وجزء من مهمة الحفاظ على ميراث أجدادنا. ولذا، ارتأى البنك تعزيز ودعم النشاطات والحركة الثقافية في فلسطين عبر دعم العديد من الرعايات لمختلف الفعاليات الثقافية والمهرجانات والمعارض التي تجسد هويتنا وتضيء ذاكرتنا، بالإضافة إلى تكريم مبدعينا ومبتكرينا وشعرائنا. ومن أهم المشاريع الثقافية التي دعمها البنك للعام 2016:

دعم معهد ادوارد سعيد الوطني للموسيقى

الاستمرار بتقديم الدعم لمعهد ادوارد سعيد الوطني للموسيقى، وذلك برعاية العديد من العروض الثقافية والموسيقية من ضمنها عرضاً للأوركسترا الوطنية الفلسطينية. ومهرجان ليالي الميلاد ومهرجان البحر والحرية.

الرعايات في مجال الثقافة والفنون:

- رعاية مهرجان فلسطين للأدب لعام 2016، والذي يتضمن عروضاً تخص الحياة الثقافية في فلسطين.
- رعاية حفل "عشاء خيري" لجمع التبرعات لدعم منتدى الفنانين الصغار.
- استمرار دعم البنك لمركز يبوس الثقافي، ويعتبر هذه الدعم استثماراً ثقافياً يهدف لبناء وترسيخ الثقافة الوطنية الفلسطينية في قلب مدينة القدس لتعزيز مستوى الحضور الثقافي العربي وتجذره في المدينة المقدسة.
- استمرار المساهمة في أنشطة فرقة الفنون الشعبية.
- رعاية مجموعة من المهرجانات الثقافية التي كرست الهوية الفلسطينية واستعادت تاريخ وعراقة شعبنا الفلسطيني.

التنمية والشؤون الاقتصادية وعلاقات المغتربين

تتشعب الجوانب التنموية في فلسطين لتشكل خططاً لمشاريع تساهم في تعزيز النمو، والتخفيف من حدة البطالة. أما خارج الوطن، فقد طالت يد البنك لتشمل تقديم دعم للفعاليات التي تستقطب فلسطينيين مغتربين ومستثمرين في العالم العربي ايضاً، لإحداث نقلة نوعية على صعيد تطوير الاقتصاد والمشاريع الأخرى، ومن أهم المشاريع التي دعمها البنك في هذا المجال في العام 2016:

مشروع البيارة

واصل بنك فلسطين تنفيذ مشروع «حدائق البيارة»، في جميع المحافظات الفلسطينية ليوفر مكاناً آمناً للأطفال يتلاءم مع احتياجاتهم الترفيهية وصحتهم البدنية. بمساهمة مؤسسات شريكة في داخل الوطن وخارجه، منها مؤسسة التعاون ومنى وباسم حشمه. فقد تم تشييد عدد من الحدائق الترفيهية للأطفال في عدة مناطق من ضمنها ؛ بلدات العيزرية قضاء مدينة القدس، وترمسعيا ودير دبوان وبيرزيت شمال غربي مدينة رام اللّه بالإضافة إلى تل الهوا وخانيونس ودير البلح في قطاع غزة.

ومن الرعايات الأخرى في مجال التنمية والشؤون الاقتصادية وعلاقات المغتربين

- استمرار التبرع لمعهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني (ماس)، حيث يعمل في مجال التنمية الاقتصادية وتعزيز المشاركة العامة في صياغة القرارات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.
- تقديم الرعاية الرئيسية لحفل جائزة مصدر فلسطين للعام 2016 بتنظيم من مركز التجارة الفلسطيني { بال تريد }.
- اختتام مشروع بناء القدرات المهنية لأبناء الصيادين في قطاع غزة، حيث هدف المشروع إلى توفير تدريب مهني نوعي لعدد من ابناء العاملين في قطاع الصيد والمهن المساعدة.
- رعاية المؤتمر السنوي الخامس لفلسطيني الاغتراب ضمن الشراكة مع مؤسسة الأراضي المقدسة المسيحية المسكونية.
- رعاية مؤتمر المغتربين ضمن اتفاقية البنك مع اتحاد ابناء رام اللّه في الولايات المتحدة.

المساعي الانسانية

في المجالات الإنسانية، استمر البنك في تقديم المساهمات الإنسانية داخل الوطن وخارجه، ليتبنى عدة برامج ومشاريع وشراكات مع جمعيات خيرية ومؤسسات مجتمعية تكفل الأيتام والأطفال وذوي الاعاقة ومساعدة الحالات الاجتماعية. ومن أهم المشاريع التي دعمها البنك في هذا المجال في العام 2016:

رعاية برنامج «وجد» لكفالة أيتام الحرب الأخيرة على غزة

قدم البنك رعايته لبرنامج «وجد» الذي صمم لمساعدة أيتام الحرب الأخيرة عام 2014 على قطاع غزة، والذي يهدف إلى تقديم الرعاية الشاملة والمستدامة لنحو 2,128 من الأطفال الأيتام الذين فقدوا أحد الوالدين أو العائلة بأكملها نتيجة العدوان على القطاع. وتشمل المجالات التي يغطيها المشروع؛ التعليم والصحة والتدريب والتأهيل، وغيرها. حيث تقوم مؤسسة التعاون بتنفيذ المشروع بدعم من صندوق قطر للتنمية ومساهمة بنك فلسطين وصندوق الحاج هاشم عطا الشوا للوقف الخيري.

ومن الرعايات الأخرى في مجال المساعي الإنسانية:

- تنظيم مجموعة من الإفطارات الرمضانية للأيتام في مختلف مدن الضفة وغزة بمشاركة أكثر من 3000 يتيم.
- الاستمرار في الشراكة الخيرية مع جمعية عطاء فلسطين التي تقدم خدمات إنسانية في مختلف محافظات الوطن.
- رعاية البنك لماراثون غزة في الولايات المتحدة التابع لجمعية أصدقاء الأونروا، والذي يذهب ريعه لدعم برامج صحية في غزة.

تمكين المرأة

احتلت المرأة الفلسطينية حيزاً هاماً من اهتمام البنك ونشاطاته التي هدفت لتشجيعها على المشاركة الفاعلة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بقطاعاتها المختلفة. ففضلاً عن إطلاق برامج مصرفية ومالية تساعدها على الدخول في معترك الحياة الاقتصادية، قام البنك بتنفيذ حملات لتوعيتها بمختلف المجالات الثقافية والصحية والاجتماعية وغيرها، والذي انعكس إيجاباً على المجتمع بكافة قطاعاته. ويرى البنك بأن تطور المجتمعات يأتي عبر تمكين المرأة وإتاحة المجال لدور أكبر للنساء للمشاركة في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية. ومن أهم المشاريع التي دعمها البنك في هذا المجال في العام 2016:

إطلاق حملة أكتوبر للكشف المبكر عن سرطان الثدي

أطلق البنك للعام الخامس على التوالي بالتعاون مع مركز دنيا التخصصي لأورام النساء التابع لمؤسسة لجان العمل الصحي و جمعية برنامج العون والأمل لرعاية مرضى السرطان في رام الله حملة توعوية متميزة تحت عنوان " أنت الحياة. افحصي وطمئنا "، وذلك ضمن حملة أكتوبر للكشف المبكر عن سرطان الثدي.

ومن الرعايات الأخرى في مجال تمكين المرأة:

- رعاية سباق اليوم الوردي النسائي، وذلك دعماً للجهود التوعوية لمكافحة مرض سرطان الثدي وضمن فعاليات شهر اكتوبر التوعوي بمرض سرطان الثدي.

ماراثون الثلاثي جبران

أطلق بنك فلسطين بالتعاون مع شريكه الثقافي فرقة الثلاثي جبران أول ماراثون موسيقي خيري « ماراثون الثلاثي جبران» إنطلاقاً من مسؤوليته الاجتماعية والذي صاحبه حملة إعلامية كبيرة بهدف جمع تبرعات لصالح مرضى سرطان الثدي، و بهدف التوعية حول هذا المرض في فلسطين.

هذا وتم تنظيم الماراثون الموسيقي على هامش الحملة التي يرعاها البنك سنوياً للتوعية بأهمية الفحص المبكر عن سرطان الثدي، والمساعدة في القضاء على المرض في فلسطين، بمشاركة نخبة من الفنانين الفلسطينيين المبدعين في مجالات الكتابة والغناء والعزف وبالشراكة مع جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني ومركز دنيا التخصصي لأورام النساء.

علاقات المساهمين

أسس البنك وحدة علاقات المساهمين عام 2011 لدعم الممارسة المثلى من Bجل خدمة المستثمرين والمساهمين وحماية حقوقهم وتسهيل التواصل المستمر مع المساهمين الحاليين والمحتملين لإبقائهم على اطلاع دائم بأداء البنك والسوق المالي الفلسطيني، نظراً لتزايد عدد مساهمي البنك بصورة مستمرة وبنسبة أكثر من 70 ٪ منذ إدراج سهم البنك في بورصة فلسطين عام 2005.

عملت دائرة علاقات المساهمين ضمن فريق العمل الخاص باندماج البنك التجاري الفلسطيني على ادماج مساهمي البنك التجاري الفلسطيني سابقاً ضمن قائمة مساهمي بنك فلسطين وتواصلت معهم عبر شتى وسائل الاتصال للترحيب بهم وإعلامهم بنسبة مساهمتهم في بنك فلسطين بعد عملية تخصيص الأسهم بنسبة 1:3 وبدأت الدائرة بالاتصال بهم وتزويدهم بالتقارير الفصلية والإفصاحات المالية حسب الأصول، حيث بلغ عدد مساهمي البنك التجاري الفلسطيني الذين انضموا إلى قائمة مساهمي بنك فلسطين 487 مساهم ليصبح اجمالي عدد مساهمي بنك فلسطين 4786 مساهم.

ومن أجل الحفاظ على علاقات متينة وشفافية قصوى مع المساهمين الحاليين والمحتملين. قام بنك فلسطين بالمشاركة الفعالة بالعديد من المؤتمرات الاستثمارية في الشرق الأوسط وأوروبا وآسيا وأمريكا الشمالية واللاتينية بهدف استقطاب مساهمين جدد والتواصل مع المساهمين الحاليين. استمرت دائرة علاقات المساهمين بتحديث الموقع الإلكتروني الخاص بها (www.bop.ps/ar/ir) حيث قامت من خلاله بنشر كافة المعلومات المتعلقة بالبنك وفقا لنظام حوكمة الشركات – الذي يجمع بين الممارسات الدولية الفضلى والأنظمة الرقابية في فلسطين مع القدرة على تقديم المعلومات الاستثمارية بطريقة واضحة وبسيطة وفي متناول كافة المستثمرين ومدراء الصناديق ووسائل الإعلام المالية العالمية.

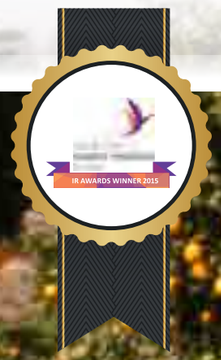

جولات ومشاركات دائرة علاقات المساهمين الدولية:

المشاركة	المنطقة الجغرافية	الفترة الزمنية
مؤتمر المنتدى الاقتصادي العالمي-دافوس الصين	تيانجين-الصين	حزيران 2016
مؤتمر جمعية علاقات المساهمين في الشرق الأوسط-دبي	دبي-الإمارات العربية المتحدة	أيلول 2016
مؤتمر خزانة لإستشراف المستقبل	كوالالمبور-ماليزيا	أيلول 2016
جولة استثمارية في أوروبا	جنيف-سويسرا	تشرين اول 2016
مؤتمر المصارف في الشرق الاوسط	أبو ظبي ودبي	تشرين ثاني 2016
جولة استثمارية في أوروبا	لندن-المملكة المتحدة	كانون اول 2016
جولة في الولايات المتحدة الأمريكية	واشنطن دي سي	
	هيوستن تكساس	
	مينسوتا	

وقد حصلت الدائرة على العديد من الجوائز في الأعوام السابقة الخاصة بعلاقات المساهمين ومنها:

جائزتي «أفضل شركة مدرجة في بورصة فلسطين في مجال علاقات المساهمين» للعام الرابع على التوالي، وجائزة «أفضل مسؤول علاقات مساهمين في فلسطين» من جمعية علاقات المستثمرين - الشرق الأوسط.

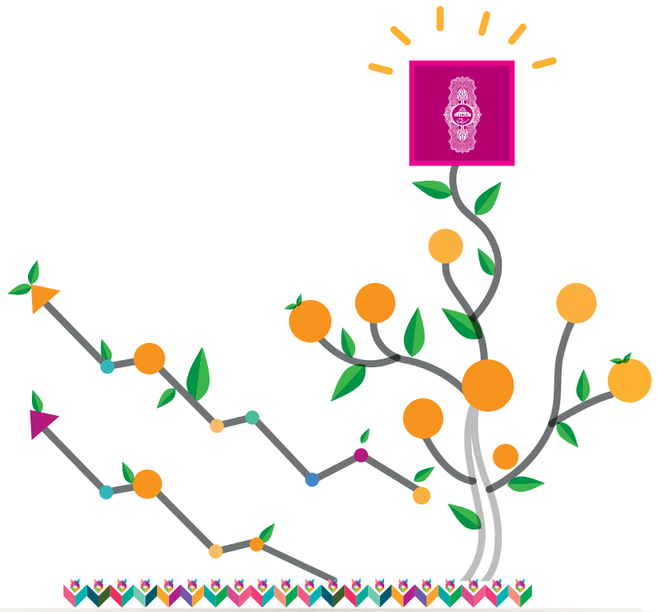

نشاط تداول سهم بنك فلسطين خلال العام 2016

تم إدراج سهم بنك فلسطين للتداول في بورصة فلسطين عام 2005. ويوضح الجدول أدناه نشاط تداول السهم للعام 2016 مقارنة مع العام 2015.

البيان	2016	2015	ملاحظات
عدد المساهمين	4,786	4,087	17.1 ٪ نسبة الزيادة بين العام 2016 و2015
عدد الأسهم المتداولة	41,829,094	38,871,609	
قيمة الأسهم المتداولة (دولار أمريكي)	109,566,677	104,804,214	
عدد الصفقات المنفذة	4,843	5,393	
معدل دوران السهم	21.45 ٪	22.21 ٪	
عدد الجلسات التي تداول السهم فيها	245	246	100 ٪ من عدد الجلسات خلال عام 2016
القيمة السوقية	516,773,015	525,000,000	15.24 ٪ من القيمة السوقية للبورصة
أعلى سعر تداول (دولار أمريكي)	3.04	3.01	
أدنى سعر تداول (دولار أمريكي)	2.48	2.45	
سعر الإغلاق (دولار أمريكي)	2.65	3.00	

بلغ عدد مساهمي البنك 4786 مساهما نهاية العام 2016 مقارنة مع 4087 مساهماً نهاية العام 2015. ونوضح فيما يلي المستثمرين الذين تبلغ ملكيتهم 4٪ أو أكثر كما بتاريخ 31 كانون أول 2016.

كبار المساهمين

الاسم	عدد الأسهم في نهاية 2016	نسبة المساهمة في نهاية 2016	عدد الأسهم في نهاية 2015	نسبة المساهمة في نهاية 2015
شركة المهلب الكويتية العقارية	12,704,740	6.52 ٪	11,389,434	6.51 ٪
مؤسسة التمويل الدولية (IFC)	9,220,403	4.73 ٪	8,722,003	4.98 ٪

ملكية أعضاء مجلس الإدارة

أعضاء مجلس الإدارة	الجنسية	عدد الأسهم في نهاية 2016	نسبة المساهمة في نهاية 2016	عدد الأسهم في نهاية 2015	نسبة المساهمة في نهاية 2015
هاشم هاني هاشم الشوا - رئيس مجلس الإدارة	فلسطينية	7,283,219	3.73 ٪	6,889,532	3.94 ٪
ماهر جواد فرح	فرنسية	912,467	0.46 ٪	839,720	0.48 ٪
محمد نافذ محمد عمر الحرباوي	فلسطينية	27,276	0.01 ٪	25,802	0.15 ٪
هاني حسن محمد نجم	فلسطينية	206,671	0.11 ٪	195,500	0.11 ٪
فيصل غازي جميل الشوا	فلسطينية	19,731	0.01 ٪	18,665	0.01 ٪
طارق طاهر فارس الشكعة	فلسطينية	61,314	0.03 ٪	58,000	0.03 ٪
جون بيير خوري	امريكية	29,597	0.02 ٪	27,998	0.02 ٪
طارق بن عمر بن عبدالفتاح العقاد	فلسطينية	24,665	0.01 ٪	23,332	0.01 ٪
لنا جمال عبدالكريم أبو حجلة	فلسطينية	21,137	0.01 ٪	19,995	0.01 ٪
عبدالله قيس عبدالله الغانم	كويتية	19,731	0.01 ٪	18,665	0.01 ٪

ملكية أقارب أعضاء مجلس الإدارة من الدرجة الأولى والثانية

الاسم	الجنسية	عدد الأسهم في نهاية 2016	عدد الأسهم في نهاية 2015
عائلة القدومي	فلسطينية	5,971,414	5,648,636
هدى هاني الشوا	فلسطينية	5,497,062	5,199,924
دينا هاني الشوا	فلسطينية	2,202,183	2,103,168
ليندا باترك الشوا	فلسطينية	1,478,470	1,398,553
برناديتا فيجانو الشوا	سويسرية	138,059	130,597
جنفييف شانتل ماري بوامند	فرنسية	109,524	53,856

ملكية الإدارة التنفيذية

الاسم	المنصب	الجنسية	عدد الأسهم في نهاية 2016	عدد الأسهم في نهاية 2015
رشدي محمود رشيد الغلاييني	نائب المدير العام	فلسطينية	19,785	18,716
علاءالدين محمد زكي ال رضوان	نائب المدير العام – مدير العمليات	فلسطينية	14,176	13,410
إحسان كمال عمر شعشاعة	مساعد المدير العام – مدير الخزينة	فلسطينية	15,125	14,308
سلمان "محمد طعمة" سلمان قميلة	مساعد المدير العام – المدير المالي	فلسطينية	52,137	49,319
هاني صلاح عبد القادر ناصر	مساعد المدير العام لفروع الضفة الغربية	فلسطينية	30,061	46,072
وائل عبد اللطيف خليل الصوراني	مساعد المدير العام لفروع قطاع غزة	فلسطينية	36,399	34,432
سوزان جورج سعادة خوري	مساعد المدير العام لشؤون الائتمان	فلسطينية	11,068	10,470
خميس فوزي محمد عصفور	المستشار القانوني	فلسطينية	20,032	18,950

خدمة الحفظ الأمين

حصل بنك فلسطين على رخصة من هيئة سوق رأس المال الفلسطينية في عام 2014 لممارسة مهام الحافظ الأمين. وفي عام 2015 وقع البنك اتفاقية مع بورصة فلسطين « PEX» لممارسة أعمال الحفظ الأمين للأوراق المالية المدرجة في السوق المالي للمستثمرين المحليين والأجانب.

الهدف من هذه الخدمة:

في بنك فلسطين، نقدم حلول آمنة وسهلة للاستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية "PEX". والقيام بمهام الحافظ الأمين بمهنية عالية وتتضمن خدمات الحفظ الأمين التالي:

تنظيم وحفظ سجلات دقيقة للعملاء، وقبض ثمن الأوراق المالية المباعة من الوسيط ودفع ثمن الأوراق المالية المشتراة إلى الوسيط المشتري نيابة عن العملاء.

كما يقوم الحافظ الأمين بإرسال تقارير دورية إلى عملائه عن محافظهم والحسابات النقدية الخاصة بهم وإعلامهم بكافة الإجراءات المتخذة من قبل مصدري الأوراق المالية والمتعلقة بالفوائد والأرباح والحقوق العائدة للأوراق المالية الخاصة بهم. إضافة إلى قبض الأرباح المستحقة على الأوراق المالية الخاصة بعملائه، وأية خدمات أخرى لا تتعارض مع القانون والأنظمة والتعليمات المعمول بها في بورصة فلسطين.

تتلخص مهام الحافظ الأمين كالتالي:

- حفظ الأوراق المالية.
- متابعة وإبلاغ العملاء عن أي إجراءات للشركات، وحضور الاجتماعات العامة واتخاذ الإجراءات نيابة عن العملاء بناءً على طلبهم.
- قبض الأرباح بالنيابة عن العملاء و إيداعها في حساباتهم الخاصة.
- ترتيب وتسوية عملية التسويات.
- متابعة السوق وأخبار الشركات وإرسالها للعملاء فوراً.
- توفير التقارير الدورية الشاملة.
- الحفاظ على الدفاتر والسجلات .
- حضور اجتماعات الهيئات العامة للشركات نيابة عن العملاء والتصويت عنهم في حال تفويضهم لنا بذلك.
- الإجابة على الأسئلة الخاصة بالعملاء بسرعة و دقة .

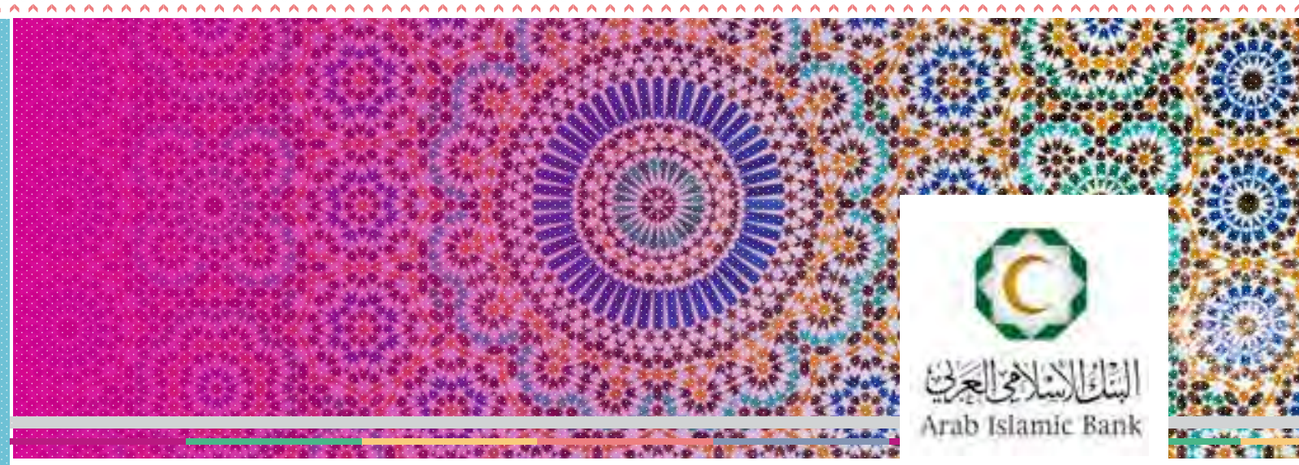

تأسس البنك الإسلامي العربي كأول شركة مصرفية إسلامية تعمل في فلسطين، في عام 1995 وهو شركة مساهمة عامة مسجلة تحت رقم 563201011، وباشر نشاطه المصرفي مطلع العام 1996 ويقوم بممارسة الأعمال المصرفية وأعمال الاستثمار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال المركز الرئيسي بمدينة البيرة وفروعه المنتشرة في فلسطين والبالغة ستة عشر فرعاً ومكتباً، ولا يوجد للبنك أية فروع خارج فلسطين، كما ولا يوجد للبنك أي شركات تابعة حتى 2016/12/31.

البند	2012	2013	2014	2015	2016
المبالغ بالمليون دولار أمريكي					
الموجودات	375	470	562	651	791
التمويلات المباشرة	172	191	247	311	420
ودائع العملاء	308	372	435	520	624
صافي الأرباح	0.6	3.5	4.1	5.2	6.2

الرؤية

ترسيخ وتعميق العمل بالنظام المصرفي الإسلامي كخيار أول، والقيام بدور فعال في النهوض بالاقتصاد الفلسطيني وتحقيق مبدأ التكافل ومراعاة الأهداف الاجتماعية الإسلامية، وتقديم حلول وخدمات مصرفية إسلامية عصرية وذات جودة عالية ومنافسة.

الأهداف الاستراتيجية:

- الحفاظ على الهوية المصرفية الإسلامية والتأكيد عليها.
- التوسع في الشبكة المصرفية.
- استمرار التميز في البرامج والخدمات.
- تعزيز تمويلات الأفراد.
- تعزيز دور البنك في المسؤولية المجتمعية.

أداء البنك

يبين الجدول أدناه توضيحاً لأداء البنك الإسلامي العربي خلال 5 سنوات، ويتبين أن حجم البنك نما بشكل ملحوظ بكافة بنوده الرئيسية، إذ ارتفعت موجوداته بما يقارب 416 مليون دولار (111٪) وارتفعت التمويلات المباشرة لديه بما يقارب 248 مليون دولار (144٪)، وودائع العملاء بما يقارب 316 مليون دولار (103٪)، كما حقق البنك أرباحاً صافية بقيمة 6.2 مليون دولار خلال العام 2016. بالإشارة إلى أن خطة العمل الاستراتيجية التي بدأ العمل بها وتطبيقها منذ بداية عام 2012 والتي تفترض ضرورة مضاعفة حجم البنك خلال الفترة 2012 لغاية 2016 حققت أهدافها، كما يبين الجدول اللاحق:

المركز التنافسي

رغم ما يشهده الواقع الفلسطيني على مختلف الصعد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من عدم استقرار، إلا أن البنك الإسلامي العربي دائم السعي للمضي قدماً في سبيل تحسين وتطوير أدائه العام من خلال تعزيز قدرته التنافسية بين البنوك العاملة في فلسطين, ويتضح هذا من خلال البيانات التي توضح نمواً في الحصة السوقية للبنك من موجودات وتمويلات وودائع العملاء في القطاع المصرفي الفلسطيني، حيث نمت حصته السوقية من الموجودات من 2.5٪ نهاية العام 2015 إلى 7.5٪ نهاية العام 2016، كما ونمت حصته السوقية في التمويلات المباشرة من 4.5٪ نهاية العام 2015 إلى 9.5٪ نهاية العام 2016، ونمت حصته من ودائع العملاء من 3.5٪ نهاية العام 2015 إلى 1.6٪ نهاية العام 2016، وإذا ما تمت مقارنة نسب النمو بين البنك الإسلامي العربي والقطاع المصرفي الفلسطيني خلال العام 2016 في البنود سابقة الذكر يظهر بأن موجودات البنك كانت نسبة نموها في العام 2016 أكثر من الضعف حيث كانت النسبة 22٪ بينما بلغت الزيادة في موجودات القطاع المصرفي 10 ٪، الأمر الذي يظهر تميز أداء البنك من جهة وفرصته للنمو والتطور من جهة آخرى، الجدول التالي يوضح ذلك:

البند/ نسبة النمو	الموجودات	التمويلات المباشرة	ودائع العملاء
القطاع المصرفي الفلسطيني	٪ 10	٪ 18	٪ 10
البنك الإسلامي العربي	٪ 22	٪ 35	٪ 20

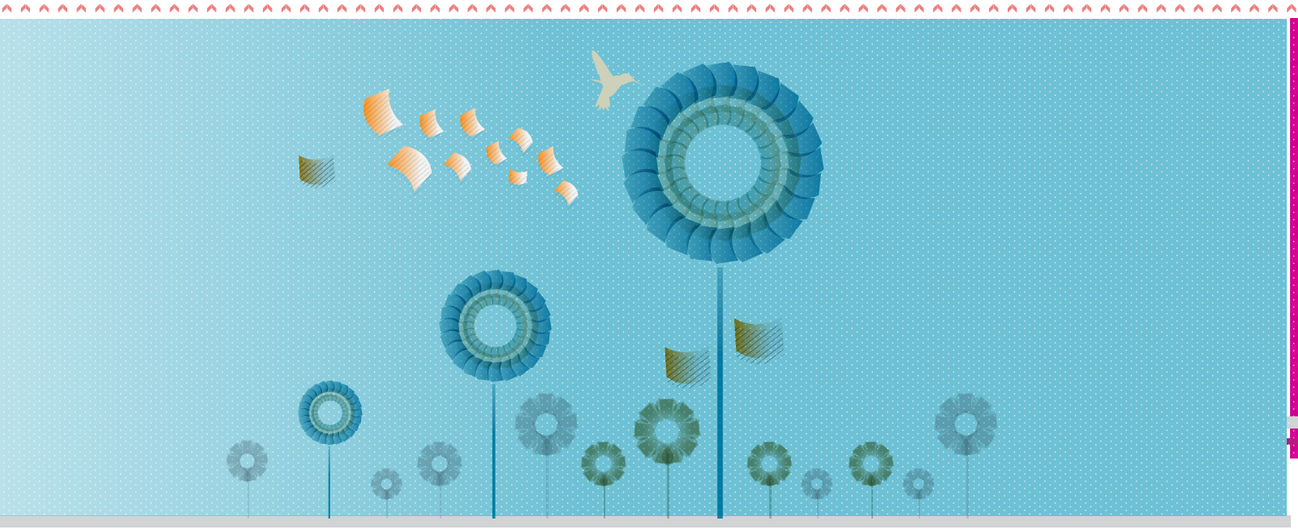

الوساطة
AL WASATA

شركة الوساطة للأوراق المالية

حققت شركة الوساطة للأوراق المالية عدة نجاحات خلال العام 2016، فقد بلغت حصة الشركة من حجم التداول في بورصة فلسطين ما يزيد عن 187 مليون دولار بما نسبته 21.75 ٪ من إجمالي حجم التداول في البورصة، كما حافظت الشركة على ريادتها في استقطاب المستثمرين الجدد لبورصة فلسطين و حصلت على المركز الأول حيث بلغ عدد المستثمرين الحاصلين على رقم مستثمر 13,500 مستثمراً من اجمالي 50,088 مستثمراً مسجلين في بورصة فلسطين بنسبة بلغت 27 ٪. وعلى صعيد التداول فقد بلغ تداول الشركة في بورصة فلسطين والأسواق الإقليمية ما يزيد عن 342 مليون دولار، فيما بلغت إجمالي قيم محافظ المستثمرين من خلال الشركة ما يزيد عن 509 مليون دولار. وقد حققت الشركة أرباحاً قدرها 405,294 دولار خلال العام 2016. وحصل العديد من موظفي الشركة على شهادة الوسيط المعتمد لتصبح الشركة الأولى في فلسطين من ناحية عدد الوسطاء المعتمدين لديها بعدد 14 وسيط معتمد.

وقد حازت شركة الوساطة على جائزة «أفضل شركة وساطة في فلسطين» من EMEAFinance للسنة الرابعة على التوالي.

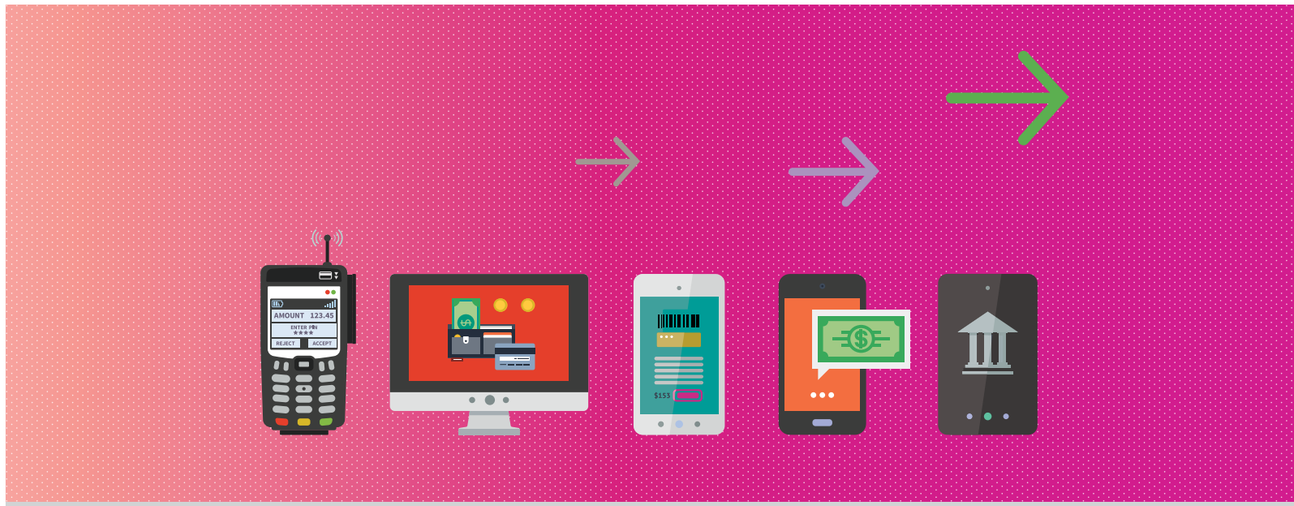

PALPAY®

شركة بال بي | PalPay |

شركة PalPay هي المشغل الأول للمدفوعات الالكترونية في فلسطين، وتم تأسيسها سنة 2010 بالشراكة ما بين بنك فلسطين، وشركة PCNC Solutions والتي يمر من خلال أنظمتها 1.2 مليون حركة شهرياً، حيث بلغت قيمة المبالغ المحصلة من خلال أنظمة PalPay في سنة 2016 إلى 601 مليون شيكل، أي بزيادة مقدراها 30 ٪ مقارنة بسنة 2015. وهذه الحركات تمثل عمليات دفع وتحصيل لمختلف أنواع الخدمات من اتصالات، كهرباء، مياه، انترنت، جامعات، مدارس وأقساط القروض الصغيرة، وشحن الهواتف النقالة وغيرها. بحيث بلغ عدد الشركات ومزودي الخدمات المتعاقدين مع شركة PalPay إلى أكثر من 60 شركة ومؤسسة، ويشكل التسديد لهذه الشركات والمؤسسات النسبة الاكبر من إجمالي تحصيلها بل يصل في بعض الشركات إلى مستوى تحصيل 100٪ من إجمالي تحصيلها من خلال نظام PalPay دون وجود أي أخطاء أو خروقات على النظام. وبعد النجاح الباهر الذي حققته الشركة مع مؤسسات وشركات القطاع الخاص، تسعى شركة PalPay للعمل مع الوزارات والقطاعات الحكومية لتمكين المواطن الفلسطيني من تسديد التزاماته الحكومية من ضرائب ورسوم من خلال أنظمة وقنوات شركة PalPay الإلكترونية.

ولعل من أهم قنوات الدفع والتحصيل لشركة PalPay والتي تستهدف المواطنين خارج نطاق الخدمة المصرفية هم شبكة التجار المعتمدون، والمنتشرون في جميع أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ بلغ عدد التجار المعتدمين في سنة 2016 إلى 6100 تاجر. وتقدم شركة PalPay خدمات التعاقد وتركيب أجهزة التفويض الالكتروني وصيانتها لهؤلاء التجار من خلال وحدة خاصة في الشركة تعرف باسم وحدة خدمات التجار، والتي تعزز ثقافة الدفع الالكتروني والتخفيف من استخدام النقد.

وقد قامت شركة PalPay بتطوير واستحداث أنظمة دفع الكترونية جديدة تستهدف المواطنين أصحاب الحسابات البنكية من خلال استخدام أنظمة البنوك المتعاقدة مع شركة PalPay، من خلال تطبيق الانترنت البنكي والموبايل البنكي، والذي يتيح للمواطن الاستعلام والدفع لمختلف أنواع الفواتير وشحن أرصدة الهواتف مباشرة من خلال حسابه البنكي. وقامت الشركة في العام 2016 بالتعاقد مع عدة جهات دولية إنمائية لتقديم خدمات القسيمة الالكترونية Evoucher لتقديم معونات غذائية ومالية عبر خدمات الدفع الالكتروني تسهيلاً لعمليات هذه المؤسسات الدولية في فلسطين.

من أهم ما يميز نظام شركة PalPay:

- ضمان الدفع بنسبة 100 ٪ عن طريق إيداع المبالغ المدفوعة في الحسابات البنكية الخاصة بالشركات والمؤسسات المزودة للخدمات وقبل تنفيذ الحركة.
- يتمتع النظام بالحماية العالية، حيث تم فحص النظام من قبل شركات عالمية للحماية والأمن وقد اثبت ذلك على مدار الخمس سنوات بمرور 1.2 مليون حركة دفع شهرياً على نظام بال باي دون التعرض لأي أخطاء أو خروقات على النظام.
- تحويل قيم المبالغ المسددة مباشرة إلى الحسابات البنكية الخاصة بالشركات والمؤسسات المزودة للخدمات ولحظة التسديد مع ظهور بيان تفاصيل الدفعات في كشف الحساب البنكي للشركة أو المؤسسة.
- الاغلاق المحاسبي الفوري للمبالغ المسددة لحظة التسديد إلكترونياً.
- سهولة المطابقة المحاسبية، بحيث يتم إصدار كشف حساب بنكي لفترة معينة، وإصدار كشف من نظام الشركة أو المؤسسة لنفس الفترة والمقارنة بينهما، بحيث يجب أن تتطابق مجاميع قيم الحركات في التقريرين.
- توفير خدمات الدفع لمختلف أنواع الفواتير وشحن أرصدة الهواتف النقالة لعملاء البنوك من خلال حساباتهم البنكية.

يتكون نظام PalPay من الأنظمة الأساسية التالية التي تم تطويرها لتلبية احتياجات جميع أنواع الشركات والمؤسسات المزودة للخدمات:

- نظام الاستعلام عن وتسديد مختلف أنواع الفواتير.
- نظام الشحن المباشر لأرصدة الهواتف النقالة.
- نظام شحن عدادات الكهرباء والماء المسبقة الدفع.
- نظام تسديد أقساط القروض الممنوحة من مؤسسات الإقراض الصغير.
- نظام تسديد أقساط طلبة الجامعات والمدارس.
- نظام إدارة القسائم والمساعدات المالية والإنسانية.
- نظام إدارة واستبدال نقاط الولاء.
- نظام الجباية المالية الإلكترونية.
- نظام خاص بأجهزة التفويض الإلكتروني، والذي يعمل كماكنة لتسجيل المدفوعات النقدية لتسجيل المشتريات الغذائية والغير غذائية من خلال استخدام جهاز قارئ بار كود.
- أنظمة دفع من خلال تطبيقات الانترنت البنكي والموبايل البنكي.

- جائزة افضل بنك في الشمول المالي عالميا حسب تصنيف The Banker.
- جائزة أفضل الشركات الفلسطينية في مجال علاقات المساهمين من جمعية علاقات المساهمين - الشرق الأوسط.
- جائزة أفضل مسؤول علاقات مساهمين في فلسطين من جمعية علاقات المساهمين - الشرق الأوسط.
- جائزة التميز كأفضل بنك في فلسطين حسب تصنيف EUROMONEY العالمية.
- جائزة أفضل بنك في فلسطين المقدمة من مجلة Global Finance المصرفية العالمية.
- جائزة أفضل بنك في فلسطين في مجال التجارة الدولية المقدمة من مجلة Global Finance المصرفية العالمية.
- جائزة أفضل بنك في فلسطين المقدمة من مجلة The Banker.
- جائزة أفضل بنك في فلسطين، ضمن تصنيف مجلة المال العالمية Emeafinance.
- جائزة أفضل بنك في الشرق الأوسط في مجال المسؤولية الاجتماعية، ضمن تصنيف مجلة المال العالميةEmeafinance.
- جائزة أفضل رئيس تنفيذي في الشرق الأوسط حسب تصنيف مجلة Emeafinance.
- جائزة أفضل بنك في الشرق الأوسط حسب تصنيف مجلة Emeafinance.
- جائزة أفضل بنك في فلسطين، ضمن تصنيف مجلة Asiamoney.
- جائزة أفضل بنك في فلسطين من المؤسسة المالية العالمية CPI Financial/Banker ME.
- إدراج بنك فلسطين ضمن تصنيف CPI Financial 100 باعتباره واحدا من أكبر 100 بنك في الشرق الأوسط.
- جائزة أفضل بنك في فلسطين في مجال التجارة الدولية المقدمة من مجلة Global Finance المصرفية العالمية.
- جائزة "البنك الأفضل في فلسطين" من الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب.

منحت مجلة The Banker التابعة لمجموعة Financial Times العالمية بنك فلسطين جائزة أفضل بنك في العالم في مجال الشمول المالي في عام 2016. ومنح البنك هذه الجائزة كجزء من دوره في إطلاق برنامج «فلسطينية» الريادي، والذي يعمل على تنفيذ برامج تدريبية وتوعوية للمرأة الفلسطينية في مجال الاستشارات المالية وتمكين المرأة الفلسطينية في إدارة شؤونها المالية في المنزل، ومكان العمل، خاصة أصحاب الأعمال الحرة اللواتي بحاجة إلى تنمية أعمالهن.

كما واستحق بنك فلسطين هذه الجائزة بفضل برنامج الدفع الإلكتروني الذي يتيح للأشخاص خارج نطاق الخدمة البنكية التمكن من دفع الفواتير وأقساط القروض في المناطق النائية عبر نقاط البيع الإلكترونية الخاصة ببنك فلسطين. حيث طور البنك هذه الآلية بالشراكة مع شركته التابعة PalPay لتحقيق معايير الشمول المالي للمواطنين الذين يقطنون بعيداً عن مراكز المدن الرئيسية التي لا يتوفر فيها خدمات مصرفية وذلك تسهيلاً لهم.

الحوكمة وإدارة المخاطر

توفر مدونة الحوكمة لدى بنك فلسطين موجزا للسياسات والأحكام الرئيسة للبنك. وبتطبيق هذه المدونة، يؤكد البنك التزامه التام ودعمه لممارسة مبادئ الحوكمة الرشيدة على امتداد دوائره وأعماله. وتعني حوكمة الشركات وفقا لمفهوم «بنك فلسطين» بأنها مجموعة من النظم والعمليات والسياسات التي تهدف إلى توجيه البنك وتحقيق الرقابة عليه. وهي تشمل كافة العلاقات بين مساهمي البنك ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بغرض زيادة حقوق المساهمين على المدى البعيد.

- لتعزيز ثقة المساهمين والموظفين والمستثمرين والجمهور، فقد تم إعداد اللائحة بشكل تعدى نطاق الإطار القانوني والتنظيمي الذي وضعته هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، وسلطة النقد الفلسطينية من خلال تبنيها مبادئ الحوكمة وممارساتها المتعارف عليها عالميا.
- تم في 2015/04/12 اعتماد سلطة النقد للمبادئ الخاصة بالمؤسسات المهمة نظامياً، لدى تطبيق سلطة النقد لسياستها الرقابية بخصوص بنك فلسطين كبنك مهم ونظامي، الامر الذي يلزم توافق اجراءات واسس المخاطر داخلياً في البنك مع هذه المبادئ.

وترتكز لائحة الحوكمة في بنك فلسطين بشكل كبير على المبادئ التالية:

- المساءلة: تؤكد حق المساهمين في المساءلة وتوجيه مجلس الإدارة، وإدارته التنفيذية لضرورة وضع استراتيجية العمل والرقابة عليها.
- الإنصاف: يلتزم بنك فلسطين بحماية حقوق المساهمين وضمان معاملة عادلة لهم بما في ذلك حقوق صغار المساهمين. كما يخول لهم الحق في المطالبة بتصويب أية مخالفات بشأن حقوقهم من خلال مجلس الإدارة.

الشفافية: يتعين على البنك التأكد من القيام بإفصاح دقيق في الوقت المناسب بشأن أي أمور جوهرية بما في ذلك الموقف المالي، الأداء، الملكية، وحوكمة البنك بطريقة تسهل على جميع الأطراف المعنية الحصول عليها.

المسؤولية: يقر البنك بحقوق كافة الأطراف ذات المصلحة وفقاً لما هو منصوص عليه في القوانين واللوائح، كما يشجع التعاون معها في إقامة مشاريع تتسم بالسلامة المالية والاستدامة.

تضم السياسات والممارسات الرئيسية للحوكمة ما يلي:

- **حوكمة مجلس الإدارة.**
- **إجراءات الرقابة الإدارية.**
- **حقوق وعلاقات المساهمين.**
- **الشفافية والإفصاح.**
- **المسئولية الاجتماعية.**

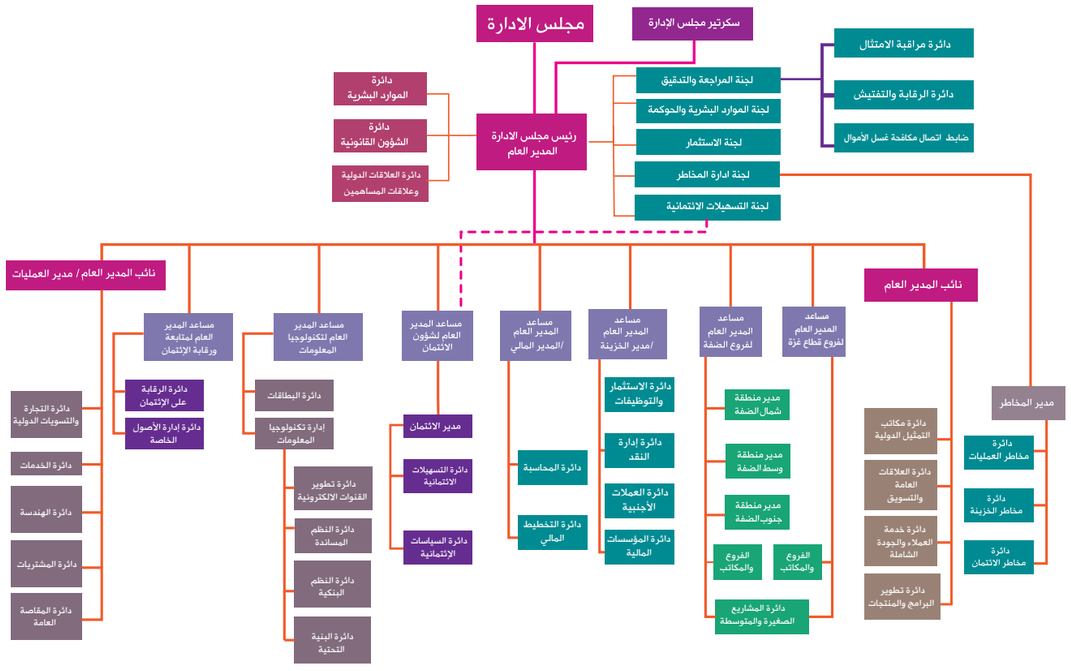

السيد / هاشم هاني الشوا
المدير العام
بكالوريوس هندسة – جامعة لندن-
المملكة المتحدة 1997
تاريخ الميلاد: 1976/01/25
تاريخ بداية العمل: 2007

السيد / علاء الدين محمد آل رضوان
نائب المدير العام – مدير العمليات
بكالوريوس محاسبة - جامعة دمشق - سوريا 1992
ماجستير إدارة الأعمال – جامعة فان هولند 2012
تاريخ الميلاد: 1965/06/22
تاريخ بداية العمل: 1993

السيد/ رشدي محمود الغلاييني
نائب المدير العام
بكالوريوس اقتصاد وعلوم كمبيوتر
الجامعة الأمريكية - القاهرة 1986
تاريخ الميلاد: 1962/05/26
تاريخ بداية العمل: 1989

السيد/ حسن العفيفي
مساعد مدير عام لتكنولوجيا المعلومات
بكالوريوس هندسة صناعية – جامعة روزفلت
- شيكاغو – الولايات المتحدة 1985
بكالوريوس انظمة معلومات – جامعة روزفلت
- شيكاغو – الولايات المتحدة 1985
تاريخ الميلاد: 1962/06/12
تاريخ بداية العمل: 2015

السيد/ محمود ماهر الشوا
مدير المخاطر
بكالوريوس محاسبة
جامعة الامريكية في القاهرة – مصر 2005
ماجستير علوم مالية ومصرفية
جامعة ويلز بانغور – المملكة المتحدة 2007
تاريخ الميلاد: 1982/07/24
تاريخ بداية العمل: 2005

السيد / إحسان كمال شعشاعة
مساعد المدير العام – مدير الخزينة
بكالوريوس إدارة أعمال – تحليل نظم
كمبيوتر - جامعة تكساس ستايت 1988
تاريخ الميلاد: 1963/09/05
تاريخ بداية العمل : 1991

السيد / سلمان محمد طعمه قميلة
مساعد المدير العام – المدير المالي
بكالوريوس تجارة محاسبة - جامعة
عين شمس القاهرة – مصر 1981
تاريخ الميلاد: 1958/07/08
تاريخ بداية العمل : 1982

السيد / هاني صلاح ناصر
مساعد المدير العام لفروع الضفة الغربية
بكالوريوس وماجستير إدارة عامة وقانون
جامعة ماري كوري- بولندا 1993
تاريخ الميلاد:1967/02/12
تاريخ بداية العمل: 1994

السيدة/ سوزان جورج خوري
مساعد المدير العام لشؤون الإئتمان
بكالوريوس رياضيات وإدارة أعمال
جامعة لندن – المملكة المتحدة 1983
تاريخ الميلاد: 1961/06/02
تاريخ بداية العمل: 2012

السيد/ عبدالحي يوسف الشوا
رئيس دائرة الرقابة والتفتيش
بكالوريوس رياضيات
جامعة عين شمس - القاهرة 1981
تاريخ الميلاد: 1957/12/02
تاريخ بداية العمل: 2002

السيد/ وائل عبد اللطيف الصوراني
مساعد المدير العام لفروع قطاع غزة
بكالوريوس أحياء وكيمياء - جامعة
صنعاء – اليمن 1993
تاريخ الميلاد: 1967/02/07
تاريخ بداية العمل: 1995

السيد/ خميس فوزي عصفور
المستشار القانوني
بكالوريوس حقوق - جامعة
الإسكندرية – مصر 1975
تاريخ الميلاد: 1952/05/29
تاريخ بداية العمل: 1979

السيد/ صقر محمود جندية
رئيس دائرة مراقبة الامتثال
بكالوريوس اقتصاد وعلوم سياسية
جامعة الاسكندرية – مصر 1972
ماجستير تجارة واقتصاد
جامعة بنها – مصر 1990
تاريخ الميلاد: 1949/02/01
تاريخ بداية العمل: 2009

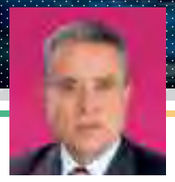

السيد / هاشم هاني الشوا
رئيس مجلس الإدارة
بكالوريوس هندسة – جامعة لندن - المملكة المتحدة 1997
تاريخ الميلاد: 1976/01/25
تاريخ العضوية:2007

خبرات
1997 – 2002 مساعد نائب الرئيس ومدير مشروع للعمليات والتكنولوجيا Citigroup - لندن - المملكة المتحدة
2002 – 2005 نائب الرئيس ومسؤول كبار العملاء لمنطقة الشرق الأوسط Citigroup – سويسرا
2005 - 2007 مسؤول تطوير الأعمال في الخليج - HSBC Private Bank – سويسرا
2007 - حتى تاريخه رئيس مجلس الإدارة والمدير العام في بنك فلسطين - فلسطين

عضويات
عضو في المجلس الاستشاري للأسواق الناشئة في معهد التمويل الدولي IIF
الأمين العام لغرفة التجارة الدولية - فلسطين
نائب رئيس مجلس إدارة معهد فلسطين للدراسات المالية والمصرفية - فلسطين
عضو مجلس إدارة شركة أبراج رام الله - فلسطين
عضو مجلس الهيئة العامة لصندوق الاستثمار الفلسطيني - فلسطين
عضو مجلس الأمناء لجامعة بيت لحم - فلسطين

السيد/ ماهر جواد فرح
عضو مجلس إدارة
بكالوريوس هندسة مدنية - جامعة القاهرة - مصر 1966
تاريخ الميلاد: 21/03/ 1945
تاريخ العضوية: 2002

خبرات
1967 – 1970 مهندس في شركة فيا سفلت الفرنسية
1971 – 1975 مهندس في شركة إتحاد المقاولين – الكويت
1975 – 1977 مدير عام وشريك في شركة مشاريع الخليج – أبو ظبي
1982 – 1997 مدير عام مجموعة المقاولين الدولية – الكويت
1997 – 2007 رئيس مجلس إدارة الشركة الدولية للمقاولات - غزة

عضويات
عضو مجلس إدارة شركة بيرزيت للأدوية - فلسطين
عضو مجلس إدارة الشركة العربية للفنادق – فلسطين
عضو مجلس إدارة شركة أبراج للاستثمار العقاري- فلسطين

الأستاذ الدكتور/ هاني حسن نجم
عضو مجلس إدارة
دكتوراه في الهندسة - جامعة ليستر - المملكة المتحدة 1981
تاريخ الميلاد: 28/ 06/ 1952
تاريخ العضوية: 2004

خبرات
1981 باحث متقدم بجامعة ليستر - بريطانيا
1983 - حتى تاريخه أستاذ في دائرة الهندسة الميكانيكية في جامعة بيرزيت -فلسطين
1998 - 1993 عميد كلية الهندسة في جامعة بيرزيت - فلسطين
2004 مستشار للتخطيط والتطوير في جامعة الأقصى - فلسطين
2005 رئيس جامعة الأزهر - فلسطين
2006 منسق مشروع التعليم العالي المدعوم من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي - فلسطين
أستاذ زائر للعديد من الجامعات الإقليمية والعالمية ومحكم للعديد من المشاريع المدعومة من الاتحاد الأوروبي.

عضويات
عضو مجلس إدارة شركة كهرباء فلسطين القابضة
عضو مجلس ادارة هيئة التقاعد الفلسطيني
عضو الهيئة العامة لمجلس الإسكان الفلسطيني
عضو مجلس إدارة تطوير المشاريع الصغيرة - فلسطين
عضو مجموعة اليورو أوسطية لاستخدام المياه العادمة - اسبانيا
عضو مجلس أمناء جامعة الأزهر - فلسطين
عضو مجلس أمناء جامعة القدس المفتوحة - فلسطين
زميل مشارك في منظمة الطيران والملاحة الفضائية الأمريكية(AIAA)

السيد / فيصل غازي الشوا
عضو مجلس إدارة
بكالوريوس هندسة مدنية - جامعة ممفس ستايت - الولايات المتحدة الأمريكية 1992
ماجستير إدارة أعمال - جامعة نورث فيرجينيا ستايت- الولايات المتحدة الأمريكية 2009
تاريخ الميلاد: 1968 /04/02
تاريخ العضوية: 2004

خبرات
مدير عام شركة الشوا للتجارة العامة والمقاولات - فلسطين

عضويات
رئيس مجلس إدارة شركة الشوا للتجارة العامة والمقاولات – فلسطين
نائب رئيس مجلس إدارة مركز التجارة الفلسطيني بال تريد - فلسطين
نائب رئيس مجلس إدارة شركة الشرق الأوسط لصناعة الأدوية - فلسطين
نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأمل للإسفلت - فلسطين
عضو مجلس إدارة الشركة الفلسطينية للكهرباء – فلسطين
عضو مجلس إدارة الشركة الوطنية الفلسطينية للاتصالات "الوطنية موبايل" - فلسطين
2005 – 2009 عضو مجلس إدارة)أمين سر(جمعية رجال الأعمال - فلسطين
2006 – 2007 عضو هيئة تأسيس مجلس الشاحنين الفلسطينيين - فلسطين
عضو رابطة المهندسين - (TBP) الولايات المتحدة الأمريكية
عضو اتحاد المقاولين - فلسطين
عضو نقابة المهندسين - فلسطين
عضو جمعية رجال الأعمال الفلسطينية

السيد / محمد نافذ محمد عمر الحرباوي
عضو مجلس إدارة
دبلوم إدارة أعمال - كلية المجتمع في الأردن
تاريخ الميلاد: 08/ 09 / 1954
تاريخ العضوية: 2006

خبرات
1978 - حتى تاريخه رئيس مجلس إدارة الشركة الأهلية لصناعة الكرتون - فلسطين
1992 - 2002 نائب رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية لصناعة الكرتون - فلسطين
1993 - حتى تاريخه رئيس مجلس إدارة ومدير عام شركة المصنوعات الورقية - فلسطين
1996 حتى تاريخه رئيس مجلس إدارة شركة الحرباوي للاستثمار والتجارة الدولية -فلسطين
2000 حتى تاريخه رئيس مجلس إدارة فندق برج الميزان - فلسطين

عضويات
1995 – 2004 رئيس مجلس إدارة ملتقى الأعمال الفلسطيني - فلسطين
رئيس مجلس إدارة مركز التجارة الفلسطيني بال تريد - فلسطين
الرئيس الفخري للنادي الأهلي – فلسطين

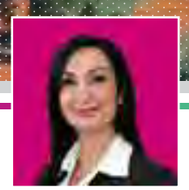

السيد / طارق طاهر الشكعة
عضو مجلس إدارة - ممثل شركة بيرزيت للأدوية
بكالوريوس القانون التجاري - جامعة أوهايو - أثينا 1987
تاريخ الميلاد: 18/ 02/ 1964
تاريخ العضوية: 2010

خبرات
1987 - 1989 شركة الشكعة للأدوية -فلسطين
1989 - 1999 شركة القدس للأدوية - فلسطين
2000 - 2005 شركة بيرزيت للأدوية - فلسطين
2005- حتى تاريخه مدير عام شركة اللوتس للاستثمارات المالية - فلسطين

عضويات
عضو مجلس إدارة شركة اللوتس للاستثمارات المالية - فلسطين
عضو مجلس إدارة شركة الشرقية للكيماويات - فلسطين
عضو مجلس إدارة الشركة العربية للفنادق - فلسطين
عضو مجلس إدارة شركة أبراج للاستثمارات العقارية - فلسطين

طارق بن عمر العقاد
عضو مجلس إدارة
بكالوريوس في الاقتصاد - جامعة هارفرد- الولايات المتحدة 1992
تاريخ العضوية: 2014

الخبرات
رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة العربية الفلسطينية للاستثمار (APIC)
مدير تنفيذي لشركة العقاد للاستثمار - السعودية

عضويات
رئيس مجلس الإدارة لشركة سنيورة للأغذية - الأردن/ فلسطين
رئيس مجلس الإدارة لشركة يونيبال للتجارة العامة – فلسطين
رئيس مجلس الإدارة لشركة التوريدات والخدمات الطبيةMSS - فلسطين
رئيس مجلس الإدارة في الشركة الفلسطينية للسيارات – هيونداي – فلسطين
عضو مجلس إدارة في صندوق الاستثمار الفلسطيني PIF
عضو مجلس إدارة في الشركة الفلسطينية للكهرباء PEC
عضو مجلس إدارة في شركة فلسطين لتوليد الكهرباء PPGC
عضو مجلس إدارة ومجلس أمناء في مؤسسة الحسين للسرطان – الأردن
عضو مجلس أمناء في كنغز أكاديمي

السيد / جون بيير خوري
عضو مجلس إدارة – مرشح من قبل مؤسسة التمويل الدولية
بكالوريوس في العلوم السياسية والاقتصاد – كلية بودوين - الولايات المتحدة الأمريكية 1970
ماجستير في إدارة الأعمال المالية - 1980
برامج الإدارة المتقدمة 1993 - 1980
تاريخ الميلاد:25/ 6 / 1949
تاريخ العضوية: 2010

خبرات
1976 - 1979 مدير بنك بوسطن -الولايات المتحدة الأمريكية1.
1980 - 1981 مساعد نائب الرئيس بنك بوسطن - الولايات المتحدة الأمريكية2
1981 - 1985 نائب الرئيس والمدير العام لفرع بنك بوسطن – نيجيريا3
1985 - 1989 نائب الرئيس والمدير العام لبنك بوسطن- جزر الأنتيل الهولندية4
1989 - 1992 الرئيس والمدير العام لبنك بوسطن – فرنسا5
1992 - 1993 نائب الرئيس والمدير العام لبنك بوسطن - الولايات المتحدة الأمريكية6
1993 - حتى تاريخه شريك إداري في شركاء بوسطن- Global / الولايات المتحدة7
2005 – 2010 مدير الصندوق الأوروبي الفلسطيني لضمان الائتمان في فلسطين8
2010 حتى تاريخه مدير تنفيذي وعضو مجلس إدارة للصندوق الأوروبي الفلسطيني لضمان الائتمان في فلسطين9
2014 حتى تاريخه عضو مجلس إدارة وعضو لجنة المخاطر في بنك الأمان – تونس10

لنا جمال أبو حجلة
عضو مجلس إدارة
بكالوريوس في العلوم – هندسة مدنية – جامعة آيوا – الولايات المتحدة الأمريكية - 1985
تاريخ العضوية: 2014
ممثلة صغار المساهمين

خبرات
الدولية سابقا) CHF منذ عام 2003 المدير الإقليمي لمؤسسة مجتمعات عالمية في فلسطين (المسماة
1986 - 2003 - نائبة الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة - برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP/PAPP

عضويات
عضو في مجلس إدارة صندوق الاستثمار الفلسطيني
نائبة رئيس مجلس إدارة مؤسسة فلسطين من أجل عهد جديد
عضو مجلس إدارة صندوق إقراض الطالب الفلسطيني
عضو محلس إدارة شركة فيتاس للاقراض الصغير
عضو في مجلس أمناء معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
عضو في مجلس تأسيس ألمؤسسة الفلسطينية للدبلوماسية العامة
عضو في مؤسسة التعليم من اجل التوظيف
عضو في منتدى سيدات الأعمال
عضو في مؤسسة المدراء الرؤساء الدولية YPO/WPO
زميلة في مؤسسة ASPEN الدولية ضمن شبكة قيادات الشرق الأوسط
رئيسة مجلس أمناء فرقة الفنون الشعبية الفلسطينية

عبدالله قيس الغانم
عضو مجلس إدارة

ماجستير في إدارة الأعمال الدولية (MBA) - جامعة ثاندربيرد للأعمال الدولية – 2005
بكالوريوس – علوم مالية ومصرفية – جامعة بوسطن - 1996
تاريخ العضوية: 2014

خبرات
2015 - مساعد مدير عام - الأعمال المصرفية الاستثمارية - بنك الخليج - الكويت
مدير ادارة الاستثمار – شركة آسيا للاستثمارات – الكويت - 2015 2012
مؤسسة التمويل الدولية – دولة الإمارات المتحدة -2011 2012
بنك بوبيان – الكويت2011-2010
الكويت - HSBC بنك 2006 – 2010
شركة المهلب الكويتية العقارية – الكويت 2001 – 2006

مجلس الإدارة

يتحمل المجلس المسؤولية الكاملة عن أداء البنك. ويتم انتخابه من قبل المساهمين للقيام بمهام الإشراف على الإدارة وتوجيهها لتحقيق الهدف الأساسي المتمثل في تنمية حقوق المساهمين على المدى الطويل، مع وضع مصلحة المنتفعين الآخرين نصب عينيه من خلال قيامه بالمهام والأنشطة التالية:

- مراجعة واعتماد ومراقبة الأهداف الاستراتيجية طويلة المدى وخطط عمل الإدارة التنفيذية.
- مراقبة الأداء العام ومدى التقدم لتحقيق الأهداف الاستراتيجية.
- تقييم المخاطر الرئيسية والخطوات التي يتم اتخاذها من قبل الإدارة لمراقبة تلك المخاطر والتحكم فيها.
- تحديد مستوى تحمل المخاطر وضمان وجود ثقافة المخاطر.
- الإشراف على صحة القوائم المالية للتأكد من الالتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية بالإضافة إلى التأكد من جودة أداء واستقلالية المدقق الخارجي والداخلي.
- دراسة واعتماد المعاملات الرئيسية بما في ذلك القرارات الائتمانية الهامة ومخصصات رأس المال والمصروفات الرأسمالية وفقا لما ورد في هيكل الصلاحيات.
- الإشراف على الأنشطة الاستثمارية والتمويلية واتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية الأساسية.
- الإشراف على سياسات وإطار إدارة الموارد البشرية والحوكمة واعتمادهما.
- اختيار وتزكية المرشحين لعضوية مجلس الإدارة لانتخابهم من قبل المساهمين.
- اختيار وإعداد وتقييم المرشحين المحتملين لمناصب الإدارة التنفيذية والإشراف على صياغة خطط الإحلال.
- تحديد سياسات مكافآت أعضاء المجلس وكبار المدراء.
- تقييم الأداء العام للمجلس وفاعلية أعضائه واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة عند الضرورة.
- الإشراف على إطار عمل الحوكمة لضمان الالتزام بالسياسات والأحكام المتفق عليها.
- ضمان الحفاظ على سلامة العلاقات مع المساهمين وحماية حقوقهم وعقد الاجتماعات وفقا للقوانين واللوائح المعمول بها.
- ضمان مراعاة مصالح المساهمين.

رئيس ونائب رئيس المجلس. ينتخب المجلس من بين أعضائه رئيساً ونائباً لرئيس المجلس. ويحل نائب رئيس المجلس محل رئيس المجلس ويمارس صلاحياته ويتولى مهامه في غيابه. ويكون رئيس المجلس مسؤولاً في المقام الأول عن أنشطة المجلس واللجان المنبثقة عنه. ويعتبر رئيس المجلس بمثابة الناطق الرسمي باسم المجلس. كما أنه يرأس المجلس والجمعية العمومية.

وتتمثل مهام رئيس المجلس في ضمان التالي:

- مشاركة أعضاء المجلس، عند التعيين، في برنامج تعريف الموظفين بالعمل وإذا دعت الحاجة، في برامج التعليم الإضافي أو البرامج التدريبية.
- أداء المجلس للمهام المنوطة به؛
- تلقي أعضاء المجلس جميع المعلومات اللازمة لأداء المهام المسندة إليهم.
- تحديد جدول أعمال اجتماعات المجلس، ورئاسة تلك الاجتماعات، وضمان تحرير محاضر تلك الاجتماعات.
- توفير الوقت الكافي لدى المجلس للتشاور واتخاذ القرار.
- أداء اللجان للمهام المسندة إليها بشكل صحيح.
- تقييم أداء أعضاء المجلس على الأقل مرة واحدة سنوياً.
- انتخاب المجلس نائبًا لرئيس المجلس.

تقييم مجلس الإدارة

- لجنة الحوكمة والموارد البشرية في بنك فلسطين مسؤولة عن تقييم اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

حضور وغياب السادة أعضاء مجلس الإدارة عن جلسات مجلس الإدارة لبنك فلسطين لعام 2016

اسماء السادة الأعضاء	16/1/24	16/2/21	16/3/3	16/4/24	16/5/29	16/6/26	16/9/30	16/10/30	16/12/4	إجمالي الحضور
	1	2	3	4	5	6	7	8	9	لكل عضو
السيد/ هاشم هاني الشوا	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	9
السيد/طارق العقاد	حضور	-	-	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	7
السيد/ عبد اللّه الغانم	حضور	حضور (هاتف)	حضور	حضور	حضور	حضور تلفون	حضور	حضور	حضور	9
السيدة/ لنا ابو حجلة	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	9
السيد/ م.فيصل الشوا	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	9
السيد/ د.هاني نجم	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	9
السيد/ ماهر فرح	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	9
السيد/ محمد نافذ الحرباوي	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	9
السيد/ طارق الشكعة	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	9
السيد/ جون خوري	حضور	حضور	حضور (هاتف)	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	9

لجنة المراجعة والتدقيق

أعضاء اللجنة

السيد / د. هاني نجم – رئيس اللجنة

السيد / محمد نافذ الحرباوي

السيدة / لنا أبو حجلة

يتمثـل دور اللجنة في مسـاعدة مجلس الإدارة في متابعة أدوات الرقابـة المالية للبنك مع التركيز بشـكل خاص على:

(1) نزاهة أدوات الرقابة الداخلية وسلامة التقارير المالية.

(2) تمتع المدقق الخارجي بالمؤهلات المناسبة والاستقلالية.

(3) أداء الرقابة والتفتيش والتدقيق الداخلي ومدققه الخارجي ودائرة مراقبة الامتثال.

ومن أجل أن تنفيذ دورها، تتمتع اللجنة بالسلطات والمسؤوليات التالية:

- مراجعة نظم الرقابة الداخلية.
- مراجعة تقارير دائرة الرقابة والتفتيش والمدقق الداخلي ودائرة مراقبة الامتثال بما في ذلك الموضوعات المالية وغير المالية والإجراءات التصحيحية وسبل السيطرة على المخاطر التي يواجهها البنك.
- مراجعة دقة القوائم المالية المقدمة لمجلس الإدارة والمساهمين والمستخدمين الآخرين.
- مراجعة مدى التزام البنك بالقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد والقواعد الصادرة عن مجلس الإدارة والتشريعات الأخرى السارية في فلسطين.
- مراجعة خطة المدقق الخارجي والتأكد من احتواء الخطة على كافة أنشطة البنك.
- ضمان دقة ونزاهة الحسابات والالتزام بالقوانين واللوائح السارية على أنشطة البنك.
- تطوير معايير الإفصاح والشفافية ورفعها لمجلس الإدارة لاعتمادها.
- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير سلطة النقد ومتابعة الإجراءات التصحيحية المتخذة للتأكد من تنفيذها ورفع التوصيات بشأنها لمجلس الإدارة.
- التنسيق مع لجنة إدارة المخاطر لعرض الموقف والأداء المالي للبنك.
- دراسة النظام المالي المطبق في البنك وتقديم توصيات لتحسينه والتأكد من تمثيل هذه التوصيات للموقف الحالي تمثيلاً عادلاً وعدم تسجيل بيانات غير صحيحة.
- تطبيق نظام يتيح للموظفين الإبلاغ بشكل سري عن مخاوفهم بشأن المخالفات المحتملة وبطريقة تجعل من الممكن التحقيق في هذه المخالفات بشكل مستقل ومتابعتها دون تعرضهم للعقاب من رؤسائهم أو المعاملة السيئة من زملائهم. وتتولى لجنة المراجعة والتدقيق مراقبة تنفيذ هذه الإجراءات.
- العمل كحلقة وصل بين مجلس الإدارة والمدقق الخارجي، ومجلس الإدارة والمدقق الداخلي، والمدقق الداخلي والمدقق الخارجي.
- متابعة التزام البنك بقواعد السلوك المهني.
- إخطار مجلس الإدارة بالموضوعات التي تحتاج إلى تدخل فوري وعاجل وتقديم التوصيات بشأن الإجراءات العلاجية المناسبة.
- تقوم اللجنة برفع تقاريرها لمجلس الإدارة عن كافة الأمور التي تدخل في نطاق اختصاصها بما يمكّن مجلس الإدارة من ممارسة وظيفة مراقبة إدارة البنك وتقديم معلومات حقيقية وموثقة للمساهمين.

لجنة إدارة المخاطر

أعضاء اللجنة

السيد / جون خوري – رئيس اللجنة

السيد / محمد نافذ الحرباوي

السيدة / لنا أبو حجلة

يتمثل دور اللجنة في مساعدة مجلس الإدارة في تنفيذ مسؤولياته الرقابية فيما يتعلق بكل من :

(1) المخاطر الناتجة عن نشاط البنك وعملية الرقابة عليها.

(2) تقييم ومراجعة كافة أنواع المخاطر كمخاطر الائتمان والخزينة والعمليات.

(3) إجراءات إدارة المخاطر بالبنك والفروع التابعة له، ومن أجل تنفيذ دورها تتمتع اللجنة بالمسئوليات التالية:

- الموافقة على السياسات العامة لإدارة المخاطر وضمان وجود إطار فعال لإدارة المخاطر للمبادرة بتحديد وقياس وتخفيف ومتابعة كافة أنواع المخاطر بالبنك وتشجيع الحوار المستمر حول إدارة المخاطر على كافة مستويات البنك (أي ترويج ثقافة المخاطر).
- تحديد المستوى العام من المخاطر الذي يمكن للبنك أن يتحمله، والتأكد من أن حجم المخاطر ومستويات تقبلها متماشية مع المستوى العام المتفق عليه.
- الحصول على تأكيد من الإدارة التنفيذية والمدقق الداخلي بأن عمليات ونظم المخاطر تعمل بكفاءة من خلال أدوات رقابية سليمة والالتزام بالسياسات المعتمدة.
- التأكد من التزام البنك بالقوانين واللوائح السارية الخاصة بكافة سياسات وإجراءات إدارة المخاطر.
- مراجعة كفاية رأس المال والمخصصات لضمان التزامها بالمعايير الإرشادية الرقابية وتماشيها مع وضع المخاطر بالبنك.
- مراجعة التقارير الواردة من الإدارة التنفيذية حول وضع محفظة المخاطر الربع سنوية (على الأقل) أو حسب الحاجة للبنك، وإبراز مجالات واتجاهات وتنبؤات المخاطر الرئيسية والإجراءات التي تتخذها الإدارة للتعامل مع مخاطر معينة.
- مراجعة عمليات التعرض للمخاطر والإجراءات التي تتخذها الإدارة لمتابعة ومراقبة وتسجيل كافة أنواع المخاطر بما في ذلك مخاطر الائتمان والسوق ومخاطر التشغيل والسيولة والامتثال والسمعة والمخاطر الاستراتيجية وكافة أنواع المخاطر الداخلية والخارجية التي تؤثر على البنك.
- تقديم التوجيه والإرشاد للإدارة – عند الضرورة - لمساعدتها في تحسين ممارسات إدارة المخاطر و/ أو تخفيف مخاطر معينة بما في ذلك وجود كوادر مؤهلة على مستوى الإدارة لتنفيذ أنشطة إدارة المخاطر بشكل فعال.
- إخطار مجلس الإدارة بشكل دوري بوضع محفظة المخاطر بالبنك وإخطار المجلس بشكل فوري بأي تغييرات جوهرية في وضع محفظة المخاطر بالبنك.
- مراجعة تعيين وأداء واستبدال مدير المخاطر ومراقبة كفاءة دوائر إدارة المخاطر بشكل عام.
- دعم جهود لجنة المراجعة والتدقيق بمساعدة مدير المخاطر في المتابعة والتقييم طبقاً للتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية.

لجنة التسهيلات الائتمانية

أعضاء اللجنة

السيد / فيصل الشوا – رئيس اللجنة

السيد / هاشم الشوا

السيد / ماهر فرح

السيد / طارق العقاد

تتمثل مهام اللجنة بالتالي:

- الاطلاع المستمر على كافة التقارير والبيانات والدراسات التي تمكنها من أداء عملها بمهنية وكفاءة.
- إطلاع مجلس الإدارة بشكل وافي ودوري على وضع المحفظة الائتمانية من حيث حجمها والتطورات الناشئة عليها والتسهيلات المصنفة والمخصصات المعدة لمواجهة أي خسائر وجهود المتابعة والتحصيل. ويفترض باللجنة إعلام مجلس الإدارة بشكل فوري بأي تغيرات جوهرية تطرأ على وضع المحفظة الائتمانية للمصرف.
- وضع السياسة الائتمانية للبنك وشروط منح التسهيلات والضمانات والسقوف الائتمانية وحدود صلاحيات لجنة التسهيلات للإدارة التنفيذية في الفروع، بما يتوافق مع القوانين وتعليمات سلطة النقد وقرارات وتوصيات لجنة إدارة المخاطر والمعايير المصرفية وعرضها على مجلس الإدارة للمصادقة، كما تترتب على اللجنة مسؤولية مراجعة السياسات الائتمانية دورياً وتحديثها بما يتناسب مع التطورات في البيئة الاقتصادية والسياسة المصرفية والتغيرات في وضع المصرف.
- إقرار الخطط التسويقية المعدة من الإدارة التنفيذية لمنح التسهيلات الائتمانية بكافة أشكالها.
- التأكد من التزام الإدارة التنفيذية بالسياسات الائتمانية وبالصلاحيات التي يحددها مجلس الإدارة.
- دراسة طلبات منح و/أو تجديد التسهيلات والتمويل المرفوعة من لجنة التسهيلات في الإدارة التنفيذية واتخاذ القرار المناسب بشأنها وفق الصلاحيات والسقوف المناطة باللجنة، ورفع التوصيات على طلبات التسهيلات ذات المبالغ التي تزيد عن صلاحيات اللجنة مشفوعة بالتنسيبات اللازمة لمجلس إدارة البنك.
- دراسة وضع الديون المتعثرة القائمة، ووضع الخطط اللازمة للعمل على تخفيضها والتأكد من مدى كفاية المخصصات مقابلها وفقاً لتعليمات سلطة النقد إضافة لتقديم التوصيات المتعلقة بإعدام هذه الديون.

لجنة الاستثمار

أعضاء اللجنة

السيد / ماهر فرح – رئيس اللجنة

السيد / هاشم الشوا

السيد / فيصل الشوا

السيد / عبدالله الغانم

السيد / طارق العقاد

يتمثل دور اللجنة في مساعدة مجلس إدارة البنك بتنفيذ مسؤولياته الرقابية على الاستثمارات. وتتحمل اللجنة مسؤولية صياغة السياسات العامة للاستثمار والتي تخضع لموافقة مجلس الإدارة، بالإضافة إلى وضع المعايير الإرشادية للاستثمار تعزيزاً لهذه السياسات. ولتنفيذ دورها، تسند إلى اللجنة السلطات والمسؤوليات التالية:

- استعراض جميع التقارير والدراسات المرتبطة بوضع الاستثمارات الحالية للبنك وظروف الأسواق المالية المحلية والدولية وكافة البيانات التي تمكن اللجنة من ممارسة مسؤولياتها بطريقة مهنية وفعالة.
- إخطار مجلس الإدارة بشكل دوري بوضع محافظ الاستثمار وإخطار المجلس دون تأخير بأي تغييرات جوهرية في وضع هذه الاستثمارات.
- التطوير والمراجعة والتحديث الدوري لسياسة الاستثمار وضمان التزامها بالقوانين واللوائح والمعايير المصرفية على أن ترفع اللجنة نتائج هذه الجهود لمجلس الإدارة للموافقة عليها. ويجب أن تحدد هذه السياسة بشكل واضح آلية اتخاذ قرارات الاستثمار والأسقف المحددة للسلطات والمراكز المختلفة.
- الموافقة على صفقات استثمارية معينة وتقديم توصيات لمجلس الإدارة بشأن قرارات الاستثمارات التي تخرج عن نطاق صلاحيات اللجنة حسب سياسة الاستثمار المعتمدة من مجلس الإدارة.
- ضمان التزام الإدارة التنفيذية بتنفيذ قرارات الاستثمار والأسقف والسلطات المحددة من قبل اللجنة.

لجنة الموارد البشرية وحوكمة البنك

أعضاء اللجنة

السيد / طارق الشكعة – رئيس اللجنة

السيد / د. هاني نجم

السيدة / لنا أبو حجلة

يتمثل دور اللجنة في مراقبة إطار حوكمة البنك وعملية ترشيح أعضاء مجلس الإدارة وسياسات مكافأة وتقييم أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وتخطيط عملية الإحلال الوظيفي وتطوير سياسات الموارد البشرية. ومن أجل تنفيذ دورها، تسند إلى اللجنة السلطات والمسؤوليات التالية:

- مراجعة واعتماد سياسات الموارد البشرية لضمان أنها عادلة وتنافسية وكاملة وتحقق مصالح بنك فلسطين على المدى الطويل.
- المساعدة في مراقبة التغيرات والتحسينات الرئيسية في دائرة الموارد البشرية من أجل ضمان تلبيتها لاستراتيجية البنك.
- إعداد جدول بالصلاحيات وتفويض الصلاحيات للإدارة ومراجعة هذا الجدول سنوياً ورفعه لمجلس الإدارة للاعتماد.
- دراسة التضارب المحتمل لمصالح الأعضاء والصفقات مع الأطراف ذات الصلة التي يقوم بها الأعضاء وتقديم مقترحات في هذا الشأن لمجلس الإدارة طبقاً لدليل حوكمة البنك.
- مراجعة أي تغيير في الوضع (بما في ذلك تنفيذ متطلبات استقلالية العضو) والتبعية المهنية للأعضاء الحاليين وتقديم مقترحات في هذا الشأن لمجلس الإدارة طبقاً لدليل حوكمة البنك.
- مراقبة تنفيذ عملية تنصيب الأعضاء الجدد وبرنامج التطوير والتثقيف المستمر لأعضاء مجلس الإدارة حسب الضرورة.
- مراجعة سياسات وممارسات الحوكمة على كافة مستويات البنك وتقديم مقترحات بهذا الشأن لمجلس الإدارة لتحسين فعالية وكفاءة هذه السياسات.

رئيس ونائب رئيس المجلس. ينتخب المجلس من بين أعضائه رئيساً ونائباً لرئيس المجلس. ويحل نائب رئيس المجلس محل رئيس المجلس ويمارس صلاحياته ويتولى مهامه في غيابه. ويكون رئيس المجلس مسؤولاً في المقام الأول عن أنشطة المجلس واللجان المنبثقة عنه.

ويعتبر رئيس المجلس بمثابة الناطق الرسمي باسم المجلس. كما أنه يرأس المجلس والجمعية العمومية.

وتتمثل مهام رئيس المجلس في ضمان التالي:

- مشاركة أعضاء المجلس، عند التعيين، في برنامج تعريف الموظفين بالعمل وإذا دعت الحاجة، في برامج التعليم الإضافي أو البرامج التدريبية.
- أداء المجلس للمهام المنوطة به.
- تلقي أعضاء المجلس جميع المعلومات اللازمة لأداء المهام المسندة إليهم.
- تحديد جدول أعمال اجتماعات المجلس، ورئاسة تلك الاجتماعات، وضمان تحرير محاضر تلك الاجتماعات.
- توفير الوقت الكافي لدى المجلس للتشاور واتخاذ القرار.
- أداء اللجان للمهام المسندة إليها بشكل صحيح.
- تقييم أداء أعضاء المجلس على الأقل مرة واحدة سنوياً.
- انتخاب المجلس نائباً لرئيس المجلس.

رئيس المجلس والمدير العام:

يرى بنك فلسطين أن الجمع بين المنصبين ساهم في وجود رؤيا واضحة لدى كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية حيث يظهر هذا بوضوح في أداء وتطور بنك فلسطين ومن الجدير بالذكر أن مدونة الحوكمة الصادرة من لجنة بازل تسمح بالجمع بين المنصبين شريطة وجود وظائف رقابية بالبنك قوية وهذا ما عمل بنك فلسطين جاهداً على تدعيمه خلال السنوات الماضية. كما أن البنك مستمر في تطوير وتدعيم هذه الوظائف الرقابية، لتبقى دائما متناسبة مع متطلبات العمل. علماً أن العديد من الدراسات تؤكد أن الفصل بين المنصبين لا يعزز من أداء البنك. فأظهرت الكثير من الأبحاث العالمية خاصة في الدول النامية أن فصل مهام رئيس مجلس الإدارة عن المدير لم يكن لصالح البنوك وبالتالي قامت بعض البنوك المركزية كالبنك المركزي المصري بتعديل مدونة الحوكمة والسماح بالجمع بين المنصبين إن كان ذلك يصب بمصلحة البنك.

تقييم مجلس الإدارة

- لجنة الحوكمة والموارد البشرية في بنك فلسطين مسؤولة عن تقييم اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

إدارة المخاطر

الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر في بنك فلسطين هو تأسيس آليات يمكن من خلالها تحديد وقياس وإدارة ومراقبة المخاطر التي تواجه البنك بفاعلية وتمكنه من التعاطي معها ودرء أي نتائج سلبية. وتكمن الغاية من إدارة هذه المخاطر في تعزيز مبدأ «العائد – المخاطرة» في نتائج البنك من خلال التأكد من أن المخاطر المحيطة:

في الحدود التي تسمح بها درجة شهية المخاطر والموضوعة من قبل مجلس إدارة البنك والتي تم تضمينها في سياسات وإجراءات البنك.

تم التحوط منها لتعظيم ملكية المساهمين على المدى الطويل ولحماية الأطراف ذات العلاقة «العملاء، المودعين والمساهمين، الموظفين، سلطة النقد».

مرتبطة بأهداف الربحية الموضوعة من قبل مجلس الإدارة والتي تسعى وحدات الأعمال لتحقيقها. بحيث يكمن الهدف في الوصول إلى درجة «العائد – المخاطرة» المثلى ضمن المحددات الموضوعة ودرجة شهية المخاطر المقبولة من قبل مجلس الإدارة.

تم عكسها بدقة وفي الوقت المناسب في تقارير المخاطر لتمكين الأطراف ذات العلاقة من اتخاذ القرارات الإدارية المناسبة.

إن عملية إدارة المخاطر لا تعني تجنبها بشكل كامل حيث تعتبر المخاطر جزء أصيل من العمل المصرفي. ولذلك فإن البنك يقبل تحمل مستوى معين من المخاطر كجزء من استراتيجية البنك ولكنه يتوقع عائد مالي وغير مالي متناسب مع درجة هذه المخاطر.

ثالثاً: حوكمة المخاطر:

المبادئ التالية تحدد الإطار العام لحوكمة المخاطر في بنك فلسطين:

إدارة المخاطر كيان مستقل عن جميع الوحدات الأخرى في البنك. والاستقلالية لا تعني الانعزال حيث يجب ان تكون إدارة المخاطر قريبة من كافة الوحدات ذات العلاقة للتأكد من أن إدارة المخاطر تعمل بشكل فاعل على مستوى البنك.

تستخدم إدارة المخاطر مصادر معلوماتها المستقلة (نظم المعلومات الإدارية MIS، بلومبرج، تقارير/ بطاقات التقييم الائتماني، البيانات المالية المدققة)

يمكن لإدارة المخاطر في البنك أن تقترح وسائل للوصول إلى العائد الأمثل «المبني على درجة المخاطرة» مثل الوصول للحد الأمثل من السيولة وكذلك الحدود المثلى لتوزيع المحفظة الائتمانية.

تعتبر المنهجيات والأدوات التي يتم تطويرها من قبل إدارة المخاطر متناسبة مع طبيعة بيئة العمل التي يعمل بها المصرف.

تعتبر إدارة المخاطر خط الدفاع الثاني في المنظومة الرقابية لدى البنك كما ولها دور واضح في التأكد من فعالية الأنظمة الرقابية في الخط الأول المتمثل في وحدات الأعمال.

مسؤولية مجلس الإدارة:

إن وضع سياسة إدارة المخاطر هو أحد صلاحيات مجلس الإدارة وهو المسؤول عن اعتماد استراتيجية ودرجة شهية المخاطر وكذلك المراجعة السنوية أو كلما تطلبت الحاجة لذلك. يفوض المجلس عملية الإشراف على جميع أنشطة إدارة المخاطر إلى لجنة المخاطر بمستوى مجلس الإدارة. وبالرغم من تفويض هذه الصلاحية، تقع مسؤولية فعالية إدارة المخاطر والالتزام بهذه السياسة على عاتق المجلس.

يقوم مجلس الإدارة بمراجعة إطار عمل إدارة المخاطر مرة سنوياً على الأقل أو كلما اقتضت الحاجة وتبعاً للأحداث الداخلية والخارجية.

تتضمن مسؤوليات مجلس الإدارة المتعلقة بإدارة المخاطر الجوانب التالية:

- تطوير استراتيجية العمل اعتماداً على مسودة المقترحات الخاصة بالموازنة وتخطيط رأس المال (التقييم الداخلي لكفاية رأس المال).
- اعتماد سياسات إدارة المخاطر وتوضيح / تفصيل درجة شهية المخاطر كجزء من هذه السياسة متضمنة الحدود ودرجة التحمل.
- تأسيس إطار حوكمة المخاطر كجزء من سياسة إدارة المخاطر.
- مراجعة الحالات التي تتسم بدرجة مخاطر مرتفعة والمسلط عليها الضوء من قبل لجنة المخاطر بمستوى مجلس الإدارة.
- تفويض الصلاحيات إلى لجنة المخاطر بمستوى مجلس الإدارة للمراجعة المستمرة لفعالية إطار العمل الخاص بإدارة المخاطر.
- رفع التقارير للمساهمين حول إدارة المخاطر بالبنك كجزء من التقرير السنوي لأعمال البنك.
- اعتماد الإفصاحات العامة.

يفوض مجلس الإدارة المسؤوليات التالية للجنة المخاطر بمستوى مجلس الإدارة:

- التأكد من تطبيق وتطوير الإطار العام لإدارة المخاطر في البنك.
- مراقبة مدى فعالية إدارة المخاطر في البنك ومتابعة الإجراءات التصحيحية.
- مراجعة حزمة التقارير المقدمة من إدارة المخاطر ربع سنوياً على الأقل.
- مراجعة سياسة إدارة المخاطر سنوياً على الأقل والتوصية بالتعديل إذا تطلب الأمر.
- المراقبة المستمرة لعرضات المخاطر الهامة في البنك.
- مراقبة الامتثال لسياسات إدارة المخاطر في البنك، تعليمات سلطة النقد وأي متطلبات أخرى لإدارة المخاطر.
- الموافقة على تعيين مدير المخاطر والمسؤولين الرئيسيين في إدارة المخاطر واعتماد الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر.

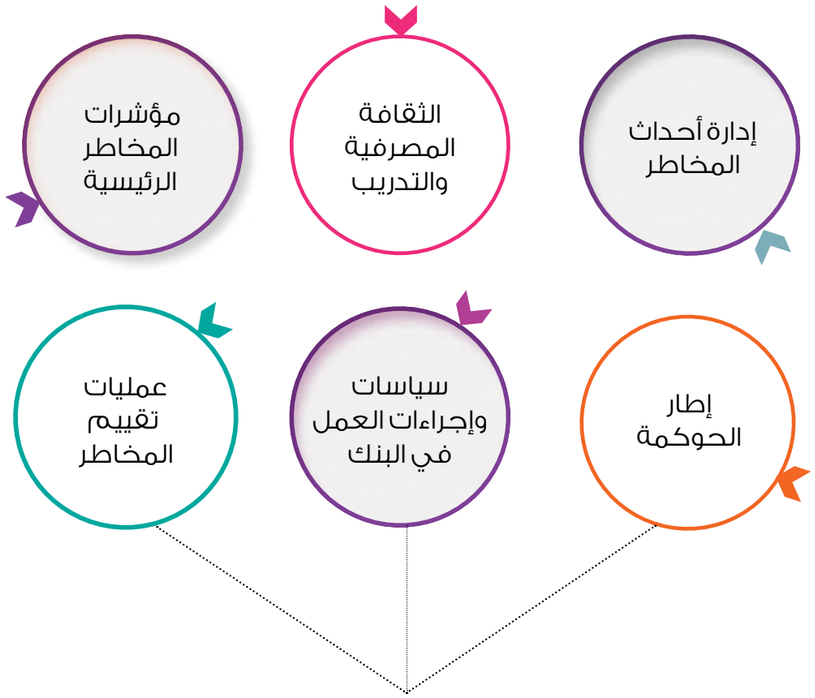

عمليات إدارة المخاطر

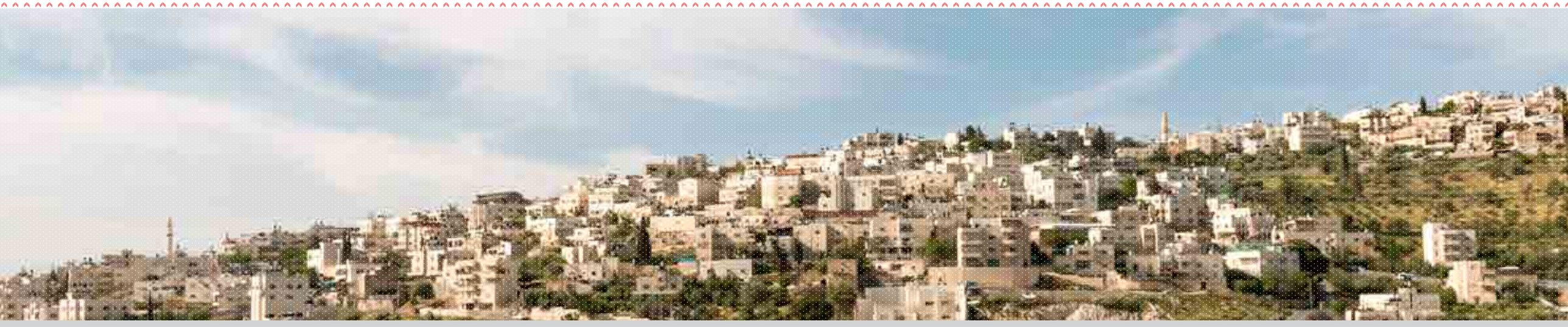

{ لجنة الموجودات والمطلوبات }

تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات في البنك بدور لجنة إدارة المخاطر على مستوى الإدارة التنفيذية. هذا وتغطي لجنة الموجودات والمطلوبات وظيفة مراقبة المخاطر المصرفية من خلال عرض آخر التطورات في ملف مخاطر البنك على أعضاء اللجنة.

وتتلخص مسؤوليات لجنة إدارة المخاطر بمستوى الإدارة التنفيذية «لجنة الموجودات والمطلوبات» في التالي:

- مراجعة سنوية على الأقل للإطار العام لإدارة المخاطر (وتشمل السياسات، الإجراءات، التقارير، المنهجيات).
- ضمان بقاء البنك ضمن مستوى مقبول من المخاطر المصرفية والمحدد في سياسة إدارة المخاطر المعتمدة من المجلس والتوصية بإجراءات تصحيحية في حال ملاحظة الانحراف عن هذه السياسة.
- تحليل تقارير إدارة المخاطر واتخاذ الإجراءات الإدارية بناء عليها بهدف المحافظة على البنك ضمن الحدود المقبولة من المخاطر المصرفية ووصولاً إلى الحدود المثلى.
- القيام بعملية التقييم والإشراف وإدارة المخاطر الأساسية على نطاق البنك وتتضمن على سبيل المثال لا الحصر مخاطر الائتمان، مخاطر العمليات، مخاطر سعر الفائدة والسيولة والسوق «الخزينة».
- المراجعة السنوية للموازنة المبنية على المخاطر وتخطيط رأس المال ارتباطاً بالموازنة المالية للبنك.
- دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والسياسية والسوقية والبيئة التنافسية وتأثيرها على المخاطر المصرفية المحيطة بالبنك.
- مراقبة ومتابعة الامتثال لمتطلبات سلطة النقد وتحديد سقوف زمنية للامتثال لهذه المتطلبات.
- رفع التقارير لمجلس الإدارة حول القضايا الهامة الناتجة عن عملية المراجعة.
- تطوير الوعي بأهمية إدارة المخاطر على مستوى الإدارة والطاقم ومساعدة إدارة المخاطر في نشر ثقافة المخاطر المصرفية على مستوى البنك.
- التوصية / الإشراف على برامج تدريبية رسمية لطاقم العمل في البنك حول إدارة المخاطر المصرفية.
- مراجعة سياسة إدارة المخاطر في البنك قبل اعتمادها من مجلس الإدارة.
- مناقشة ومراجعة الإجراءات، السياسات، المنتجات والعمليات الهامة المؤثرة على ملف المخاطر المصرفية في البنك قبل عرضها على المجلس للموافقة النهائية.

دوائر إدارة المخاطر:

تتبع دوائر إدارة المخاطر في البنك لمدير المخاطر وهي الدوائر المسؤولة عن تطبيق وتطوير الإطار العام لإدارة المخاطر المصرفية في البنك وتنحصر مسؤولياتها في النقاط التالية:

- إعداد المسودات الخاصة بسياسات وإجراءات المخاطر في البنك.
- تطوير الإجراءات والمنهجيات والأدوات المتعلقة بإدارة المخاطر في البنك.
- مراقبة ملف المخاطر المصرفية على مستوى البنك ورفع التقارير .
- مراجعة قبلية و/أو بعدية لبعض العمليات المصرفية وفقاً للمحددات الواردة في سياسة إدارة المخاطر.
- تقديم تقييم مبني على دراسة المخاطر لبعض الإجراءات ورفع النتائج والتوصيات إلى لجنة المخاطر.
- دعم ثقافة المخاطر على مستوى البنك وتطوير لغة مشتركة مبنية على هذه الثقافة وتقديم الدعم والتدريب اللازم لتحقيق ذلك.
- تقديم تفسيرات للوائح والممارسات المتعلقة بالمخاطر ونشرها على مستوى وحدات الأعمال.
- تقديم التدريب للفروع ووحدات الأعمال والمتعلق بكيفية إدارة المخاطر وتشديد الرقابة على العمليات.
- مراجعة الإجراءات، السياسات، المنتجات والعمليات الهامة المؤثرة على ملف المخاطر المصرفية في البنك قبل الموافقة النهائية.

مسؤوليات وحدات الأعمال:

إن عملية إدارة المخاطر اليومية تقع على عاتق الفروع ووحدات الأعمال في الإدارة العامة وتتضمن مسؤوليات وحدات الأعمال التالي:

- تحديد، قياس، تقييم، مراقبة ورفع تقارير عن المخاطر المختلفة المتعلقة بوحدة العمل.
- تقييم فعالية الأنظمة والضوابط المستخدمة لمراقبة العمل اليومي وتصميم وتشغيل أنظمة تتناسب وطبيعة العمل ومراقبتها.
- التوصية بمقترحات عمل تتوافق ودرجة شهية المخاطر المنصوص عليها في سياسات العمل.
- رفع التقارير عن الحالات والحوادث المرتبطة بمخاطر «خسائر مرتبطة بالعمليات» إلى دوائر المخاطر المعنية بشكل دوري.

تطويرات العام 2016

دائرة مخاطر العمليات

نظراً للتطور السريع في الصناعة المصرفية وما تتطلبه إدارة مخاطر العمليات والرقابة عليها، وسعياً من إدارة بنك فلسطين لتطبيق متطلبات

بازل، قامت دائرة مخاطر العمليات وبتوجيهات من لجنة المخاطر بشراء برنامج متقدم في إدارة مخاطر العمليات SAS EGRC وهو مستخدم في 70,000 وحدة عمل (شركات ومؤسسات) في 135 دولة حول العالم، وتم منح البرنامج لقب أفضل برنامج إدارة مخاطر عمليات في تصنيفات تكنولوجيا المخاطر لعام 2015.

سوف يسهل هذا البرنامج تحديد مخاطر العمليات، وإجراء التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط الرقابية، مما يؤدي إلى تسهيل اتخاذ قرارات دعم الضوابط الرقابية أو إضافة ضوابط جديدة تناسب حجم المخاطر، وبالتالي تخفيف حدة مخاطر العمليات للحد الأدنى الممكن، بالإضافة إلى رفع كفاءة خطط الرقابة والتفتيش للحد الأقصى من خلال تطبيق الرقابة المبنية على المخاطر Risk Based Approach، والذي يعتبر التوجه الحديث في إدارة المخاطر والرقابة على العمليات.

علاوة على ذلك سوف يزود هذا البرنامج مجلس الإدارة بمؤشرات المخاطر الرئيسية، والتقارير المفصلة التي تساعد مجلس الإدارة في تقدير حجم المخاطر الحالية والمستقبلية، وتكلفة إدارتها وبالتالي يتم اتخاذ القرارات بناءاً على معلومات دقيقة وسليمة.

إدارة أمن المعلومات وتطبيق معايير أمن بطاقات الدفع (PCI) العالمية.

إنطلاقاً من رؤية بنك فلسطين بتقديم الخدمات الإلكترونية الأفضل، و النهوض بمستوى الخدمات المصرفية الإلكترونية فقد اعتمد بنك فلسطين نظام إدارة قوي وفعال لحماية كافة المعلومات الحساسة و الغاية في الأهمية ، للتأكد من تزويد نظام بطاقات الدفع الذكية بأعلى وأحدث المعايير الأمنية ، و لضمان حماية العمليات المصرفية الإلكترونية من مخاطر السرقة والإحتيال التقني ، وذلك بإعتماد و تطبيق معايير أمن صناعة البطاقات العالمية (PCI DSS) للإلتزام بأعلى معايير حماية صناعة الخدمات المصرفية الإلكترونية، فقد ركز البنك على تطبيق معايير أمن المعلومات (ISO27001) بصورة مستدامة في جميع أنحاء المنظومة التقنية، وذلك من خلال فريق من الأفراد المؤهلين وذوي معرفة لكيفية الحفاظ على سرية معلومات العملاء الكرام والأنظمة الأساسية على أعلى مستوى، مع وجود دعم قوي من السياسات العالمية والإجراءات المطبقة في كل عملية من عمليات بنك فلسطين.

وتبع ذلك إستثمار البنك في أحدث التقنيات الأمنية لإحكام سرية وحماية العمليات التقنية، ورفع مستوى الجاهزية الأمنية لدرء مخاطر الإختراق في البنية التحتية الإلكترونية في بنك فلسطين، نحن على دراية تامة بممارسات الاحتيال المصرفي حول العالم في الوقت الحاضر، ولذلك فنحن في بنك فلسطين نضع المحافظة على سرية وأمن معلومات عملائنا المصرفية من أهم الأولويات.

الرواتب والمكافآت للإدارة التنفيذية

بلغت الرواتب والمكافآت للإدارة التنفيذية العليا متمثلة بالمدير العام ونائبيه ومساعديه مبلغ 3,547,995 دولار أمريكي.

مصاريف سفر وندوات للإدارة التنفيذية

بلغت مصاريف سفر وندوات الإدارة التنفيذية العليا متمثلة بالمدير العام ونائبيه ومساعديه مبلغ 321,381 دولار أمريكي.

التسهيلات الممنوحة للإدارة التنفيذية

بلغ مجموع التسهيلات الممنوحة للإدارة التنفيذية العليا متمثلة بالمدير العام ونائبيه ومساعديه مبلغ 4,537,217 دولار أمريكي.

المكافأة المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة على الأرباح

بلغت قيمة المكافأة المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة للعام 2016 مقدار 1,169,826 دولار أمريكي.

الاعتماد على موردين و عملاء رئيسيين

لا يوجد موردين محددين أو عملاء رئيسيين محلياً أو خارجياً يشكلون 10٪ فأعلى من إجمالي المشتريات و/أو المبيعات للشركة.

الامتيازات

لا توجد أية حماية حكومية أو امتيازات تتمتع بها الشركة أو أي من منتجاتها بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها. كما لا توجد أية براءات اختراعات أو حقوق امتياز حصلت الشركة عليها.

العمليات غير المتكررة

لا يوجد أي أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية ولا تدخل ضمن نشاط الشركة الرئيسية.

الإجراءات القانونية

بلغ عدد القضايا المقامة على البنك وشركاته التابعة (73) و(51) قضية كما في 31 كانون الأول 2016 و2015، على التوالي، وذلك ضمن النشاط الطبيعي للبنك. بلغت قيمة القضايا مبلغ يعادل 12,515,965 دولار أمريكي ومبلغ يعادل 12,111,145 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2016 و2015، على التوالي، وفي تقدير إدارة ومحامي البنك فإنه لن يترتب على البنك أية إلتزامات لقاء هذه القضايا بإستثناء ما تم تخصيصه لمواجهتها.

القرارات ذات الأثر المادي

تعتبر القرارات العسكرية الإسرائيلية أحد العوائق الرئيسية في إدارة عمليات البنك، خاصةً الحصار المفروض على قطاع غزة والحواجز العسكرية التي تقطع أوصال الضفة الغربية، وبالرغم من ذلك، فإن بنك فلسطين وبما يمتلكه من كفاءات استطاع التكيف مع هذه القرارات.

إن امتلاك بنك فلسطين لأكبر شبكة مصرفية في الأراضي الفلسطينية مكنه من إدارة عملياته واستمراريتها بكفاءة في ظل هذه الظروف.

السيطرة على الشركة

لا توجد جهات مسيطرة على الشركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

أعمال مجلس الإدارة للعام 2016

عقد مجلس الإدارة خلال العام 2016 تسعة جلسات لممارسة المهام الموكلة له كما هو مذكور في مدونة الحوكمة والنظام الداخلي للبنك.

مسائل أُحيلت للتصويت من قبل حملة الاسهم

لا يوجد أية مسائل أثيرت أو أُحيلت من قبل أي من حملة الاسهم خلال العام 2016

البيانات المالية الأولية

لا يوجد اختلاف بين البيانات المالية الأولية والتي سبق الإفصاح عنها والبيانات النهائية فيما عدا ما يلي:

زيادة الموجودات الاخري بمبلغ 20,700 دولار امريكي وانخفاض استثمار في شركات حليفة بنفس القيمة نتيجة اعادة التبويب.

انخفاض اجمالي المصاريف بمبلغ 12,069 دولار امريكي مقابل انخفاض اجمالي الدخل بنفس القيمة نتيجة اعادة التبويب.

مدققي الحسابات

قام بتدقيق البيانات المالية للعام 2016 شركة ارنست و يونغ.

آلية إيصال المعلومات

سيتم إرسال التقرير السنوي لجميع السادة المساهمين على عناوينهم المسجلة لدينا مع بطاقة الدعوة الخاصة باجتماع الهيئة العامة، كما سيكون التقرير متاحاً للإطلاع في جميع فروعنا وعلى موقع البنك الإلكتروني:

http://www.bop.ps/ar/home

اجندة اجتماع الجمعية العمومية لبنك فلسطين وتوصيات مجلس الادارة

يسر مجلس إدارة بنك فلسطين بدعوة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية المنعقد في مقر المركز الرئيسي للبنك في رام الله مع فندق الروتس- شارع الرشيد- شاطىء غزة، بالتواصل المرئي عبر الفيديو كنفرنس، في تمام الساعة 12:30 ظهرا من يوم الخميس الموافق 2017/4/6.

جدول أعمال الجمعية العمومية العادية ومقترحات مجلس الإدارة

- تلاوة تقرير مجلس الإدارة ومناقشته والمصادقة عليه.
- عرض تقرير فاحص الحسابات ومناقشة البيانات المالية للشركة والمصادقة عليهما للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31.
- إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31
- انتخاب فاحص حسابات جديد لعام 2017 وتحديد أتعابه أو تفويض المجلس بذلك.
- المصادقة على توصية مجلس الإدارة على صرف مكافأة للسادة أعضاء مجلس إدارة البنك عن العام 2016.
- مناقشة اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع مبلغ 25,351,129 دولار أمريكي من الأرباح المتحققة بواقع 13٪ من رأس المال المدفوع على النحو التالي:
  - 20,359,814 دولار نقداً بواقع 10.44 ٪ من رأس المال المدفوع.
  - 4,991,315 دولار كأسهم مجانية بواقع 2.56 ٪ من رأس المال المدفوع.

وذلك على السادة المساهمين أعضاء الجمعية العمومية المسجلين لدى بورصة فلسطين بتاريخ يوم الاربعاء الموافق 2017/4/5 كل بقدر نصيبه في رأس مال الشركة.

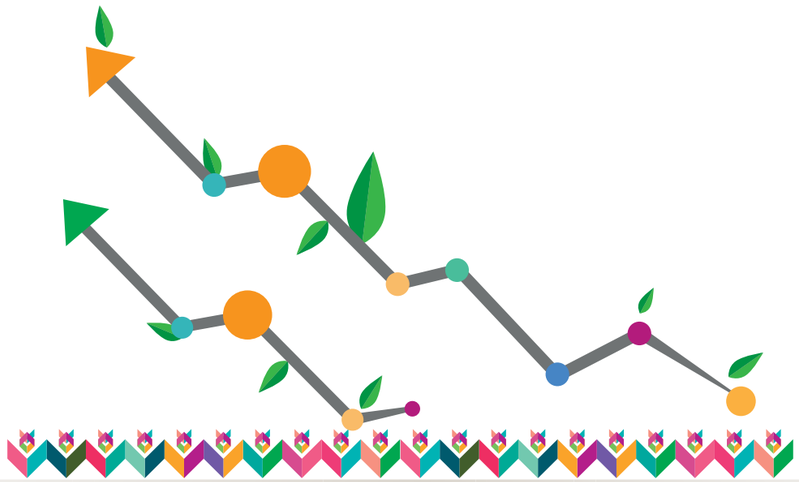

البيانات المالية 2016

31 كانـون الأول 2016

تقرير مدقق الحسابات المستقل

الى مساهمي شركة بنك فلسطين المساهمة العامة المحدودة

الرأي

لقد دققنا القوائم المالية الموحدة لشركة بنك فلسطين المساهمة العامة المحدودة (البنك) وشركاته التابعة والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ وقائمة الدخل الموحدة وقائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والايضاحات حول القوائم المالية الموحدة وملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للبنك كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ وأداؤه المالي الموحد وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة في تقريرنا ضمن فقرة مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن البنك وفقاً لقواعد السلوك للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للسلوك المهني للمحاسبين. كما التزمنا بمسؤولياتنا المهنية الأخرى وفقاً لمتطلبات قواعد السلوك المهني للمجلس، في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

فقرة توكيدية

كما هو مشار إليه في إيضاح (٢٣) حول القوائم المالية الموحدة المرفقة، يقوم البنك بالتخصيص للضرائب وفقاً للقوانين السارية المفعول والمرسوم الرئاسي رقم (١٨) لسنة ٢٠٠٧، الذي يعفي مكلفي قطاع غزة من الضرائب، وبالتالي فإن مخصصات الضرائب المكونة لا تشمل ضرائب على نتائج أعمال فروع البنك في قطاع غزة. إن المبالغ الفعلية للضرائب التي قد تدفع تعتمد على نتائج المخالصات النهائية مع دوائر الضريبة. إن هذا الأمر لا يعدل رأينا الذي تم ابداؤه حول القوائم المالية الموحدة.

أمور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الهامة هي تلك الأمور التي، وفقاً لاجتهادنا المهني، كانت الأكثر أهمية في تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦. لقد تمت دراسة هذه الأمور ضمن الإطار الكلي لتدقيق القوائم المالية الموحدة لإبداء رأينا حولها ككل ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا، بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك، وعليه تضمن تدقيقنا القيام بإجراءات تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك نتائج الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها أدناه، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة.

تدني التسهيلات الائتمانية

إن تدني قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء البنك من الأمور الأكثر اهمية في تأثيرها على نتائج أعمال البنك، علاوة على أنها تتطلب قدراً كبيرا من الأحكام والاجتهادات في تحديد التدني، وقياس خسارة التدني.

يتم تطبيق الأحكام والاجتهادات على مدخلات عملية القياس متضمنة تقييم الضمانات وتحديد تاريخ التعثر ويتم احتساب التدني الناتج منذ ذلك التاريخ. بلغ إجمالي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة مبلغ ٢,٢٤٠,٨٤٤,٨٣٨ دولار امريكي قبل مخصص التدني البالغ ٢٠,٧٤٢,٠٨٧ دولار امريكي والفوائد المعلقة والبالغة ٦,٦٣٨,٩٨٦ دولار امريكي بصافي يمثل ٥٣,٧٤٪ من إجمالي الموجودات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦. إن ايضاحات تدني التسهيلات الائتمانية موضحة في ايضاح (٨) حول القوائم المالية الموحدة.

لقد قمنا باختيار عينة من التسهيلات والتمويلات غير العاملة وتلك التي تحت المراقبة لدراسة مخصص التدني بما في ذلك تقييم الضمانات، وذلك لتقييم مخصص التدني اللازم بناءً على تاريخ التعثر. كما قمنا باختيار عينة من التسهيلات والتمويلات العاملة لتحديد فيما إذا كانت الإدارة قد قامت بتحديد كافة حالات التدني، وكذلك التدني بشكل جماعي.

استحواذ الاعمال

استحوذ البنك على حصة اضافية تعادل ٣١% من البنك الإسلامي العربي لتصل إلى حصة مسيطرة تعادل ٥١,٩٨٪ من اسهم البنك الإسلامي العربي. وعليه تم توحيد القوائم المالية للبنك العربي الإسلامي مع القوائم المالية للبنك منذ تاريخ الاستحواذ. وحيث ان الاستحواذ تم على مراحل، فقد تم إعادة تقييم حصة البنك في اسهم البنك الاسلامي العربي المملوكة قبل الاستحواذ ونتج عن ذلك ربح بمبلغ ٢,٠٦٢,٢٣٣ دولار امريكي تم قيده في قائمة الدخل الموحدة، وبالإضافة إلى حق شهرة بمبلغ ٣,٧٧٤,٥٥٨ دولار امريكي. كما قام البنك بالاستحواذ على المحفظة البنكية للبنك التجاري الفلسطيني والتي تتكون من موجودات ومطلوبات البنك وذلك مقابل إصدار البنك ١٠,٠٠٨,٦٨٥ سهماً لمساهمي البنك التجاري الفلسطيني على أساس سهم واحد من أسهم بنك فلسطين مقابل ثلاثة أسهم من أسهم مساهمي البنك التجاري الفلسطيني. هذا وتم تنفيذ الاستحواذ الفعلي وتحويل المحفظة البنكية إلى بنك فلسطين بتاريخ ٨ ايلول ٢٠١٦. يبين ايضاح (٢) حول القوائم المالية الموحدة تفاصيل استحواذات البنك.

تتطلب معايير التقارير المالية الدولية أن يتم قياس الموجودات والمطلوبات التي يمكن تحديدها والمستحوذة في عمليات تجميع الاعمال بالقيمة العادلة. إن عملية الاستحواذ تعتبر حدث هام وجوهري ويتطلب قدراً كبيراً من الأحكام والاجتهادات فيما يتعلق بالقيمة العادلة للموجودات المستحوذة والمطلوبات التي التزم البنك بها وحق الشهرة وحقوق الجهات غير المسيطرة.

قمنا بدراسة تحليل الإدارة للقيمة العادلة للموجودات المحددة المستحوذة والمطلوبات التي التزم البنك بها في عملية الاستحواذ وتم اعادة احتساب الربح الناتج عن اعادة تقييم حصة البنك قبل الاستحواذ وحق الشهرة، قمنا بفحص بنود اتفاقية الاستحواذ وقمنا بتقييم الاجراءات التي تمت لتحديد وتقييم الموجودات والمطلوبات من عملية الاستحواذ. وكذلك قمنا بدراسة المعالجة المحاسبية لسعر الشراء في عملية الاستحواذ، كما قمنا بتقييم الافصاحات ذات العلاقة بالاستحواذ في القوائم المالية الموحدة.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للبنك لعام ٢٠١٦

تتكون المعلومات الاخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك لعام ٢٠١٦ غير القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها. ان الادارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. إننا نتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوي للبنك لعام ٢٠١٦ بتاريخ لاحق لتقريرنا. إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى واننا لا نبدي أي تأكيد حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للقوائم المالية الموحدة، إن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى عندما تصبح متاحة لنا، بحيث نُقيّم فيما اذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع القوائم المالية الموحدة او مع معرفتنا من خلال عملية التدقيق او ان هذه المعلومات تحتوي ظاهرياً على أخطاء جوهرية.

مسؤولية الإدارة ومجلس الإدارة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة الى تحديد نظام الرقابة الداخلية الضروري لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة، عند اعداد القوائم المالية الموحدة، عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار في أعماله مستقبلاً كمنشأة مستمرة والإفصاح، إذا تطلب الأمر ذلك، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ الاستمرارية، إلا إذا كانت نية الإدارة تصفية البنك أو إيقاف عملياته أو عند عدم وجود أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية.

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو غلط واصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضمانة أن التدقيق الذي يجري وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكتشف دائما خطأ جوهريا عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط، ويتم اعتبارها جوهرية إذا كانت، منفردة أو مجتمعة، يمكن ان يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية الموحدة.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وكذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق مناسبة تستجيب لهذه المخاطر والحصول على ادلة تدقيق كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يفوق ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ وتزوير وحذف متعمد وتأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لأنظمة الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية ذي الصلة بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة حسب الظروف وليس بهدف ابداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات التي قامت بها الادارة.

EY
building a better working world

- التوصل إلى نتيجة حول ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، التوصل إلى نتيجة حول ما إذا كان هناك شك جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تثير شكوك كبيرة حول قدرة البنك على الاستمرار. واذا ما توصلنا الى نتيجة بأن هنالك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى إيضاحات القوائم المالية الموحدة ذات الصلة، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإيضاحات غير كافية. إن نتائج التدقيق تعتمد على أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار البنك في أعماله كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها بما في ذلك الايضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية ضمن نطاق البنك لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وانجاز عملية التدقيق للبنك، ونحن المسؤولون عن رأينا.

إننا نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

نقوم كذلك بتزويد مجلس الإدارة بما يفيد التزامنا بمتطلبات السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية والإفصاح لمجلس الإدارة عن كافة العلاقات والأمور الاخرى التي تظهر على أنها تؤثر على استقلاليتنا وما من شأنه الحفاظ على هذه الاستقلالية.

من تلك الأمور التي يتم التواصل حولها مع مجلس الإدارة، يتم تحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ وهي التي تمثل أمور التدقيق الهامة، ونقوم بوصف هذه الأمور في تقرير التدقيق إلا إذا كان القانون أو التعليمات تمنع الإفصاح عن ذلك الأمر، أو، في حالات نادرة جداً، عندما نرتئي عدم الافصاح عن ذلك الأمر في تقريرنا لأن العواقب السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

إرنست ويونغ – الشرق الأوسط
رخصة رقم ٢٠١٢/٢٠٦
ارنست ويونغ
احمد ماهر ابو شعبان
رخصة رقم ١٩٩٨/١٥٥

٢٣ اذار ٢٠١٧
رام الله – فلسطين

قائمة المركز المالي الموحدة

كما في 31 كانون الأول 2016

	إيضاح	2016 دولار أمريكي	2015 دولار أمريكي
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	5	801.160.640	684.752.354
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	6	621.058.507	319.370.957
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	7	10.117.262	7.159.702
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	8	2.213.463.765	1.388.805.441
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	9	37.186.147	24.348.175
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	10	256.782.668	253.816.907
إستثمار في شركات حليفة	11	5.006.039	18.776.355
إستثمارات عقارية	12	15.904.566	-
ممتلكات وآلات ومعدات	13	69.320.409	50.059.029
مشاريع تحت التنفيذ	14	8.522.483	2.982.306
موجودات غير ملموسة	15	10.421.612	4.468.172
موجودات أخرى	16	69.685.132	30.663.842
مجموع الموجودات		4.118.629.230	2.785.203.240
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
ودائع سلطة النقد الفلسطينية	17	308.987.536	58.989.649
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	18	89.225.299	101.273.608
ودائع العملاء	19	2.981.754.664	2.153.616.828
تأمينات نقدية	20	161.396.927	89.165.470
قرض مساند	21	50.000.000	-
مخصصات متنوعة	22	28.867.116	21.727.908
مخصصات الضرائب	23	6.519.249	2.926.053
مطلوبات أخرى	24	88.303.642	51.747.420
مجموع المطلوبات		3.715.054.433	2.479.446.936
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	1	195.008.685	175.000.000
علاوة إصدار	25	24.848.415	9.034.692
إحتياطي إجباري	26	41.431.505	36.332.937
إحتياطي إختياري	26	246.052	205.523
إحتياطي مخاطر مصرفية عامة	26	30.553.490	22.655.293
إحتياطي تقلبات دورية	26	39.001.737	34.232.752
إحتياطي القيمة العادلة	9	(297.057)	(3.109.880)
أرباح مدورة		36.171.383	30.647.037
مجموع حقوق ملكية مساهمي البنك		366.964.210	304.998.354
حقوق جهات غير مسيطرة	4	36.610.587	757.950
مجموع حقوق الملكية		403.574.797	305.756.304
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		4.118.629.230	2.785.203.240

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 50 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

قائمة الدخل الموحدة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016

	إيضاح	2016 دولار أمريكي	2015 دولار أمريكي
الفوائد الدائنة	28	129.049.764	105.308.242
الفوائد المدينة	29	(28.052.964)	(17.420.310)
صافي إيرادات الفوائد		100.996.800	87.887.932
صافي إيرادات التمويل والإستثمار	30	15.147.458	-
صافي إيرادات العمولات	31	32.991.476	27.767.636
صافي إيرادات الفوائد والتمويل والإستثمار والعمولات		149.135.734	115.655.568
أرباح عملات أجنبية		10.469.506	7.861.779
صافي أرباح موجودات مالية	32	715.965	660.465
إسترداد مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة	8	3.184.656	1.259.978
أرباح تقييم إستثمارات عقارية	12	1.076.303	-
حصة البنك من نتائج أعمال شركات حليفة	11	433.477	1.189.884
إيرادات ناتجة عن إندماج أعمال	2	2.070.113	-
إيرادات أخرى	33	10.398.861	10.159.560
إجمالي الدخل		177.484.615	136.787.234
المصروفات			
نفقات الموظفين	34	(52.720.908)	(40.842.825)
مصاريف تشغيلية أخرى	35	(42.017.903)	(31.001.357)
إستهلاكات وإطفاءات	12 و14	(8.157.934)	(6.065.634)
مخصص تدني تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	8	(6.175.232)	(3.782.218)
ديون معدومة لم يسبق التخصيص لها		(408.548)	(519.745)
غرامات سلطة النقد الفلسطينية	36	(5.000)	(5.000)
إجمالي المصروفات		(109.485.525)	(82.216.779)
الربح قبل الضرائب		67.999.090	54.570.455
مصروف الضرائب	23	(14.943.110)	(11.403.022)
ربح السنة		53.055.980	43.167.433
ويعود إلى:			
مساهمي البنك		50.985.680	43.091.915
جهات غير مسيطرة	4	2.070.300	75.518
		53.055.980	43.167.433
الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة	38	0.27	0.23

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 50 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

قائمة الدخل الشامل الموحدة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016

	إيضاح	2016 دولار أمريكي	2015 دولار أمريكي
ربح السنة		53.055.980	43.167.433
بنود الدخل الشامل الأخرى:			
بنود لن يتم إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل الموحدة في فترات لاحقة:			
التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية	9	3.152.619	1.676.967
إجمالي بنود الدخل الشامل الأخرى		3.152.619	1.676.967
إجمالي الدخل الشامل للسنة		56.208.599	44.844.400
ويعود إلى:			
مساهمي البنك		54.138.299	44.768.882
جهات غير مسيطرة	4	2.070.300	75.518
		56.208.599	44.844.400

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 50 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016

	رأس المال المدفوع	علاوة إصدار	إجباري	إختياري	مجموع حقوق الملكية	حقوق جهات غير مسيطرة	مجموع حقوق الملكية
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	175.000.000	9.034.692	36.332.937	205.523	220.579.152	757.950	221.337.102
ربح السنة	-	-	-	-	53.055.980	2.070.300	55.126.280
بنود الدخل الشامل الأخرى	-	-	-	-	3.152.619	-	3.152.619
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	56.208.599	2.070.300	58.278.899
إختياطي القيمة العادلة لنتائج بيع موجودات مالية مقتناة مباشرة في الأرباح المدورة	-	-	-	-	-	-	-
حقوق جهات غير مسيطرة الناتجة عن إندماج أعمال (إيضاح 2)	-	-	-	-	-	33.908.742	33.908.742
علاوة إصدار ناتجة عن إندماج أعمال (إيضاح 25)	-	15.813.723	-	-	15.813.723	-	15.813.723
زيادة رأس مال ناتجة عن إندماج أعمال (إيضاح 2)	10.008.685	-	-	-	10.008.685	-	10.008.685
المحول الى الإحتياطيات	-	-	-	-	-	-	-
توزيعات أسهم (إيضاح 27)	10.000.000	-	-	-	10.000.000	-	10.000.000
توزيعات أرباح نقدية (إيضاح 27)	-	-	-	-	-	-	-
كسور الأسهم الموزعة	-	-	-	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	195.008.685	24.848.415	41.431.505	246.052	361.656.459	36.610.587	398.267.046

	رأس المال المدفوع	علاوة إصدار	إجباري	إختياري	مجموع حقوق الملكية	حقوق جهات غير مسيطرة	مجموع حقوق الملكية
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	160.000.000	9.034.692	32.023.745	147.932	201.206.369	682.432	201.888.801
ربح السنة	-	-	-	-	43.167.433	75.518	43.242.951
بنود الدخل الشامل الأخرى	-	-	-	-	1.676.967	-	1.676.967
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	44.844.400	75.518	44.919.918
تتائج بيع موجودات مالية مقتناة مباشرة في الأرباح المدورة (إيضاح 9)	-	-	-	-	-	-	-
المحول إلى الإحتياطيات	-	-	4.309.192	57.591	-	-	-
توزيعات أسهم (إيضاح 27)	15.000.000	-	-	-	-	-	-
توزيعات أرباح نقدية (إيضاح 27)	-	-	-	-	(19.200.000)	-	(19.200.000)
كسور الأسهم الموزعة	-	-	-	-	5.326	-	5.326
الرصيد في نهاية السنة	175.000.000	9.034.692	36.332.937	205.523	305.756.304	757.950	306.514.254

	مخاطر مصرفية عامة	تقلبات دورية	القيمة العادلة	أرباح مدورة	حقوق الملكية	حقوق جهات غير مسيطرة	مجموع حقوق الملكية
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	22.655.293	34.232.752	(3.109.880)	30.647.037	304.998.354	757.950	305.756.304
ربح السنة	-	-	-	50.985.680	50.985.680	2.070.300	53.055.980
بنود الدخل الشامل الأخرى	-	-	3.152.619	-	3.152.619	-	3.152.619
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	3.152.619	50.985.680	54.138.299	2.070.300	56.208.599
إختياطي القيمة العادلة لنتائج بيع موجودات مالية مقتناة مباشرة في الأرباح المدورة	-	-	-	-	-	-	-
حقوق جهات غير مسيطرة الناتجة عن إندماج أعمال (إيضاح 2)	-	-	-	-	-	33.908.742	33.908.742
علاوة إصدار ناتجة عن إندماج أعمال (إيضاح 25)	-	-	-	-	15.813.723	-	15.813.723
زيادة رأس مال ناتجة عن إندماج أعمال (إيضاح 2)	10.008.685	-	-	-	10.008.685	-	10.008.685
المحول الى الإحتياطيات	-	-	-	-	-	-	-
توزيعات أسهم (إيضاح 27)	-	-	-	-	-	-	-
توزيعات أرباح نقدية (إيضاح 27)	4.768.985	-	-	(17.806.279)	(13.037.294)	-	(13.037.294)
كسور الأسهم الموزعة	-	-	-	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	37.432.963	34.232.752	43.510	63.826.438	375.526.163	36.814.992	412.341.155

	مخاطر مصرفية عامة	تقلبات دورية	القيمة العادلة	أرباح مدورة	حقوق الملكية	حقوق جهات غير مسيطرة	مجموع حقوق الملكية
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	19.249.207	27.849.613	(4.797.893)	35.916.850	279.424.146	682.432	280.106.578
ربح السنة	-	-	-	43.091.915	43.091.915	75.518	43.167.433
بنود الدخل الشامل الأخرى	-	-	1.676.967	-	1.676.967	-	1.676.967
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	1.676.967	43.091.915	44.768.882	75.518	44.844.400
تتائج بيع موجودات مالية مقتناة مباشرة في الأرباح المدورة (إيضاح 9)	-	-	11.046	(11.046)	-	-	-
المحول إلى الإحتياطيات	3.406.086	6.383.139	(14.156.008)	(14.156.008)	(15.000.000)	-	(15.000.000)
توزيعات أسهم (إيضاح 27)	-	-	-	(15.000.000)	(15.000.000)	-	(15.000.000)
توزيعات أرباح نقدية (إيضاح 27)	-	-	-	(19.200.000)	(19.200.000)	-	(19.200.000)
كسور الأسهم الموزعة	-	-	-	5.326	5.326	-	5.326
الرصيد في نهاية السنة	22.655.293	34.232.752	(3.109.880)	30.647.037	304.998.354	757.950	305.756.304

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 50 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016

	إيضاح	2016	2015
		دولار أمريكي	دولار أمريكي
أنشطة التشغيل			
ربح السنة قبل الضرائب		67.999.090	54.570.455
تعديلات:			
إستهلاكات وإطفاءات		8.157.934	6.065.634
صافي أرباح موجودات مالية		(715.965)	(660.465)
مخصص تدني تسهيلات وتمويلات إئتمانية		6.175.232	3.782.218
إسترداد مخصص تدني تسهيلات ائتمانية		(3.184.656)	(1.259.978)
مخصصات متنوعة		4.757.463	3.896.094
أرباح تقييم إستثمارات عقارية		(788.671)	-
حصة البنك من نتائج أعمال شركات حليفة		(433.477)	(1.189.884)
أرباح إستبعاد ممتلكات وآلات ومعدات		(101.937)	(434.442)
		81.865.013	64.769.632
التغير في الموجودات والمطلوبات:			
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة		(376.225.200)	(239.502.037)
متطلبات الإحتياطي الإلزامي النقدي		(38.649.100)	(28.842.043)
موجودات أخرى		(16.910.637)	(14.552.047)
ودائع العملاء		195.434.199	245.136.208
تأمينات نقدية		35.273.251	(64.877.985)
مطلوبات أخرى		24.806.725	12.046.741
صافي النقد المستخدم في أنشطة التشغيل قبل الضرائب والمخصصات المدفوعة		(94.405.749)	(25.821.531)
ضرائب مدفوعة		(12.495.516)	(9.504.032)
مخصصات متنوعة مدفوعة		(785.715)	(488.419)
صافي النقد المستخدم في أنشطة التشغيل		(107.686.980)	(35.813.982)
أنشطة الإستثمار			
شراء موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		(2.238.000)	-
شراء موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل		(3.536.944)	-
شراء موجودات مالية بالكلفة المطفأة		(59.203.370)	(63.363.135)
بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل ومن خلال الدخل الشامل		2.805.746	11.779
إستحقاق موجودات مالية		77.878.497	36.189.263
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر		11.567.565	(19.412.000)
إستثمارات لدى بنوك إسلامية تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر		(2.322.642)	-
إستثمار في شركات حليفة		-	(50.000)
إستثمار في شركات تابعة		(24.208.435)	1.156.435
نقد وما في حكمه محول للبنك نتيجة إندماج أعمال		175.314.639	-
عوائد أسهم مقبوضة		1.946.681	1.704.136
موجودات غير ملموسة		(2.240.190)	(1.802.339)
مشاريع تحت التنفيذ		(8.411.015)	(1.419.378)
شراء إستثمارات عقارية		(380.983)	-
بيع إستثمارات عقارية		649.965	-
شراء ممتلكات وآلات ومعدات		(12.746.738)	(6.966.189)
بيع ممتلكات وآلات ومعدات		396.470	519.592
صافي النقد من (المستخدم في) أنشطة الاستثمار		155.271.246	(53.431.836)
أنشطة التمويل			
قرض مساند		50.000.000	-
أرباح نقدية موزعة		(18.419.384)	(18.294.451)
كسور الأسهم الموزعة المباعة		5.149	5.326
صافي النقد من (المستخدم في) أنشطة التمويل		31.585.765	(18.289.125)
الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه		79.170.031	(107.534.943)
النقد وما في حكمه في بداية السنة		599.643.127	707.178.070
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	37	678.813.158	599.643.127

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 50 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

31 كانون الأول 2016

1. عام

تأسس بنك فلسطين (البنك) عام 1960 وسجل لدى مسجل الشركات في السلطة الوطنية الفلسطينية، في مدينة غزة في فلسطين، كشركة مساهمة عامة محدودة تحت رقم (563200096) بموجب قانون الشركات لسنة 1929 وتعديلاته اللاحقة.

يتألف رأسمال البنك المصرح به من 200 مليون سهم بقيمة إسمية دولار أمريكي واحد للسهم. بلغ رأس المال المدفوع 195.008.685 مليون دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2016.

تم إدراج أسهم البنك للتداول في بورصة فلسطين خلال عام 2005.

من أهم غايات البنك القيام بجميع أعمال البنوك وتشمل هذه الأعمال فتح الحسابات الجارية والإعتمادات وقبول الودائع والأمانات وإقراض الأموال من خلال فروعه المنتشرة في فلسطين وعددها (26) فرعاً بالإضافة إلى (41) مكتباً. بلغ عدد المكاتب التمثيلية الخارجية للبنك المرخصة من قبل سلطة النقد الفلسطينية مكتبين أحدهما في مدينة دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة والآخر في دولة تشيلي. كما بلغ عدد فروع البنك الإسلامي / شركة تابعة (13) فرعاً بالإضافة إلى مكتباً واحداً، (إيضاح 2).

بلغ عدد موظفي البنك كما في 31 كانون الأول 2016 (1.652) موظفاً مقابل (1.405) موظفاً كما في 31 كانون الأول 2015. بلغ عدد موظفي الشركات التابعة (461) موظفاً.

تم إقرار هذه القوائم المالية من قبل مجلس إدارة البنك خلال جلسته رقم (349) بتاريخ 12 شباط 2017، وتم الموافقة عليها وإقرارها من سلطة النقد الفلسطينية بتاريخ 20 آذار 2017.

2. القوائم المالية الموحدة

تمثل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية لشركة بنك فلسطين وشركاته التابعة كما في 31 كانون الأول 2016.

لقد كانت نسب ملكية البنك في رأسمال شركاته التابعة كما يلي:

		نسبة الملكية ٪		رأس المال المكتتب دولار أمريكي	
	بلد المنشأ والأعمال	2016	2015	2016	2015
البنك الإسلامي العربي	فلسطين	51.98	-	50.000.000	-
شركة الوساطة	فلسطين	87	87	3.560.000	3.560.000
شركة بال بي	فلسطين	85	85	1.500.000	1.500.000
شركة 2000	فلسطين	100	100	100.000	100.000

إن السنة المالية للشركات التابعة هي ذات السنة المالية للبنك وعند الضرورة يقوم البنك بإجراء تعديلات لتتوافق السياسات المتبعة في الشركات التابعة مع السياسات المحاسبية للبنك.

أقرت الهيئة العامة غير العادية للبنك بتاريخ 25 آذار 2016 شراء حصة إضافية تعادل 31٪ من أسهم البنك الإسلامي العربي حيث اصبحت إجمالي حصة بنك فلسطين في البنك الإسلامي العربي ما نسبته 51.98 ٪ ممثلةً حصة مسيطرة ، وعليه تم توحيد القوائم المالية للبنك الإسلامي العربي مع القوائم المالية الموحدة للبنك. ساهم البنك الإسلامي العربي في صافي نتائج أعمال البنك بربح بمبلغ 4.169.937 دولار أمريكي خلال الفترة من تاريخ السيطرة في 29 نيسان 2016 وحتى 31 كانون الأول 2016 وبلغت حصة الجهات غير المسيطرة منها مبلغ 2.002.404 دولار أمريكي.

قام البنك بقيد عمليات توحيد الأعمال بالقيمة العادلة لموجودات ومطلوبات البنك الإسلامي العربي، حيث نتج عن ذلك حق شهرة بمبلغ 3.774.558 دولار أمريكي، وتم قياس حقوق الجهات غير المسيطرة في البنك الإسلامي العربي بالقيمة العادلة. هذا وكون عملية توحيد الأعمال تمت على مراحل فقد تم إعادة تقييم أسهم البنك الإسلامي العربي التي امتلكها البنك قبل الاستحواذ على أساس القيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ ونتج عن ذلك ربح بمبلغ 2.062.233 دولار أمريكي تم قيده في قائمة الدخل الموحدة.

تم تحديد توزيع سعر الشراء على عملية الإستحواذ بشكل مبدئي وسيتم الإنتهاء من هذه الدراسة خلال سنة من تاريخ الإستحواذ وفقاً للمعايير. فيما يلي القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات البنك الإسلامي العربي في تاريخ الاستحواذ:

	دولار أمريكي
الموجودات	
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	124.250.702
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	133.867.501
إستثمارات لدى بنوك إسلامية	6.022.642
تمويلات ائتمانية مباشرة	369.317.389
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	9.108.855
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	13.250.000
إستثمارات عقارية	15.174.615
ممتلكات ومعدات	11.526.191
موجودات أخرى	30.346.705
	712.864.600
المطلوبات	
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	51.151.306
ودائع العملاء وحقوق اصحاب حسابات الاستثمار المطلقة	553.828.019
تأمينات نقدية	23.798.923
مخصصات متنوعة	3.187.792
مخصصات الضرائب	1.000.755
مطلوبات أخرى	9.284.015
	642.250.810
القيمة العادلة لصافي الموجودات	70.613.790
حصة حقوق الجهات غير المسيطرة من صافي الموجودات بالقيمة العادلة	(33.908.742)
القيمة العادلة للاستثمار في البنك الإسلامي العربي	(40.479.606)
حق الشهرة	3.774.558

تم توحيد القوائم المالية للشركات التابعة مع القوائم المالية للبنك على أساس تجميع كل بند من موجودات ومطلوبات ونتائج أعمال البنك مع بنود موجودات ومطلوبات ونتائج أعمال الشركات التابعة، بعد إستبعاد كافة أرصدة الحسابات الجارية والمعاملات فيما بين البنك والشركات التابعة.

بالإضافة إلى ذلك قام البنك بتاريخ 8 أيلول 2016 بالاستحواذ الفعلي على المحفظة البنكية للبنك التجاري الفلسطيني (التجاري) تنفيذاً لقرار الهيئة العامة غير العادية للبنك التي كانت قد أقرت بتاريخ 25 آذار 2016. تم توقيع إتفاقية الإستحواذ بتاريخ 4 أيار 2016 بعد اقرارها من قبل الهيئة العامة غير العادية للتجاري، والتي بموجبها قام بنك فلسطين بشراء موجودات والالتزام بمطلوبات التجاري المحددة كما بتاريخ اتفاقية الإستحواذ كمركز مالي مبدئي للاتفاق، مقابل إصدار سهم واحد من أسهم بنك فلسطين لكل ثلاثة أسهم من أسهم التجاري لصالح مساهمي التجاري وبذلك أصبح عدد الأسهم التي أصدرها بنك فلسطين 10.008.685 سهما مقابل 30.026.056 سهماً من أسهم التجاري مما أدى إلى زيادة رأس مال البنك بمبلغ 10.008.685 دولار أمريكي. نتج عن ذلك ربح بمبلغ 7.880 دولار أمريكي تم قيده في قائمة الدخل الموحدة.

فيما يلي القيمة العادلة لموجودات ولمطلوبات البنك التجاري الفلسطيني في تاريخ الاستحواذ:

	دولار أمريكي
الموجودات	
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	15.358.049
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	30.391.803
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	1.438.642
تسهيلات ائتمانية مباشرة	140.034.105
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	1.222.845
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	11.479.401
ممتلكات ومعدات	7.763.243
موجودات أخرى	2.720.476
مجموع الموجودات	210.408.564
المطلوبات وحقوق الملكية	
المطلوبات	
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	27.963.319
ودائع العملاء وتأمينات نقدية	152.520.229
مخصصات متنوعة	699.128
مطلوبات أخرى	3.395.601
	184.578.277
حقوق الملكية	
رأس المال المدفوع	10.008.685
علاوة إصدار	15.813.723
أرباح مدورة	7.879
مجموع حقوق الملكية	25.830.287
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	210.408.564

3. السياسات المحاسبية

1.3 أسس الإعداد

تم إعداد القوائم المالية الموحدة للبنك كما في 31 كانون الأول 2016 وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ الكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل والإستثمارات العقارية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ إعداد القوائم المالية الموحدة.

إن الدولار الأمريكي هو عملة إظهار القوائم المالية الموحدة والذي يمثل العملة الأساس للبنك.

2.3 أسس توحيد القوائم المالية

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك وشركاته التابعة كما في 31 كانون الأول 2016. تتحقق السيطرة عند امتلاك البنك للحق، أو يكون معرض، لعوائد متغيرة ناتجة عن استثماره بالشركات المستثمر بها وأن يكون للبنك أيضاً القدرة على التأثير على هذه العوائد من خلال نفوذه في الشركات التابعة.

تتحقق سيطرة البنك على الشركات المستثمر فيها فقط إذا كان البنك لديه:

- النفوذ على الشركات المستثمر فيها (الحقوق القائمة تعطي البنك القدرة على توجيه نشاطات الشركات المستثمر فيها)
- عندما يكون البنك له القدرة والحق في التأثير على العوائد نتيجة سيطرته على الشركات المستثمر بها
- للبنك القدرة على التأثير على هذه العوائد من خلال نفوذه على هذه الشركات.

يقوم البنك بإعادة تقييم قدرته على السيطرة في الشركات المستثمر بها في حال وجود حقائق أو ظروف تدل على تغير في أحد العناصر الثلاث لإثبات السيطرة المذكورة أعلاه. يبدأ توحيد القوائم المالية للشركات التابعة عند حصول البنك على السيطرة وينتهي التوحيد عند فقدانه للسيطرة على شركاته التابعة. يتم إضافة الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف للشركات التابعة التي تم الاستحواذ عليها أو التي تم التخلص منها خلال السنة في القوائم المالية الموحدة من تاريخ الحصول على السيطرة وحتى تاريخ فقدانها. يتم تسجيل أثر التغير في نسبة الملكية في الشركات التابعة (دون فقدان السيطرة عليها) كمعاملات بين المالكين.

تم استبعاد كافة الأرصدة والمعاملات والأرباح والخسائر غير المتحققة الناتجة عن المعاملات بين البنك والشركات التابعة وتوزيعات الأرباح بالكامل.

3.3 التغييرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية للبنك كانت متفقة مع تلك التي تم استخدامها لإعداد القوائم المالية الموحدة كما في السنة السابقة باستثناء قيام البنك بتطبيق بعض التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية والتي أصبحت نافذة المفعول، لم ينتج عن تطبيق هذه التعديلات أي أثر على القوائم المالية الموحدة للبنك.

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية بعض المعايير والتعديلات والتي لا تزال غير نافذة المفعول ولم يتم تبنيها بعد من قبل البنك. إن المعايير التالية هي التي تتوقع إدارة البنك بأن يكون لتطبيقها، عند سريان مفعولها، أثر على المركز أو الأداء المالي أو حول افصاحات القوائم المالية الموحدة للبنك. سيتم تطبيق هذه المعايير عندما تصبح نافذة المفعول.

معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) الادوات المالية

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) «الادوات المالية» بكامل مراحله خلال تموز 2014، ويبين هذا المعيار المعالجة المحاسبية لتصنيف وقياس الموجودات المالية والمطلوبات المالية وبعض العقود لبيع أو شراء الادوات غير المالية. وقد تم إصدار هذا المعيار لاستبدال معيار المحاسبة الدولي رقم (39) «تصنيف وقياس الادوات المالية». قام البنك بتطبيق المرحلة الأولى من معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) كما صدرت خلال العام 2009، وكان التطبيق الأولي للمرحلة الأولى في 1 كانون الثاني 2012 وسيقوم البنك بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) الجديد بتاريخ التطبيق الالزامي في 1 كانون الثاني 2018 والذي سيكون له أثر على تصنيف وقياس الأدوات المالية.

معيار التقارير المالية الدولي رقم (15) الايرادات من العقود مع العملاء

يحدد معيار رقم (15) المعالجة المحاسبية لكل أنواع الإيرادات الناشئة من العقود مع العملاء، وينطبق هذا المعيار على جميع المنشآت التي تدخل في عقود لتوريد السلع والخدمات للعملاء باستثناء العقود الخاضعة لمعايير اخرى مثل معيار المحاسبة الدولي رقم (17) الايجارات.

يحل هذا المعيار بدلاً من المعايير والتفسيرات التالية:

- معيار المحاسبة الدولي رقم (11) عقود الإنشاء
- معيار المحاسبة الدولي رقم (18) الإيراد
- التفسير الصادر عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (13) برامج ولاء العملاء
- التفسير الصادر عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (15) اتفاقيات إنشاء العقارات
- التفسير الصادر عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (18) عمليات نقل الموجودات من العملاء
- التفسير الصادر عن لجنة تفسيرات المعايير رقم (31) الايراد – عمليات المقايضة التي تنطوي على خدمات اعلانية.

يجب تطبيق المعيار رقم (15) للفترات التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر.

معيار التقارير المالية الدولي رقم (16) عقود الايجار

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار معيار التقارير المالية الدولي رقم (16) "عقود الايجار" خلال كانون الثاني 2016 الذي يحدد مبادئ الاعتراف والقياس والعرض والافصاح عن عقود الايجار.

تشابه متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (16) بشكل جوهري المتطلبات المحاسبية للمؤجر في معيار المحاسبة الدولي رقم (17)، ووفقاً لذلك، يستمر المؤجر في تصنيف عقود الإيجار على أنها عقود إيجار تشغيلية أو عقود إيجار تمويلية، بحيث يقوم بمعالجة هذين النوعين من العقود بشكل مختلف. يتطلب معيار إعداد التقارير المالية الدولي رقم (16) من المستأجر أن يقوم بالإعتراف بالموجودات والمطلوبات لجميع عقود الإيجار التي تزيد مدتها عن 12 شهر، إلا إذا كان الاصل ذو قيمة منخفضة ويتطلب من المستأجر الإعتراف بحقه في إستخدام الأصل والمتمثل في الإعتراف بالأصل المستأجر والإلتزام الناتج المتمثل بدفعات الإيجار.

سيتم تطبيق هذه المعيار إعتباراً من 1 كانون الثاني 2019، مع السماح بالتطبيق المبكر.

4.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية

تحقق الإيرادات والإعتراف بالمصاريف

يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية باستثناء فوائد وعمولات التسهيلات والتمويلات الائتمانية المتعثرة.

يتم التحقق من ايرادات التمويلات والإستثمارات وفقاً لمبدأ الإستحقاق. يتم تسجيل العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها، ويتم الإعتراف بأرباح توزيعات الأسهم من الشركات المستثمر بها عند نشوء حق لاستلامها.

يتم الاعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق.

التسهيلات والتمويلات الائتمانية

يتم إدراج التسهيلات والتمويلات الائتمانية بالكلفة بعد تنزيل مخصص تدني التسهيلات والتمويلات الائتمانية والفوائد المعلقة.

يتم تكوين مخصص تدني التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة إذا تبين عدم إمكانية تحصيل المبالغ المستحقة للبنك وعندما يتوفر دليل موضوعي على أن حدثاً ما قد أثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية للتسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة وعندما يمكن تقدير هذا التدني، تسجل قيمة المخصص في قائمة الدخل الموحدة.

يتم تعليق الفوائد والعمولات والأرباح على التسهيلات والتمويلات الإئتمانية المتعثرة والمصنفة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

يتم شطب التسهيلات والتمويلات الائتمانية المعد لها مخصصات في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بتنزيلها من المخصص وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية ويتم تحويل أي فائض في المخصص، إن وجد، لقائمة الدخل الموحدة. يضاف المحصل من الديون السابق شطبها إلى الإيرادات.

يتم إستبعاد التسهيلات والتمويلات التي مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات والفوائد المعلقة والأرباح والمخصصات المتعلقة بها من القوائم المالية الموحدة للبنك وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

إستثمارات في موجودات مالية

يتم قيد الموجودات المالية عند الشراء بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء المباشرة، في حال عدم كونها موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة. لاحقاً للإعتراف المبدئي، يتم قيد جميع الموجودات المالية إما بالقيمة العادلة أو بالكلفة المطفأة، كما يلي:

موجودات مالية بالقيمة العادلة

هي أدوات الملكية والمشتقات المالية والتي يتم الاعتراف بها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، ويحق للمنشأة تصنيف أدوات الملكية غير المحتفظ بها لأغراض المتاجرة، باختيار لا يمكن التراجع عنه، من خلال بنود الدخل الشامل.

في حال تم اختيار تصنيف أدوات الملكية كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، فإنه يتم قيد التغير في القيمة العادلة في حساب خاص ضمن حقوق الملكية، وعند التخلص منها يتم قيد الأرباح أو الخسائر في حساب الأرباح المدورة مباشرة، ولا يتم قيدها في قائمة الدخل الموحدة.

يتم قيد أرباح توزيعات الأسهم من الاستثمار في أدوات الملكية في قائمة الدخل الموحدة عند نشوء الحق في استلامها.

موجودات مالية بالكلفة المطفأة

هي أدوات الدين التي يتوافر بها الشرطين التاليين:

- أن تكون أداة الدين متضمنة في نموذج أعمال يهدف إلى الإحتفاظ بأدوات الدّين لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية.
- أن تتضمن الشروط التعاقدية لأداة الدّين تواريخ محددة للتدفقات النقدية والتي تمثل فقط دفعات رأس المال والعوائد عليها.

وفي حال عدم توفر أحد الشرطين، أو كليهما، يتم تصنيف الأداة المالية كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. كما يتوفر للبنك الخيار بإعتماد تصنيف الأداة المالية كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل حتى لو توفرت الشروط المذكورة في حال أن يقلل هذا التصنيف أي إعتراف غير ثابت أو غير ملاءم.

لاحقاً للإعتراف المبدئي، يتم قيد أدوات الدّين بالكلفة المطفأة، بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية، بعد تنزيل خسائر التدني، إن وجدت. يتم قيد الصكوك الإسلامية عند الشراء بالكلفة. يقوم البنك بدراسة وجود أدلة على تدني القيمة الدفترية لهذه الموجودات المالية، وفي حال وجود هذه الأدلة يتم إحتساب وقيد مبلغ التدني في قائمة الدخل الموحدة. يتم قيد إيرادات الفوائد والأرباح من الموجودات المالية بالكلفة المطفأة في قائمة الدخل الموحدة.

إستبعاد الموجودات المالية

يتم استبعاد الموجودات المالية عند انتهاء الحق التعاقدي للإنتفاع من التدفقات النقدية لهذه الموجودات، أو عند تحويل الموجودات المالية وجميع المخاطر وعوائد الملكية إلى منشأة أخرى. في حال لم يقم البنك بتحويل أو إبقاء كل المخاطر والعوائد الأساسية وأبقت السيطرة على الأصول المحولة، يسجل البنك حصته المتبقية في الموجودات ويسجل المطلوبات بقيمة المبالغ المتوقع دفعها. إذا أبقى البنك كل المخاطر وعوائد الملكية لملكية الموجودات المالية المحولة، يستمر البنك في تسجيل الموجودات المالية.

قياس القيمة العادلة

يتم قياس القيمة العادلة للأدوات المالية مثل المشتقات والموجودات غير المالية كالاستثمارات العقارية في تاريخ القوائم المالية الموحدة. القيمة العادلة هي المقابل المالي لبيع موجودات أو سداد مطلوبات وذلك من خلال عملية منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية بيع الموجودات أو سداد المطلوبات إما في:

- سوق رئيسي للموجودات والمطلوبات.
- أو في حال غياب السوق الرئيسي، في سوق أكثر ملاءمة للموجودات والمطلوبات.

يجب أن يكون للبنك القدرة على الوصول للسوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملاءمة.

يتم قياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات باستخدام الفرضيات التي سيستخدمها المشاركين عند تسعير الموجودات والمطلوبات، على فرض أن المشاركين في السوق هدفهم تحقيق منافع اقتصادية.

يستخدم البنك أساليب التقييم المناسبة حسب الظروف التي توفر معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، وذلك من خلال زيادة استخدام معطيات ذات صلة يمكن ملاحظتها والتقليل من استخدام المعطيات التي لا يمكن ملاحظتها.

جميع الموجودات والمطلوبات التي تقاس بالقيمة العادلة والمصرح عنها في القوائم المالية الموحدة تصنف ضمن هرم القيمة العادلة، كما هو موضح أدناه:

المستوى الاول: باستخدام أسعار التداول لأدوات مالية مشابهة تماماً في أسواق مالية نشطة.

المستوى الثاني: باستخدام معطيات غير أسعار التداول ولكن يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى الثالث: باستخدام معطيات لا تستند لبيانات سوق يمكن ملاحظتها.

في نهاية كل فترة مالية يحدد البنك فيما إذا كانت هنالك عمليات نقل بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف (استناداً إلى أقل مستوى معطيات له اثر جوهري على قياس القيمة العادلة ككل) للموجودات والمطلوبات التي يتم الاعتراف بها في القوائم المالية الموحدة على أساس متكرر.

لغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قام البنك بتحديد شرائح من الموجودات والمطلوبات وفقاً لطبيعة وخصائص ومخاطر ومستوى القيمة العادلة لهذه الموجودات والمطلوبات.

التقـاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في القوائم المالية الموحدة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

الممتلكات والآلات والمعدات

تظهر الممتلكات والآلات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الإستهلاك المتراكم وخسائر التدني المتراكمة، إن وجدت. تشمل كلفة الممتلكات والآلات والمعدات الكلفة المتكبدة لإستبدال أي من مكونات الممتلكات والآلات والمعدات ومصاريف التمويل للمشاريع الإنشائية طويلة الأجل اذا تحققت شروط الإعتراف. يتم إثبات جميع النفقات الأخرى في قائمة الدخل الموحدة عند تحققها. لا يتم إستهلاك الأراضي. يتم إحتساب الإستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت وفقاً للعمر الانتاجي المتوقع كما يلي:

	العمر الإنتاجي (سنوات)
مباني وعقارات	50
أثاث ومعدات	17-6
أجهزة الحاسب الآلي	10-5
تحسينات المأجور	5
وسائل نقل	7

يتم شطب أي بند من بنود الممتلكات والآلات والمعدات وأي أجزاء جوهرية منها عند التخلص منها أو عند عدم وجود منفعة إقتصادية متوقعة من استخدام البند أو التخلص منه. يتم قيد أي ربح أو خسارة ناتجة عن شطب البند، والذي يمثل الفرق بين العائد من التخلص وصافي القيمة الدفترية للبند، في قائمة الدخل الموحدة.

تتم مراجعة القيم المتبقية لبنود الممتلكات والآلات والمعدات والأعمار الإنتاجية وطرق الإستهلاك في كل سنة مالية ويتم تعديلها لاحقاً، إن لزم الأمر.

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي الموحدة ضمن بند «موجودات أخرى» وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم تسجيل أي تدنٍ في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل الموحدة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم تسجيل الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل الموحدة إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

إستثمارات عقارية

يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لغرض الإيجار أو لأغراض الزيادة في قيمتها أو لكليهما كإستثمارات عقارية. تدرج الإستثمارات العقارية مبدئياً بالكلفة والتي تعد القيمة العادلة للمقابل المدفوع متضمنة تكاليف الشراء المتعلقة بالعقار. بعد الإثبات المبدئي يتم قياس جميع الإستثمارات العقارية بالقيمة العادلة ويتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة.

الموجودات غير الملموسة

الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الإندماج تقيد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها. أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الإندماج فيتم تسجيلها بالكلفة.

يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في قائمة الدخل الموحدة. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل الموحدة.

لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الدخل الموحدة في نفس الفترة.

يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية الموحدة. كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

تشمل الموجودات غير الملموسة أنظمة وبرامج الحاسب الآلي وحق الشهرة.

تقوم إدارة البنك بتقدير العمر الزمني لكل بند من بنود أنظمة وبرامج الحاسب الآلي حيث يتم إطفاء أنظمة وبرامج الحاسب الآلي بطريقة القسط الثابت على فترة 10 سنوات.

توحيد الأعمال وشهرة الشراء

يتم قيد عمليات توحيد الأعمال بإستخدام طريقة الإستحواذ. تمثل كلفة الإستحواذ مجموع القيمة العادلة للمقابل المالي المدفوع بتاريخ الإستحواذ وقيمة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركات المستحوذ عليها. عند أي توحيد للأعمال تقوم البنك بتقييم حصة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركة المستحوذ عليها بالقيمة العادلة. يتم الإعتراف بمصاريف الإستحواذ في قائمة الدخل الموحدة.

يقوم البنك عند الإستحواذ بتقدير وتصنيف الموجودات والمطلوبات المالية للشركة المستحوذ عليها وفقاً للشروط التعاقدية والظروف الإقتصادية بتاريخ الإستحواذ.

في حال توحيد الأعمال نتيجة الإستحواذ التدريجي، يتم قياس الإستثمار المصنف سابقاً للشركة المستحوذ عليها بالقيمة العادلة في تاريخ الإستحواذ. يتم قيد الفرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية للاستثمار المصنف سابقاً في قائمة الدخل الموحدة.

يتم إثبات الشهرة الناتجة عن شراء الشركات التابعة بالكلفة والتي تمثل الزيادة في المقابل المالي الذي تم تحويله عن حصة الشركة في صافي الموجودات والمطلوبات التي تم الحصول عليها من الشركة التابعة. إذا كان المقابل المالي أقل من القيمة العادلة لصافي الموجودات للشركة التابعة، يتم تسجيل الفرق كربح في قائمة الدخل الموحدة.

لاحقاً للإثبات المبدئي، يتم إثبات الشهرة بالكلفة بعد تنزيل أية خسائر تدنٍ متراكمة. لغرض إجراء دراسة حول وجود تدني في القيمة الدفترية للشهرة، يتم توزيع قيمة الشهرة بتاريخ الشراء على الوحدات، أو مجموعة الوحدات، المنتجة للنقد، والمتوقع أن تستفيد من عملية توحيد الأعمال، بغض النظر عن كون الموجودات والمطلوبات الأخرى للشركة قد تم توزيعها على هذه الوحدات أم لا.

إستثمار في شركات حليفة

يتم قيد الإستثمار في الشركات الحليفة في القوائم المالية الموحدة بإستخدام طريقة حقوق الملكية. الشركة الحليفة هي تلك التي يكون للبنك نفوذاً مؤثراً عليها وهو القدرة على المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر بها وليس التحكم بهذه السياسات.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يظهر الإستثمار في الشركات الحليفة في قائمة المركز المالي الموحدة بالكلفة، مضافاً إليه التغيرات اللاحقة في حصة البنك من صافي موجودات الشركات الحليفة. يتم قيد الشهرة الناتجة عن شراء الشركات الحليفة كجزء من القيمة الدفترية للإستثمارات فيها، حيث لا يتم إطفاء هذه الشهرة أو دراسة التدني في قيمتها بشكل منفصل.

يتم اظهار حصة البنك من صافي نتائج أعمال الشركات الحليفة في قائمة الدخل الموحدة. يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات بين البنك والشركات الحليفة وفقاً لنسبة ملكية البنك في الشركات الحليفة.

إن السنة المالية للشركات الحليفة هي ذات السنة المالية للبنك وعند الضرورة يقوم البنك بإجراء تعديلات لتتوافق السياسات المتبعة في الشركات الحليفة مع السياسات المحاسبية للبنك.

لاحقاً لإستخدام طريقة حقوق الملكية يقرر البنك ما إذا كان هناك ضرورة لقيد خسائر تدني إضافية على استثماراته في الشركات الحليفة. يقوم البنك في تاريخ القوائم المالية الموحدة بتحديد ما إذا كان هناك وجود لأدلة موضوعية تشير إلى تدني في قيمة الإستثمار في الشركات الحليفة. في حال وجود هذه الأدلة، يقوم البنك بإحتساب قيمة التدني والتي تمثل الفرق بين القيمة الدفترية للإستثمار والقيمة المتوقع إستردادها ويتم قيد هذا الفرق في قائمة الدخل الموحدة.

المخصصات

يتم الإعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك إلتزامات في تاريخ القوائم المالية الموحدة ناشئة عن أحداث سابقة وأن تسديد الإلتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يُعتمد عليه.

مخصص الضرائب

يقوم البنك باقتطاع مخصصات الضريبة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (12) وبموجب النسب الضريبية المقررة وفقاً للقوانين والأنظمة والتعليمات السارية المفعول في فلسطين والمرسوم الرئاسي الصادر في سنة 2007 الذي يعفي محافظات الجنوب (قطاع غزة) من الضرائب. وبالتالي فإن مخصص الضرائب لا يشمل نتائج أعمال فروع بنك فلسطين في قطاع غزة.

يقضي المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) الإعتراف بالفروقات الزمنية المؤقتة كما بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة، كضرائب مؤجلة، نتيجة لذلك قد يترتب على البنك قيد موجودات أو مطلوبات ضريبية مؤجلة.

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو خسائر متراكمة مقبولة ضريبياً أو بنوداً ليست خاضعة أو مقبولة التنزيل لأغراض ضريبية.

النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه من النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر وتشمل النقد والأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية بعد تنزيل ودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر وودائع البنوك والمؤسسات المصرفية والأرصدة مقيدة السحب.

معلومات القطاعات

يمثل قطاع الأعمال مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى.

يرتبط القطاع الجغرافي في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات.

يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة في تاريخ القوائم المالية الموحدة.

يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.

يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل الموحدة.

يتم تسجيل فروقات التحويل للموجودات والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة (مثل الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل) في قائمة الدخل الشامل الموحدة.

إستخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية الموحدة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الإلتزامات المحتملة. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في بنود الدخل الشامل الأخرى. وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إنّ التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وأن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

في إعتقاد إدارة البنك بأن تقديراتها ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة وهي كما يلي:

- يتم مراجعة مخصص تدني التسهيلات والتمويلات الائتمانية ضمن الأسس الموضوعة من قبل سلطة النقد الفلسطينية ووفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (93).
- تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة وغير الملموسة بشكل دوري لغايات إحتساب الاستهلاكات والإطفاءات السنوية إعتماداً على الحالة العامة لتلك الموجودات وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل، ويتم تسجيل خسارة التدني (إن وجدت) في قائمة الدخل الموحدة.
- يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من مصروف الضرائب وفقاً للأنظمة والقوانين في المناطق التي يعمل بها البنك والمعايير المحاسبية.
- تقوم الإدارة بمراجعة دورية للموجودات المالية والتي تظهر بالكلفة المطفأة لتقدير أي تدنٍ في قيمتها ويتم أخذ التدني في قائمة الدخل الموحدة للسنة.
- تعتمد الإدارة على تقديرات خبراء عقاريين في تقييم الإستثمارات العقارية.
- تم تحميل السنة المالية بما يخصها من مصروف مخصص تعويض نهاية الخدمة وفقاً لقانون العمل الفلسطيني وبما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.
- يتم التخصيص للقضايا المرفوعة على البنك لمواجهة أية إلتزامات قضائية إستناداً لرأي المستشار القانوني للبنك.

4. حصص مؤثرة في شركات تابعة

فيما يلي معلومات مالية عن شركات تابعة وغير مملوكة بالكامل لديها حصص جوهرية لجهات غير مسيطرة:

نسبة الملكية لجهات غير مسيطرة:

إسم الشركة	بلد المنشأ والأعمال	2016	2015
		٪	٪
البنك الإسلامي العربي	فلسطين	48.02	-
الوساطة	فلسطين	13	13
بال بي	فلسطين	15	15

حصص الجهات غير المسيطرة في الشركات التابعة الجوهرية:

	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
البنك الإسلامي العربي	35.911.146	-
الوساطة	572.653	646.370
بال بي	126.788	111.580
	36.610.587	757.950

الأرباح العائدة لجهات غير مسيطرة في الشركات التابعة الجوهرية:

	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
البنك الإسلامي العربي	2.002.404	-
الوساطة	52.688	74.870
بال بي	15.208	648
	2.070.300	75.518

فيما يلي ملخص لمعلومات مالية عن هذه الشركات التابعة قبل استبعاد الأرصدة والمعاملات مع البنك:

ملخص بيانات قائمة الدخل للسنة المنتهية في31 كانون الأول 2016:

	البنك الاسلامي العربي*	الوساطة	بال بي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الإيرادات	16.060.043	1.172.258	969.476
مصاريف إدارية وعامة	(11.496.432)	(748.270)	(717.069)
إستهلاكات واطفاءات	(1.114.883)	(63.200)	(153.387)
إيرادات أخرى	2.482.170	44.506	27.814
الربح قبل الضريبة	5.930.898	405.294	126.834
ضريبة الدخل	(1.760.961)	-	(25.448)
ربح السنة	4.169.937	405.294	101.386
بنود الدخل الشامل الأخرى للسنة	(346.584)	-	-
إجمالي الدخل الشامل للسنة	3.823.353	405.294	101.386

* تمثل بيانات قائمة الدخل للبنك الإسلامي العربي ملخص بيانات قائمة الدخل للفترة من تاريخ السيطرة في 29 نيسان 2016 وحتى 31 كانون الأول 2016 (إيضاح 2).

ملخص بيانات قائمة الدخل للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015:

	الوساطة	بال بي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الإيرادات	1.433.934	1.294.088
مصاريف إدارية وعامة	(802.372)	(1.218.807)
إستهلاكات	(64.263)	(146.283)
إيرادات أخرى	8.611	75.321
الربح قبل الضريبة	575.910	4.319
ضريبة الدخل	-	-
ربح السنة	575.910	4.319
بنود الدخل الشامل الأخرى للسنة	-	-
إجمالي الدخل الشامل للسنة	575.910	4.319

ملخص بيانات قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2016:

	البنك الاسلامي العربي	الوساطة	بال بي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
إجمالي الموجودات	791.442.161	8.350.925	1.145.947
إجمالي المطلوبات	(716.232.307)	(3.769.110)	(300.692)
مجموع حقوق الملكية	75.209.854	4.581.815	845.255
ويعود إلى:			
مساهمي البنك	39.298.708	4.009.162	718.467
لجهات غير مسيطرة	35.911.146	572.653	126.788
	75.209.854	4.581.815	845.255

ملخص بيانات قائمة المركز المالي كما 31 في كانون الأول 2015:

	الوساطة	بال بي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
إجمالي الموجودات	19.142.154	862.334
إجمالي المطلوبات	(13.965.633)	(118.465)
مجموع حقوق الملكية	5.176.521	743.869
ويعود إلى:		
مساهمي البنك	4.530.151	632.289
لجهات غير مسيطرة	646.370	111.580
	5.176.521	743.869

ملخص بيانات قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016:

	البنك الاسلامي العربي	الوساطة	بال بي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أنشطة التشغيل	(80.479.148)	(1.301.986)	413.110
أنشطة الإستثمار	(17.868.045)	(14.846)	(290.226)
أنشطة التمويل	55.791.552	(1.000.000)	-
(النقص) الزيادة في النقد والنقد المعادل	(42.555.641)	(2.316.832)	122.884

ملخص بيانات قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015:

	الوساطة	بال بي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أنشطة التشغيل	(1.748.994)	(39.917)
أنشطة الإستثمار	(64.922)	(95.310)
النقص في النقد والنقد المعادل	(1.813.916)	(135.227)

5. نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية

يشمل هذا البند ما يلي:

	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد في الصندوق	452.604.350	469.882.569
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية:		
حسابات جارية وتحت الطلب	46.987.100	14.376.858
ودائع تبادلية	18.025.388	-
متطلبات الإحتياطي الإلزامي النقدي	283.543.802	200.492.927
	801.160.640	684.752.354

يتعين على البنك وفقاً لتعميم سلطة النقد الفلسطينية رقم (2010/67) الاحتفاظ لدى سلطة النقد الفلسطينية بإحتياطي إلزامي نقدي بنسبة 9٪ من كافة ودائع العملاء. لا تعمل سلطة النقد الفلسطينية على دفع فوائد أو عوائد على هذه الاحتياطيات الإلزامية النقدية وبموجب التعليمات رقم (2012/2) يتم تخفيض قيمة الرصيد القائم للتسهيلات الممنوحة في مدينة القدس لبعض القطاعات قبل إحتساب الاحتياطي الإلزامي النقدي.

لا تدفع سلطة النقد الفلسطينية للبنوك أية فوائد أو عوائد على أرصدة الحسابات الجارية.

6.أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

يشمل هذا البند ما يلي:

	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
بنوك ومؤسسات مصرفية محلية:		
حسابات جارية	3.953.368	103.116
ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر فأقل	67.069.088	18.000.000
	71.022.456	18.103.116
بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية:		
حسابات جارية وتحت الطلب	326.888.547	126.003.791
ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر فأقل	160.798.152	131.540.050
ودائع تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر	53.326.710	43.724.000
	541.013.409	301.267.841
إستثمارات لدى بنوك إسلامية:		
إستثمارات تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر	3.000.000	-
إستثمارات تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر	8.322.642	-
	11.322.642	-
مخصص تدني إستثمارات لدى بنوك إسلامية	(2.300.000)	-
	9.022.642	-
	621.058.507	319.370.957

بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد أو عوائد كما في 31 كانون الأول 2016 و2015 مبلغ 330.828.659 دولار أمريكي ومبلغ 126.106.907 دولار أمريكي، على التوالي. كما تتضمن هذه الأرصدة ودائع تبادلية مع بنوك محلية بمبلغ 34.609.488 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2016.

بلغت الأرصدة مقيدة السحب كما في 31 كانون الأول 2016 و2015 مبلغ 1.132.110 دولار أمريكي.

7. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

يمثل هذا البند أسهم مدرجة في بورصة فلسطين بلغت قيمتها العادلة 10.117.262 دولار أمريكي و7.159.702 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2016 و2015، على التوالي.

8. تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة

يشمل هذا البند ما يلي:

	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أفراد		
قروض	584.282.723	403.501.225
حسابات جارية مدينة	1.139.516	4.543.822
بطاقات ائتمان	36.941.886	39.139.439
حسابات المكشوفين بالطلب	58.817.618	52.110.904
تمويلات	145.653.113	-
شركات ومؤسسات		
قروض	608.115.332	417.986.914
حسابات جارية مدينة	153.611.858	112.318.652
حسابات المكشوفين بالطلب	32.246.750	29.769.416
تمويلات	222.458.996	-
قطاع عام		
قروض	177.059.584	182.451.085
حسابات جارية مدينة	167.959.116	164.662.667
تمويلات	52.558.346	-
	2.240.844.838	1.406.484.124
فوائد وعمولات وأرباح معلقة	(6.638.986)	(5.158.202)
مخصص تدني تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	(20.742.087)	(12.520.481)
	2.213.463.765	1.388.805.441

فيما يلي ملخص الحركة على حساب الفوائد والعمولات والأرباح المعلقة خلال السنة:

	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	5.158.202	4.383.794
فوائد وأرباح معلقة محولة للبنك نتيجة إندماج أعمال	643.267	-
فوائد وأرباح معلقة خلال السنة	1.748.030	1.684.604
إسترداد فوائد معلقة	(424.156)	(396.682)
فوائد وأرباح معلقة محولة لتسهيلات وتمويلات مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	(23.832)	(71.650)
فوائد معلقة تم شطبها	(924.748)	(323.932)
أرباح معلقة محولة للإيرادات	(28.716)	-
فروقات عملة	490.939	(117.932)
الرصيد في نهاية السنة	6.638.986	5.158.202

فيما يلي ملخص الحركة على مخصص تدني التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة خلال السنة:

	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	12.520.481	10.007.223
مخصص تدني محول للبنك نتيجة إندماج أعمال	5.547.103	-
التخصيص خلال السنة	6.175.232	3.782.218
إسترداد مخصص تدني	(3.184.656)	(1.259.978)
إستبعاد مخصص تدني لتسهيلات وتمويلات مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	(102.928)	(98.141)
مخصص تم شطبه	(880.826)	(225.369)
فروقات عملة	658.132	314.528
الرصيد في نهاية السنة	20.742.087	12.520.481

فيما يلي ملخص الحركة على مخصص تدني التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة التي مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات:

	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	2.741.550	2.750.399
مخصص تدني محول للبنك نتيجة إندماج أعمال	7.579.676	-
الإضافات	102.928	98.141
إسترداد مخصص تدني تسهيلات	(16.013)	(14.854)
مخصص تم شطبه	(35.960)	(6.555)
فروقات عملة	212.213	(85.581)
الرصيد في نهاية السنة	10.584.394	2.741.550

تظهر القروض بالصافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة 9.611.210 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2016 مقابل 3.824.482 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2015. كما تظهر التمويلات الائتمانية المباشرة بالصافي بعد تنزيل الأرباح المؤجلة البالغة 45.239.146 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2016.

بلغ إجمالي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة المصنفة بعد تنزيل الفوائد والعمولات والأرباح المعلقة وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية كما في 31 كانون الأول 2016 مبلغ 68.624.649 دولار أمريكي أي ما نسبته (3.06٪) من إجمالي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات والأرباح المعلقة مقابل مبلغ 37.369.254 دولار أمريكي أي ما نسبته (2.66٪) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة كما في 31 كانون الأول 2015.

بلغت التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة المتعثرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات والأرباح المعلقة مبلغ 44.353.263 دولار أمريكي أي ما نسبته (1.99٪) من إجمالي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات والأرباح المعلقة كما في 31 كانون الأول 2016 مقابل مبلغ 22.880.355 دولار أمريكي أي ما نسبته (1.63٪) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة كما في31 كانون الأول 2015.

بناءً على تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2008/1) تم إستبعاد التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة المتعثرة والتي مضى على تعثرها اكثر من 6 سنوات من القوائم المالية الموحدة للبنك. بلغت الارصدة المستبعدة من القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2016 و2015 مبلغ 22.095.365 دولار أمريكي و4.704.492 دولار أمريكي كما بلغ رصيد المخصص والفوائد والأرباح المعلقة للحسابات المتعثرة مبلغ 20.942.781 دولار أمريكي و4.621.299 دولار أمريكي، على التوالي.

بلغت التسهيلات والتمويلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العام 397.577.046 دولار أمريكي أي ما نسبته (17.74٪) من إجمالي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2016 مقابل 347.113.752 دولار أمريكي أي ما نسبته (24.68٪) كما في 31 كانون الأول 2015.

بلغت التسهيلات والتمويلات الائتمانية للبنك الممنوحة بكفالة السلطة الوطنية الفلسطينية 5.408.824 دولار أمريكي أي ما نسبته (0.24٪) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2016 مقابل 6.432.631 دولار أمريكي أي ما نسبته (0.46٪) كما في 31 كانون الأول 2016.

بلغت القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات والتمويلات الائتمانية مبلغ 824.466.897 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2016 مقابل 440.998.181 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2015.

بلغت التسهيلات والتمويلات الائتمانية الممنوحة لغير المقيمين كما في 31 كانون 2016 و2015 مبلغ 14.213.660 دولار أمريكي و5.052.184 دولار أمريكي، على التوالي.

فيما يلي توزيع التسهيلات والتمويلات الائتمانية بعد تنزيل الفوائد والأرباح المعلقة حسب النشاط الاقتصادي للعملاء:

	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الصناعة	95.816.519	65.276.944
قطاع الخدمات	163.829.941	94.977.243
تجارة بالجملة والمفرق	348.712.071	188.343.111
العقارات والإنشاءات	451.483.149	100.840.281
النقل	3.587.760	1.325.902
الزراعة	38.783.399	7.711.117
السياحة	31.991.072	24.597.263
القطاع المالي	46.892.608	18.839.416
القطاع العام	397.577.046	347.110.123
سلع إستهلاكية	655.532.287	552.304.522
	2.234.205.852	1.401.325.922

يقوم البنك بمنح تسهيلات ائتمانية مضمونة من قبل موسسات ضمان القروض، فيما يلي توزيع هذه التسهيلات الائتمانية:

	31 كانون الأول 2016			
	المبلغ الممنوح	الرصيد القائم	تغطية الجهة الضامنة	الديون المتعثرة
نوع التسهيلات	دولار أمريكي	دولار أمريكي	٪	دولار أمريكي
مشاريع إنتاجية	15.493.746	8.658.241	70	1.311.498
قروض تشغيلية	23.265.260	15.247.851	60	632.594
قروض تنموية	28.109.751	19.904.031	50	2.109.962
مشاريع صغيرة ومتوسطة	8.884.952	6.379.741	100 - 35	36.687
	75.753.709	50.189.864		4.090.741

	31 كانون الأول 2015			
	المبلغ الممنوح	الرصيد القائم	تغطية الجهة الضامنة	الديون المتعثرة
نوع التسهيلات	دولار أمريكي	دولار أمريكي	٪	دولار أمريكي
مشاريع إنتاجية	14.763.243	8.662.714	70	678.694
قروض تشغيلية	17.115.639	13.461.620	60	222.929
قروض تنموية	17.258.963	14.653.901	50	-
مشاريع صغيرة ومتوسطة	6.398.973	5.188.500	100 - 35	89.734
	55.536.818	41.966.735		991.357

9.موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

تشمل الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ما يلي:

	أسهم مدرجة في أسواق مالية	محافظ استثمارية	موجودات مالية غير مدرجة في أسواق مالية	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
31 كانون الأول 2016				
محلي	10.952.627	1.390.108	4.777.725	17.120.460
أجنبي	19.797.932	-	267.755	20.065.687
	30.750.559	1.390.108	5.045.480	37.186.147
31 كانون الأول 2015				
محلي	5.212.844	1.105.082	225.397	6.543.323
أجنبي	17.804.852	-	-	17.804.852
	23.017.696	1.105.082	225.397	24.348.175

فيما يلي ملخص الحركة التي تمت على حساب إحتياطي القيمة العادلة:

	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	(3.109.880)	(4.797.893)
التغير في القيمة العادلة	3.152.619	1.676.967
إحتياطي القيمة العادلة لنتائج بيع موجودات مالية مثبتة مباشرة في الأرباح المدورة	(339.796)	11.046
الرصيد في نهاية السنة	(297.058)	(3.109.880)

10. موجودات مالية بالكلفة المطفأة

تشمل الموجودات المالية بالكلفة المطفأة ما يلي:

	أذونات خزينة حكومية	سندات مالية مدرجة في أسواق مالية	سندات مالية غير مدرجة في أسواق مالية	صكوك إسلامية	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
31 كانون الأول 2016					
محلي	6.543.115	-	3.900.000	-	10.443.115
أجنبي	78.875.707	147.463.846	-	20.000.000	246.339.553
	85.418.822	147.463.846	3.900.000	20.000.000	256.782.668
31 كانون الأول 2015					
محلي	-	-	14.900.000	-	14.900.000
أجنبي	90.213.330	148.703.577	-	-	238.916.907
	90.213.330	148.703.577	14.900.000	-	253.816.907

- تتراوح أسعار الفائدة على الموجودات المالية بالدولار الأمريكي بين 2.13 ٪ إلى 9٪.
- تتراوح أسعار الفائدة على الموجودات المالية بالدينار الأردني بين3.86٪ إلى6.49٪.
- يبلغ سعر الفائدة على الموجودات المالية باليورو 3.63٪.
- تتراوح أسعار الفائدة على الموجودات المالية بالجنيه الإسترليني بين 7.13٪ إلى 7.25٪.
- تتراوح أسعار الفائدة على الموجودات المالية بالدينار الكويتي بين 4.5٪ إلى 5.65٪.

تتضمن الموجودات المالية المحلية استثمار البنك في أذونات خزينة حكومية فلسطينية حسب تعميم سلطة النقد الفلسطينية رقم (2016/64) بحيث يكون الحد الأعلى لسعر الخصم على الأذونات الصادرة بعملة الشيكل 8٪ وعلى الأذونات الصادرة بعملة الدولار الأمريكي (ليبور6 شهور + 3٪) سنوياً.

تشمل الموجودات المالية إستثمار في صكوك إسلامية من الإمارات والبحرين وتركيا والكويت والسعودية وقطر وإندونيسا بعائد متوقع يتراوح بين 2.48٪ و10.5٪.

تتراوح فترات إستحقاق هذه الموجودات المالية لفترة تزيد عن شهر إلى عشر سنوات.

11. إستثمار في شركات حليفة

فيما يلي تفاصيل الإستثمار في الشركات الحليفة كما في 31 كانون الأول 2016 و2015:

		نسبة الملكية		رأس المال المكتتب	
		2016	2015	2016	2015
	بلد المنشأ	٪	٪	دولار أمريكي	دولار أمريكي
شركة البنك الإسلامي العربي *	فلسطين	-	21	-	13.869.325
شركة ابراج للتنمية والإستثمار **	فلسطين	21	21	4.546.341	4.542.102
الشركة الفلسطينية لنقل الأموال والمقتنيات الثمينة والخدمات المصرفية ***	فلسطين	30	30	459,698	364.928
				5.006.039	18.776.355

فيما يلي ملخص الحركة التي تمت على قيمة الاستثمار في شركات حليفة:

	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	18.776.355	18.692.906
الزيادة في الاستثمار في البنك الاسلامي العربي	24.208.435	50.000
حصة البنك من نتائج أعمال الشركات الحليفة	433.477	1.189.884
المحول إلى إستثمارات في شركات تابعة	(38.412.228)	-
توزيعات نقدية من شركات حليفة	-	(1.156.435)
الرصيد في نهاية السنة	5.006.039	18.776.355

* تأسست شركة البنك الإسلامي العربي المساهمة العامة المحدودة ومقرها الرئيسي في مدينة البيرة وباشرت نشاطها المصرفي في مطلع عام 1996 من خلال القيام بممارسة الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وذلك من خلال المركز الرئيسي بمدينة البيرة وفروعه المنتشرة في فلسطين. يتألف رأسمال البنك الإسلامي العربي المكتتب به من 50 مليون سهم بقيمة اسمية دولار أمريكي واحد للسهم. تم إعادة تصنيف إستثمار البنك في البنك الإسلامي العربي من إستثمار في شركة حليفة إلى إستثمار في شركة تابعة إبتداءً من تاريخ حصول البنك على حصة مسيطرة وتم توحيد قوائمه المالية مع القوائم المالية للبنك منذ ذلك التاريخ (إيضاح 2).

** تأسست شركة أبراج للتنمية والإستثمار في فلسطين عام 2008 ومن أهدافها القيام بأعمال الإنشاء والأنشطة العقارية التجارية بكافة أنواعها. يتألف رأسمال الشركة المكتتب به من 21.4 مليون سهم بقيمة اسمية دولار أمريكي واحد للسهم.

*** تأسست الشركة الفلسطينية لنقل الأموال والمقتنيات الثمينة والخدمات المصرفية في فلسطين سنة 2008 وتقوم بتقديم خدمات نقل النقود والمقتنيات الثمينة والأوراق التجارية داخل وخارج فلسطين. يتألف رأسمال الشركة المكتتب به من 1 مليون سهم بقيمة اسمية دولار أمريكي واحد للسهم.

يوضح الجدول التالي ملخص المعلومات المالية المتعلقة باستثمار البنك في شركاته الحليفة:

	البنك الإسلامي العربي *		أبراج		أمان	
	2016	2015	2016	2015	2016	2015
المركز المالي للشركات الحليفة	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
إجمالي الموجودات	-	650.593.114	35.873.598	37.730.540	1.798.559	1.144.102
إجمالي المطلوبات	-	(581.587.989)	(8.962.887)	(10.840.016)	(598.810)	(260.253)
حقوق الملكية	-	69.005.125	26.910.711	26.890.524	1.199.749	883.849
حصة البنك	-	14.491.076	5.651.249	5.647.010	359.925	220.962
القيمة الدفترية قبل التعديل	-	14.491.076	5.651.249	5.647.010	359.925	220.962
توزيعات أرباح نقدية	-	(840.692)	-	(315.743)	-	-
تعديلات	-	218.941	(1.104.908)	(789.165)	99.773	143.966
القيمة الدفترية بعد التعديل	-	13.869.325	4.546.341	4.542.102	459.698	364.928
الايرادات ونتائج الأعمال						
صافي الإيرادات	8.095.814	22.348.949	782.985	976.411	673.154	485.324
مصاريف تشغيلية وإدارية وعامة	(5.069.864)	(14.144.110)	(324.046)	(300.647)	(287.519)	(195.628)
إستهلاكات وإطفاءات	(495.066)	(1.394.147)	-	-	(18.244)	(27.496)
مصاريف تمويل	-	-	(424.719)	(347.276)	-	-
(مصاريف) إيرادات أخرى	-	-	24.703	(98.676)	20.509	7.190
الربح قبل الضريبة	2.530.884	6.810.692	58.923	229.812	387.900	269.390
مصروف الضريبة	(480.000)	(1.609.000)	(11.500)	(35.000)	(72.000)	(42.917)
صافي الربح للسنة بعد الضريبة	2.050.884	5.201.692	47.423	194.812	315.900	226.473
بنود الدخل الشامل	(458.180)	(47.572)	(27.236)	-	-	-
إجمالي الدخل الشامل	1.592.704	5.154.120	20.187	194.812	315.900	226.473
حصة البنك	334.468	1.092.355	4.239	40.911	94.770	56.618

* تمثل بيانات قائمة الدخل للبنك الإسلامي العربي ملخص بيانات قائمة الدخل للفترة من 1 كانون الثاني 2016 حتى تاريخ السيطرة في 29 نيسان 2016، (إيضاح 2).

12. إستثمارات عقارية

يمثل هذا البند إستثمارات عقارية ناتجة عن اندماج الاعمال (إيضاح 2). تظهر الإستثمارات العقارية بالقيمة العادلة ويتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة. فيما يلي تفاصيل الحركة التي تمت على الإستثمارات العقارية:

	2016
	دولار أمريكي
رصيد بداية السنة	15.097.245
إضافات خلال السنة	380.983
استبعادات خلال السنة	(649.965)
التغير في القيمة العادلة خلال السنة	1.076.303
رصيد نهاية السنة	15.904.566

13. ممتلكات وآلات ومعدات

2016	مباني وعقارات	أثاث ومعدات	أجهزة الحاسب الآلي	تحسينات المأجور	وسائل نقل	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الكلفة:						
الرصيد في بداية السنة	31.669.036	48.859.417	7.122.671	3.791.500	3.049.567	94.492.191
إندماج أعمال (إيضاح 2)	901.580	12.045.788	3.766.548	-	683.062	17.396.978
الإضافات	7.978.106	8.528.906	2.208.446	692.087	823.622	20.231.167
الاستبعادات	-	(354.464)	(234.258)	-	(514.989)	(1.103.711)
الرصيد في نهاية السنة	40.548.722	69.079.647	12.863.407	4.483.587	4.041.262	131.016.625
الإستهلاك المتراكم:						
الرصيد في بداية السنة	4.939.014	29.085.567	6.480.223	3.047.474	880.884	44.433.162
إندماج أعمال (إيضاح 2)	89.230	7.406.715	2.722.293	-	208.320	10.426.558
الاستهلاك للسنة	521.147	5.598.472	718.438	320.515	487.102	7.645.674
الاستبعادات	-	(252.117)	(229.023)	-	(328.038)	(809.178)
الرصيد في نهاية السنة	5.549.391	41.838.637	9.691.931	3.367.989	1.248.268	61.696.216
صافي القيمة الدفترية:						
31 كانون الأول 2016	34.999.331	27.241.010	3.171.476	1.115.598	2.792.994	69.320.409

2015	مباني وعقارات	أثاث ومعدات	أجهزة الحاسب الآلي	تحسينات المأجور	وسائل نقل	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الكلفة:						
الرصيد في بداية السنة	31.669.036	43.973.929	6.787.097	3.371.909	2.083.552	87.885.523
الإضافات	-	4.907.743	335.574	419.591	2.012.746	7.675.654
الاستبعادات	-	(22.255)	-	-	(1.046.731)	(1.068.986)
الرصيد في نهاية السنة	31.669.036	48.859.417	7.122.671	3.791.500	3.049.567	94.492.191
الإستهلاك المتراكم:						
الرصيد في بداية السنة	4.449.447	24.849.986	6.255.399	2.804.761	1.544.408	39.904.001
الاستهلاك للسنة	489.567	4.256.446	224.824	242.713	291.819	5.505.369
الاستبعادات	-	(20.865)	-	-	(955.343)	(976.208)
الرصيد في نهاية السنة	4.939.014	29.085.567	6.480.223	3.047.474	880.884	44.433.162
صافي القيمة الدفترية:						
31 كانون الأول 2015	26.730.022	19.773.850	642.448	744.026	2.168.683	50.059.029

تشمل المباني والعقارات أراضٍ مملوكة للبنك لممارسة أعماله المصرفية بقيمة دفترية 9.759.579 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2016 و2015.

تتضمن الممتلكات والآلات والمعدات بنود مستهلكة بالكامل ولا زالت تستخدم في عمليات البنك وتبلغ كلفتها مبلغ 23.206.798 دولار أمريكي ومبلغ 22.435.422 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2016 و2015، على التوالي.

14. مشاريع تحت التنفيذ

يشمل هذا البند أعمال إنشاء مبنى الإدارة العامة لبنك فلسطين في منطقة الإرسال وأعمال تشطيب وتوسيع وتحسينات مأجور لفروع البنك الجديدة، واعمال تشطيب وتوسيع وتحسينات مأجور للبنك الإسلامي العربي. فيما يلي الحركة على المشاريع تحت التنفيذ خلال السنة:

	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	2.982.306	2.272.393
إندماج أعمال (إيضاح 2)	1.111.073	-
إضافات	8.411.015	1.419.378
محول إلى ممتلكات وآلات ومعدات	(3.981.911)	(709.465)
الرصيد في نهاية السنة	8.522.483	2.982.306

إن الكلفة المتوقعة لاستكمال المشاريع تحت التنفيذ كما في 31 كانون الأول 2016 تقدر بمبلغ 11.489.352 دولار أمريكي.

15. موجودات غير ملموسة

يشمل هذا البند ما يلي:

	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
برامج الحاسب الآلي *	6.647.054	4.468.172
حق الشهرة – إيضاح (2)	3.774.558	-
	10.421.612	4.468.172

* فيما يلي الحركة على حساب برامج الحاسب الآلي خلال السنة:

	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	4.468.172	3.226.098
إندماج أعمال (إيضاح 2)	946.017	-
إضافات	2.240.190	1.802.339
إطفاءات	(1.007.325)	(560.265)
الرصيد في نهاية السنة	6.647.054	4.468.172

16. موجودات أخرى

يشمل هذا البند ما يلي:

	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
ذمم مدينة وسلف ومصاريف مؤقتة لشركات تابعة	23.973.781	16.045.467
شيكات مقاصة	20.324.729	17.125
دفعات مقدمة	9.446.902	4.928.305
مخزون قرطاسية ومطبوعات وأجهزة	2.839.713	3.116.210
فوائد وعمولات مستحقة	3.500.275	3.094.159
موجودات آلت ملكيتها وفاء لديون	1.626.928	-
موجودات ضريبية مؤجلة	1.850.698	-
حسابات مدينة أخرى	6.122.106	3.462.576
	69.685.132	30.663.842

17. ودائع سلطة النقد الفلسطينية

يشمل هذا البند ما يلي:

	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
ودائع لأجل تستحق خلال ثلاثة أشهر	290.987.536	58.989.649
ودائع تبادلية	18.000.000	-
	308.987.536	58.989.649

18. ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

يشمل هذا البند ما يلي:

	حسابات جارية وتحت الطلب	ودائع لأجل تستحق خلال ثلاثة أشهر	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
31 كانون الأول 2016			
محلي	-	68.187.057	68.187.057
أجنبي	144.918	20.893.324	21.038.242
	144.918	89.080.381	89.225.299
31 كانون الأول 2015			
محلي	3.841.352	40.460.948	44.302.300
أجنبي	1.711.300	55.260.008	56.971.308
	5.552.652	95.720.956	101.273.608

19. ودائع العملاء

	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
ودائع العملاء		
حسابات جارية وتحت الطلب	1.170.859.972	921.749.842
ودائع التوفير	724.488.449	628.727.190
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	678.535.366	596.235.861
حسابات مدينة – مؤقتاً دائنة	11.582.385	6.903.935
	2.585.466.172	2.153.616.828
-		
ودائع التوفير	290.343.642	-
ودائع لأجل	105.944.850	-
	396.288.492	-
	2.981.754.664	2.153.616.828

بلغت ودائع القطاع العام كما في 31 كانون الأول 2016 و2015 مبلغ 177.247.129 دولار أمريكي ومبلغ 224.550.291 دولار أمريكي أي ما نسبته 5.94٪ و10.43٪ من إجمالي الودائع، على التوالي.

بلغت قيمة الودائع التي لا تتقاضى فوائد أو يُستوفى عليها عوائد كما في 31 كانون الأول 2016 و2015 مبلغ 1.885.499.594 دولار أمريكي ومبلغ 1.533.802.688 دولار أمريكي أي ما نسبته 63.23٪ و71.22٪ من إجمالي الودائع، على التوالي.

بلغت قيمة الودائع الجامدة كما في 31 كانون الأول 2016 و2015 مبلغ 113.112.660 دولار أمريكي ومبلغ 90.689.846 دولار أمريكي أي ما نسبته 3.79٪ و4.21٪ من إجمالي الودائع، على التوالي.

بلغت قيمة الودائع المحجوزة كما في 31 كانون الأول 2016 و2015 مبلغ 17.834.132 دولار أمريكي ومبلغ 9.288.701 دولار أمريكي أي ما نسبته 0.60٪ و0.43٪ من إجمالي الودائع، على التوالي.

20. تأمينات نقدية

يشمل هذا البند تأمينات نقدية مقابل:

	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	114.912.392	45.286.207
تسهيلات وتمويلات ائتمانية غير مباشرة	30.069.651	32.975.274
أخرى	16.414.884	10.903.989
	161.396.927	89.165.470

21. قرض مساند

حصل البنك خلال السنة على قرض مساند بموجب اتفاقية تم توقيعها بتاريخ 20 حزيران 2016 مع مؤسسة التمويل الدولية بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي، ويسدد القرض بموجب هذه الاتفاقية على 10 أقساط نصف سنوية خلال مدة 10 سنوات منها 5 سنوات فترة سماح، ويستحق القسط الاول للقرض بتاريخ 15 كانون الأول 2021 ويستحق القسط الأخير بتاريخ 15 حزيران 2026. هذا ويستحق على القرض نسبة فائدة سنوية بمتوسط يعادل 7.52٪ تسدد على أساس نصف سنوي تبدأ بتاريخ 15 كانون الأول 2016. يقوم البنك ولأغراض احتساب كفاية رأس المال باحتساب القرض كجزء من الشريحة الثانية لرأسمال البنك وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية وارشادات بازل.

22. مخصصات متنوعة

	رصيد بداية السنة	إندماج أعمال	المكون خلال السنة	المستخدم خلال السنة	رصيد نهاية السنة
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
31 كانون الأول 2016					
تعويض نهاية الخدمة	20.212.328	2.763.605	4.757.463	(785.715)	26.947.681
مخصص قضايا	1.515.580	403.855	-	-	1.919.435
	21.727.908	3.167.460	4.757.463	(785.715)	28.867.116
31 كانون الأول 2015					
تعويض نهاية الخدمة	16.804.653	-	3.896.094	(488.419)	20.212.328
مخصص قضايا	1.515.580	-	-	-	1.515.580
	18.320.233	-	3.896.094	(488.419)	21.727.908

23. مخصصات الضرائب

لقد كانت الحركة على حساب مخصصات الضرائب خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016 و2015 كما يلي:

	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رصيد بداية السنة	2.926.053	1.027.063
مخصص ضرائب ناتج عن اندماج اعمال	1.145.602	-
إضافات	14.943.110	11.403.022
المسدد خلال السنة	(12.495.516)	(9.504.032)
رصيد نهاية السنة	6.519.249	2.926.053

فيما يلي تفاصيل مخصص الضرائب للسنة:

	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
المخصص المكون للسنة	15.744.337	12.131.582
خصومات ضريبية تشجيعية	(801.227)	(728.560)
مصروف الضرائب الظاهر في قائمة الدخل الموحدة للسنة	14.943.110	11.403.022

فيما يلي ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي للسنة:

	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الربح المحاسبي للبنك	67.999.090	54.570.455
تعديلات لغايات احتساب ضريبة القيمة المضافة	(15.117.009)	(13.466.097)
الدخل الخاضع لضريبة القيمة المضافة *	52.882.081	41.104.358
ضريبة القيمة المضافة	(7.294.080)	(5.669.567)
تعديلات لغايات احتساب ضريبة الدخل	(4.592.644)	(4.122.066)
الدخل الخاضع لضريبة الدخل	40.995.357	31.312.725
ضريبة الدخل	6.149.304	4.696.909
مجموع الضرائب المحتسبة	13.443.384	10.366.476
المخصص المكون خلال السنة	15.744.337	12.131.582
خصومات ضريبية تشجيعية	(801.227)	(728.560)
صافي مخصص الضرائب المكون من قبل البنك	14.943.110	11.403.022
نسبة الضريبة الفعلية	٪22	٪21

* يمثل هذا البند الدخل الخاضع للضرائب لفروع وعمليات بنك فلسطين التي تعمل في محافظات الشمال (مناطق الضفة الغربية) وذلك استناداً إلى المرسوم الرئاسي رقم (18) لسنة 2007 والخاص بإعفاء مكلفي الضرائب في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة) من الضرائب. حيث يتم توزيع ايرادات ومصروفات فروع البنك وفقاً لتقديرات محددة من قبل الإدارة. وبالتالي فإن مخصصات الضرائب المكونة لا تشمل ضرائب عن نتائج أعمال فروع بنك فلسطين في قطاع غزة. كما يشمل هذا البند الدخل الخاضع للضرائب للشركات التابعة.

لم يتوصل بنك فلسطين إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة عن نتائج أعماله للأعوام 2013 و2014 و2015، علماً بأن البنك كان قد قام بتقديم الاقرار الضريبي خلال المدة القانونية، ويتابع المستشار الضريبي اجراء التسوية النهائية مع دائرة الضريبة. إن المبالغ الفعلية للضرائب التي قد تدفع تعتمد على نتائج المخالصات النهائية مع الدوائر الضريبية.

بلغت نسبة الضريبة القانونية للدخل 15٪، كما بلغت نسبة ضريبة القيمة المضافة 16٪ وذلك كما في 31 كانون الأول 2016. استناداً لأحكام القرار بقانون رقم (4) لسنة 2014 بشأن تعديل القرار بقانون رقم (8) لسنة 2011 المتعلق بضريبة الدخل، فإن ضريبة الدخل على الأرباح الناجمة عن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة تستوفى بنسبة 10٪ من تلك الأرباح.

24. مطلوبات أخرى

يشمل هذا البند ما يلي:

	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
ضرائب مستحقة	8.802.828	8.070.302
شيكات بنكية مصدقة	20.057.166	7.303.894
ذمم عملاء شركات تابعة	2.423.733	12.582.992
أرصدة تحت التسوية مع سلطة النقد الفلسطينية	30.115.739	4.632.058
توزيعات أرباح نقدية غير مدفوعة	3.974.039	4.267.018
أمانات مؤقتة	4.277.895	4.290.190
فوائد مستحقة وغير مدفوعة	6.293.541	3.102.493
عائد أصحاب حسابات الإستثمار المطلق	448.600	-
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	1.062.857	990.000
مستحق لصندوق إدخار الموظفين*	833.187	601.056
مطلوبات ضريبة مؤجلة	1.894.634	-
أخرى	8.119.423	5.907.417
	88.303.642	51.747.420

قام البنك وفقاً لنظام صندوق إدخار الموظفين باقتطاع 5٪ شهرياً من الراتب الأساسي لكل موظف ويساهم البنك بنسبة مماثلة وذلك حتى 31 أيار 2015. بدايةً من 1 حزيران 2015 تم تعديل نظام الإدخار فيما يتعلق بمساهمة البنك لتصبح كما يلي:

- 5٪ للموظفين الذين أمضوا في الخدمة حتى أقل من خمس سنوات.
- 8٪ للموظفين الذين أمضوا في الخدمة من خمس سنوات حتى أقل من عشر سنوات.
- 10٪ للموظفين الذين أمضوا في الخدمة لفترة عشر سنوات فأكثر.

25. علاوة إصدار

أقرت الهيئة العامة غير العادية للبنك في جلستها التي انعقدت في 6 نيسان 2007 طرح 13 مليون سهم للإكتتاب الثانوي مقصوراً على مساهمي البنك فقط بقيمة إسمية مقدارها دولار أمريكي واحد للسهم وعلاوة إصدار بقيمة (0.05) دولار أمريكي للسهم، بمجموع علاوة إصدار قدرها 650.000 دولار أمريكي.

أقر مجلس إدارة البنك في جلسته التي انعقدت في 15 حزيران 2008 إدخال مؤسسة التمويل الدولية كشريك إستراتيجي للبنك بمساهمة 5٪ من رأس مال البنك أي ما يعادل 4.070.239 سهماً بقيمة إسمية مقدارها دولار أمريكي واحد للسهم وعلاوة إصدار بقيمة (2.06) دولار أمريكي للسهم الواحد، بمجموع علاوة إصدار قدرها 8.384.692 دولار أمريكي.

أقرت الهيئة العامة غير العادية للبنك بتاريخ 25 آذار 2016 على الإستحواذ على المحفظة البنكية للبنك التجاري الفلسطيني ونتج عن هذا الإستحواذ قيام بنك فلسطين باصدار 10.008.685 سهماً من اسهمه إلى مساهمي البنك التجاري الفلسطيني. بلغ سعر تداول سهم بنك فلسطين وقت اصدار هذه الأسهم ذات القيمة الأسمية دولار أمريكي واحد للسهم مبلغ 2.58 دولار لكل سهم مما نتج عنه علاوة إصدار قدرها 15.813.723 دولار أمريكي (إيضاح 2).

26. الإحتياطيات

الإحتياطي الإجباري

وفقاً لقانون الشركات وقانون المصارف يقتطع ما نسبته 10٪ من الأرباح الصافية سنوياً تخصص لحساب الإحتياطي الإجباري. لا يجوز وقف هذا الاقتطاع قبل أن يبلغ مجموع المبالغ المتجمعة لهذا الحساب ما يعادل رأسمال البنك. لا يجوز توزيع الإحتياطي الإجباري على المساهمين إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

الإحتياطي الإختياري

يمثل الإحتياطي الإختياري ما يتم إقتطاعه من قبل الشركات التابعة.

إحتياطي مخاطر مصرفية عامة

يمثل هذا البند قيمة الإحتياطي الذي تم اقتطاعه وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2015/8) بنسبة 1.5٪ من التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد طرح مخصص تدني التسهيلات الائتمانية والأرباح المعلقة و0.5٪ من التسهيلات الائتمانية غير المباشرة بعد طرح الشيكات برسم التحصيل والكفالات المقبولة والسحوبات المقبولة المكفولة المتعلقة بالاعتمادات الواردة والمشتقات المالية. لا يجوز استخدام أي جزء من هذا الاحتياطي أو تخفيضه على أي وجه إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

إحتياطي تقلبات دورية

يمثل هذا البند قيمة الإحتياطي الذي تم اقتطاعه وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2011/1) بنسبة 15٪ من الأرباح الصافية لتدعيم رأسمال البنك ولمواجهة المخاطر المحيطة بالعمل المصرفي. لا يجوز إستخدام أي جزء من إحتياطي التقلبات الدورية أو تخفيضه على أي وجه إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية. هذا وقد بلغ المتجمع في هذا الحساب ما يعادل 20٪ من رأسمال البنك خلال السنة وعليه تم وقف الإقتطاع.

27. توزيعات أرباح

أقرت الهيئة العامة للبنك في جلستها العادية التي انعقدت في 25 آذار 2016 توزيع أرباح بمبلغ 28.000.000 دولار أمريكي عن نتائج أعمال البنك لعام 2015 وذلك بواقع 10.000.000 دولار أمريكي كتوزيعات أسهم و18.000.000 دولار أمريكي أرباح نقدية على مساهمي البنك كلٌ بنسبة ما يملكه من أسهم البنك. كما قامت شركة الوساطة (شركة تابعة) بتوزيع ارباح خلال الفترة بمبلغ 1.000.000 دولار أمريكي حيث بلغت حصة الجهات غير المسيطرة من هذه الارباح مبلغ 126.405 دولار أمريكي.

أقرت الهيئة العامة للبنك في جلستها التي انعقدت في 24 نيسان 2015 توزيع أرباح بمبلغ 34.200.000 دولار أمريكي عن نتائج أعمال البنك لعام 2014 وذلك بواقع 15.000.000 دولار أمريكي كتوزيعات أسهم و19.200.000 دولار أمريكي أرباح نقدية على مساهمي البنك كلٌ بنسبة ما يملكه من أسهم البنك.

28. الفوائد الدائنة

يشمل هذا البند الفوائد الدائنة على الحسابات التالية:

	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
قروض	76.620.398	59.837.726
حسابات جارية مدينة	22.453.262	18.901.654
حسابات طلب مكشوفة	13.340.535	11.048.470
موجودات مالية	10.429.228	9.572.217
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	2.365.803	2.225.158
بطاقات الائتمان	3.837.602	3.720.353
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	2.936	2.664
	129.049.764	105.308.242

29. الفوائد المدينة

يشمل هذا البند فوائد وعوائد على الحسابات التالية:

	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
ودائع العملاء:		
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	22.169.198	16.177.836
ودائع التوفير	1.814.754	477.191
حسابات جارية وتحت الطلب	165.961	242.849
	24.149.913	16.897.876
ودائع سلطة النقد الفلسطينية	1.762.944	117.485
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	2.140.107	404.949
	28.052.964	17.420.310

30. صافي ايرادات التمويل والاستثمار

يمثل هذا البند صافي ايرادات التمويل والإستثمار للبنك الإسلامي العربي منذ تاريخ الإستحواذ، فيما يلي تفاصيل هذا البند:

	للفترة من 29 نيسان 2016 حتى 31 كانون الأول 2016
	دولار أمريكي
إيرادات عوائد تمويلات	15.327.022
عوائد إستثمارات	1.287.857
	16.614.879
ينزل: عائد اصحاب حسابات الاستثمار المطلق	(1.475.846)
حصة البنك من ايرادات التمويل والاستثمارات	15.139.033
عمولة البنك كمضارب من حساب الاستثمار المخصص	8.425
	15.147.458

31. صافي إيرادات العمولات

يشمل هذا البند عمولات مقابل ما يلي:

	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
عمولات دائنة:		
تسهيلات ائتمانية مباشرة	10.746.478	9.383.251
تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	3.811.808	3.803.751
عمولة رواتب	3.144.926	3.101.169
حوالات بنكية	4.372.288	3.999.518
شيكات	4.939.676	3.972.556
عمولة إدارة حساب	2.873.011	2.292.478
عمولات معاملات اسلامية	1.969.274	-
خدمات بنكية مختلفة	3.536.204	2.634.525
	35.393.665	29.187.248
ينزل: عمولات مدينة	(2.402.189)	(1.419.612)
	32.991.476	27.767.636

32. صافي أرباح موجودات مالية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
عوائد توزيعات موجودات مالية	1.946.681	1.704.136
خسائر بيع موجودات مالية بالكلفة المطفأة	(16.335)	-
خسائر غير متحققة من تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	(579.385)	(207.993)
عمولة إدارة إستثمارات	(634.996)	(835.678)
	715.965	660.465

33. إيرادات أخرى

	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رسوم إصدار بطاقات فيزا وماستركارد	5.730.975	4.820.282
إيجارات الصناديق الحديدية	134.281	120.890
أرباح بيع ممتلكات وآلات ومعدات	101.937	434.442
إيرادات تداول أسهم	1.023.089	1.401.662
متفرقة	3.408.579	3.382.284
	10.398.861	10.159.560

34. نفقات الموظفين

	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين	35.184.640	26.617.353
تعويض نهاية خدمة الموظفين	4.565.933	3.889.748
ضريبة القيمة المضافة على الرواتب	5.467.550	4.122.066
مكافآت وإكراميات	2.420.056	2.200.016
بدل ملابس	455.490	715.216
تنقلات	400.995	315.283
تدريب موظفين	742.304	644.245
تأمين ونفقات طبية	2.134.770	1.457.782
مساهمة البنك في صندوق إدخار الموظفين	1.349.170	881.116
	52.720.908	40.842.825

35. مصاريف تشغيلية أخرى

	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
مؤسسة ضمان الودائع*	7.447.100	5.530.547
دعاية وإعلان	5.241.520	4.481.536
مسؤولية إجتماعية **	3.474.588	3.118.544
بريد وفاكس وهاتف	3.378.364	2.074.208
قرطاسية ومطبوعات	1.718.842	1.417.780
صيانة وترميمات	3.524.814	2.523.470
الايجارات	2.709.847	1.670.524
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	1.062.856	990.000
كهرباء ومياه	1.373.992	1.139.022
مصاريف سفر وندوات	1.301.669	771.686
رسوم ترخيص	699.284	565.348
اشتراكات	1.044.498	660.312
محروقات	870.006	794.339
مصاريف مهنية	1.442.353	853.308
رسوم تأمين	1.268.172	1.139.316
مصاريف نقل النقد	1.004.398	1.074.897
مصاريف ضيافة وحفلات	401.461	344.407
مصاريف سيارات	164.777	121.469
طباعة دفاتر الشيكات	167.951	99.842
متفرقة	3.721.411	1.630.802
	42.017.903	31.001.357

*يتوجب على البنوك احتساب رسوم اشتراك سنوية لحساب مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية بنسبة 0.3٪ من إجمالي رصيد الودائع المحددة بموجب قرار بقانون رقم (7) لسنة 2013.

** يهتم بنك فلسطين بدعم مشاريع وأنشطة المسئولية الاجتماعية عبر المساهمة في تطوير عدة مجالات تتركز في قطاعات التعليم والشباب والابداع والرياضة والصحة والبيئة والثقافة والفنون والتنمية والشئون الاقتصادية وعلاقات المغتربين والمساعي الإنسانية وشؤون المرأة، وكما يعمل البنك على تشجيع موظفيه على العمل التطوعي من خلال المشاريع التنموية التي يقودها مع المؤسسات الشريكة والمبادرات الانسانية.

36. غرامات سلطة النقد الفلسطينية

يمثل هذا البند غرامة مفروضة من سلطة النقد الفلسطينية على البنك خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016 والبالغة 5.000 دولار أمريكي بسبب البدء بأعمال تجهيز مقر مستأجر للبنك لنقل بعض الدوائر إليه قبل الحصول على موافقة سلطة النقد الفلسطينية بما يخالف التعليمات رقم (2011/2).

37. النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه الظاهر في قائمة التدفقات النقدية الموحدة من المبالغ المبينة في قائمة المركز المالي الموحدة كما يلي:

	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	801.160.640	684.752.354
يضاف:		
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	621.058.507	319.370.957
	1.422.219.147	1.004.123.311
يُنزل:		
ودائع تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر	(53.326.710)	(43.724.000)
إستثمارات تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر	(8.322.642)	-
ودائع سلطة النقد الفلسطينية	(308.987.536)	(58.989.649)
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	(89.225.299)	(101.273.608)
متطلبات الإحتياطي الإلزامي النقدي	(283.543.802)	(200.492.927)
	678.813.158	599.643.127

38. الحصة الاساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
ربح السنة العائد إلى مساهمي البنك	50.985.680	43.091.915
	سهم	سهم
المتوسط المرجح لعدد الأسهم المكتتب بها خلال السنة	187.550.158	185.000.000
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة العائد إلى مساهمي البنك	0.27	0.23

39. معاملات مع جهات ذات علاقة

يعتبر البنك المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الادارة والإدارة العليا وأية شركات يسيطرون عليها أو لهم القدرة على التأثير بها كجهات ذات علاقة. تمت خلال السنة معاملات مع هذه الجهات تمثلت في ودائع وتسهيلات وتمويلات ائتمانية ممنوحة كما يلي:

2016	شركات حليفة	مساهمون رئيسيون	أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	أخرى*	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
بنود قائمة المركز المالي الموحدة:					
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	1.694.867	-	10.955.366	26.790.329	39.440.562
ودائع	30.002	-	26.755.003	3.017.954	29.802.959
قرض مساند	-	50.000.000	-	-	50.000.000
إلتزامات محتملة:					
كفالات	-	-	543.636	492.466	1.036.102
إعتمادات	-	-	-	107.780	107.780
سقوف غير مستغلة	-	-	1.011.631	8,126,305	9.137.936
بنود قائمة الدخل الموحدة:					
فوائد وعمولات مقبوضة	98.796	-	347.767	1.046.972	1.493.535
فوائد وعمولات مدفوعة	-	889.332	153.129	92.819	1.135.280

2015	شركات حليفة	أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	أخرى*	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
بنود قائمة المركز المالي الموحدة:				
تسهيلات ائتمانية مباشرة	2.162.043	6.166.891	19.168.121	27.497.055
ودائع	420	1.051.692	6.540.684	7.592.796
إلتزامات محتملة:				
كفالات	-	456.624	241.170	697.794
إعتمادات	-	111.814	43.855	155.669
سقوف غير مستغلة	-	1.388.771	8.726.440	10.115.211
بنود قائمة الدخل الموحدة:				
فوائد وعمولات مقبوضة	42.516	158.679	1.030.213	1.231.408
فوائد وعمولات مدفوعة	-	6.503	101.539	108.042

* يتضمن بند أخرى مدراء الفروع وموظفين من غير الادارة التنفيذية وأقاربهم ومساهمين غير رئيسيين (بنسبة مساهمة اقل من 5٪ من رأسمال البنك) وذلك حسب ما يتم الإفصاح عنه لسلطة النقد الفلسطينية.

- يشكل صافي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لجهات ذات علاقة كما في 31 كانون الأول 2016 و2015 ما نسبته 1.38٪ و 1.98٪ من صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة، على التوالي.
- يشكل صافي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لجهات ذات علاقة كما في 31 كانون الأول 2016 و2015 ما نسبته 7.97٪ و11.69٪ من قاعدة رأسمال البنك، على التوالي.
- تتراوح أسعار الفائدة على التسهيلات المباشرة بالدولار الأمريكي بين 1.8٪ إلى 14.4٪.
- تتراوح أسعار الفائدة على التسهيلات المباشرة بالشيقل الإسرائيلي بين 3٪ إلى 16٪.
- تتراوح أسعار الفائدة على التسهيلات المباشرة بالدينار الأردني بين 7.5٪ إلى 11٪.
- تتراوح أسعار الفائدة على الودائع بالدولار الأمريكي بين 0.75٪ إلى 1.25٪.

فيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) الإدارة العليا:

	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
المدير العام	800.231	788.641
حصة الإدارة العليا من الرواتب والمصاريف المتعلقة بها	2.473.494	1.691.582
حصة الإدارة العليا من مصروف تعويض نهاية الخدمة	274.270	273.033
مكافآت ومصاريف أعضاء مجلس الإدارة *	1.169.826	990.000

* يشمل هذا البند مكافآت أعضاء مجلس إدارة بنك فلسطين بمبلغ 990.000 دولار أمريكي لعام 2016. فيما يلي تفاصيل مكافآت أعضاء مجلس إدارة البنك لعامي 2016 و2015:

	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
هاشم هاني الشوا	100.125	104.823
فيصل غازي الشوا	100.125	93.178
هاني حسن نجم	100.125	104.823
ماهر جواد فرح	100.125	104.823
طارق الشكعة	100.125	104.823
محمد الحرباوي	100.125	104.823
جون خوري	100.125	104.823
عبد اللّه الغانم	100.125	104.823
لنـا أبو حجلة	100.125	104.823
طارق العقاد	88.875	58.238
	990.000	990.000

ينص بند (ت) من المادة رقم (56) من النظام الداخلي للبنك بتوزيع ما نسبته 5٪ من الأرباح الصافية السنوية لأعضاء مجلس الإدارة. بلغت نسبة المكافأة الفعلية لأعضاء مجلس الإدارة ما نسبته 1.87٪ و2.29٪ من ربح سنتي 2016 و2015، على التوالي.

40. القيمة العادلة للأدوات المالية

يمثل الجدول التالي مقارنة للقيم الدفترية والقيم العادلة للأدوات المالية كما في 31 كانون الأول 2016 و2015:

	القيمة الدفترية		القيمة العادلة	
	2016	2015	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات مالية				
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	801.160.640	684.752.354	801.160.640	684.752.354
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	621.058.507	319.370.957	621.058.507	319.370.957
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	10.117.262	7.159.702	10.117.262	7.159.702
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	2.213.463.765	1.388.805.441	2.213.463.765	1.388.805.441
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل:				
أسهم مدرجة	30.750.559	23.017.696	30.750.559	23.017.696
محافظ إستثمارية	1.390.108	1.105.082	1.390.108	1.105.082
أسهم غير مدرجة	5.045.480	225.397	5.045.480	225.397
موجودات مالية بالكلفة المطفأة:				
أذونات خزينة حكومية	85.418.822	90.213.330	85.543.706	90.213.330
سندات مدرجة	147.463.846	148.703.577	150.023.688	148.656.929
سندات غير مدرجة	3.900.000	14.900.000	3.900.000	14.900.000
صكوك إسلامية	20.000.000	-	20.000.000	-
موجودات مالية أخرى	52.588.202	21.602.202	52.588.202	21.602.202
مجموع الموجودات	3.992.357.191	2.699.855.738	3.995.041.917	2.699.809.090
مطلوبات مالية				
ودائع سلطة النقد الفلسطينية	308.987.536	58.989.649	308.987.536	58.989.649
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	89.225.299	101.273.608	89.225.299	101.273.608
ودائع العملاء	2.981.754.664	2.153.616.828	2.981.754.664	2.153.616.828
تأمينات نقدية	161.396.927	89.165.470	161.396.927	89.165.470
قرض مساند	50.000.000	-	50.000.000	-
مطلوبات مالية أخرى	77.606.180	43.677.118	77.606.180	43.677.118
مجموع المطلوبات	3.668.970.606	2.446.722.673	3.668.970.606	2.446.722.673

تم إظهار القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية وفقاً للقيم التي يمكن أن تتم بها عمليات التبادل بين جهات معنية بذلك، باستثناء عمليات البيع الإجبارية أو التصفية.

إن القيم العادلة للنقد وللأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية والموجودات المالية الأخرى وودائع سلطة النقد الفلسطينية وودائع البنوك والمؤسسات المصرفية وبعض ودائع العملاء والتأمينات النقدية والمطلوبات المالية الأخرى هي مقاربة بشكل كبير لقيمها الدفترية وذلك لكون تلك الأدوات ذات فترات سداد أو تحصيل قصيرة الأجل.

تم تقدير القيمة العادلة للبنود الخاضعة للفائدة من خلال خصم التدفقات النقدية المتوقعة باستخدام نفس أسعار الفائدة لبنود تحمل نفس الشروط وصفات المخاطر.

تم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل المدرجة في الأسواق المالية وفقاً لأسعار تداولها في تاريخ القوائم المالية الموحدة.

تم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل المدرجة في الأسواق المالية وفقاً لأسعار تداولها في تاريخ القوائم المالية الموحدة.

تم تحديد القيمة العادلة للوحدات في المحفظة الإستثمارية من خلال الرجوع إلى حصة البنك في صافي قيمة الموجودات للمحفظة التي تتضمن أدوات مالية متداولة.

تم تحديد القيمة العادلة للموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل غير المدرجة باستخدام طرق تقييم مناسبة.

تم تحديد القيمة العادلة للتسهيلات والتمويلات الائتمانية من خلال دراسة المتغيرات المختلفة مثل أسعار الفوائد أو الأرباح وعوامل المخاطر وقدرة المدين.

لا تختلف القيمة الدفترية للتسهيلات والتمويلات الائتمانية عن قيمتها العادلة كما في 31 كانون الأول 2016.

41. قياس القيمة العادلة

يستخدم البنك التسلسل التالي لتحديد والإفصاح عن القيم العادلة لأدواته المالية:

- المستوى الأول: بإستخدام أسعار التداول (غير المعدلة) لأدوات مالية مشابهة تماماً في أسواق مالية نشطة للأدوات المالية.
- المستوى الثاني: بإستخدام معطيات غير أسعار التداول ولكن يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: بإستخدام معطيات لا تستند لبيانات سوق يمكن ملاحظتها.

يمثل الجدول التالي التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة لموجودات البنك. فيما يلي الإفصاحات الكمية لقياس القيمة العادلة والتسلسل الهرمي للموجودات كما في 31 كانون الأول 2016:

			قياس القيمة العادلة بإستخدام		
	تاريخ التقييم	المجموع	أسعار التداول في اسواق مالية نشطة (المستوى الأول)	معطيات جوهرية يمكن ملاحظتها (المستوى الثاني)	معطيات جوهرية لا يمكن ملاحظتها (المستوى الثالث)
		دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات مالية بالقيمة العادلة:					
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل - مدرجة (ايضاح 7):	31 كانون الأول 2016	10.117.262	10.117.262	-	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (إيضاح 9):					
مدرجة	31 كانون الأول 2016	30.750.559	30.750.559	-	-
محافظ استثمارية	31 كانون الأول 2016	1.390.108	-	1.390.108	-
غير مدرجة	31 كانون الأول 2016	5.045.480	-	-	5.045.480

فيما يلي الإفصاحات الكمية لقياس القيمة العادلة والتسلسل الهرمي للموجودات كما في 31 كانون الأول 2015:

			قياس القيمة العادلة بإستخدام		
	تاريخ التقييم	المجموع	أسعار التداول في اسواق مالية نشطة (المستوى الأول)	معطيات جوهرية يمكن ملاحظتها (المستوى الثاني)	معطيات جوهرية لا يمكن ملاحظتها (المستوى الثالث)
		دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات مالية بالقيمة العادلة:					
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل - مدرجة (ايضاح 7):	31 كانون الأول 2015	7.159.702	7.159.702	-	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (إيضاح 9):					
مدرجة	31 كانون الأول 2015	23.017.696	23.017.696	-	-
محافظ استثمارية	31 كانون الأول 2015	1.105.082	-	1.105.082	-
غير مدرجة	31 كانون الأول 2015	225.397	-	-	225.397

لم يقم البنك بإجراء أي تحويلات بين المستويات المذكور أعلاه خلال العامين 2016 و2015.

42. التركز في الموجودات والمطلوبات

توزيع الموجودات والمطلوبات وبنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة طبقاً للتوزيع الجغرافي كما يلي:

	2016			2015		
حسب المناطق الجغرافية	موجودات	مطلوبات وحقوق الملكية	بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة	موجودات	مطلوبات وحقوق الملكية	بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
داخل فلسطين	3.287.974.279	4.047.590.983	402.555.657	2.222.165.011	2.728.231.932	318.551.424
اسرائيل	93.688.693	-	1.174.346	36.952.598	-	1.073.983
الأردن	324.173.213	5.122.399	14.735.589	216.715.650	1.711.300	13.476.243
أوروبا	220.977.891	15.007.259	20.377.270	138.913.643	25.608.190	18.635.770
أمريكا	39.327.022	50.000.000	602.608	26.897.004	-	551.107
دول أخرى	152,488,132	908.589	11.095.871	143.559.334	29.651.818	10.147.587
المجموع	4.118.629.230	4.118.629.230	450.541.341	2.785.203.240	2.785.203.240	362.436.114
حسب القطاع						
الأفراد	820.087.196	1.377.309.721	194.238.068	494.272.998	822.712.861	218.279.836
الشركات والمؤسسات والقطاع العام	1.393.376.569	1.816.901.527	255.543.973	894.532.443	1.423.237.989	144.156.278
خزينة	1.791.730.324	467.513.633	-	1.311.270.549	160.263.258	-
أخرى	113.435.141	456.904.349	759.300	85.127.250	378.989.132	-
المجموع	4.118.629.230	4.118.629.230	450.541.341	2.785.203.240	2.785.203.240	362.436.114

43. إدارة المخاطر

يقوم البنك بالإفصاح عن معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية الموحدة في تقييم طبيعة ودرجة المخاطر التي يتعرض لها البنك والناشئة عن الأدوات المالية كما بتاريخ القوائم المالية الموحدة وهي كما يلي:

إطار إدارة المخاطر

تتم إدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنك وقياسها ومراقبتها بشكل مستمر لتبقى في إطار الحدود المسموح بها، ونظراً لأهمية عملية إدارة المخاطر على أرباح البنك، يتم توزيع المهام والمسؤوليات الرقابية المرتبطة بهذه المخاطر على الموظفين.

عملية إدارة المخاطر

يعتبر مجلس إدارة البنك ولجنة إدارة المخاطر والتسهيلات مسؤولين عن تحديد ومراقبة المخاطر بالإضافة إلى وجود عدة جهات مسؤولة عن عملية إدارة مخاطر البنك في كافة مناطق تواجده.

لجنة إدارة المخاطر والتسهيلات

تقع مسؤولية تطوير إستراتيجية المخاطر وتطبيق المبادئ والأطر العامة والحدود المسموح بها على لجنة إدارة المخاطر والتسهيلات.

قياس المخاطر وأنظمة التقارير

تتم مراقبة المخاطر والسيطرة عليها من خلال مراقبة الحدود المسموح بها لكل نوع من أنواع المخاطر. تعكس هذه الحدود استراتيجية عمل البنك وعوامل السوق المختلفة المحيطة بالإضافة إلى مستوى المخاطر المقبول. يتم جمع المعلومات من الدوائر المختلفة وتحليلها للتعرف المبكر على المخاطر المتوقعة التي قد تنجم عنها. تعرض هذه المعلومات على مجلس إدارة البنك ولجنة ادارة المخاطر والتسهيلات والدوائر التنفيذية لإدارة المخاطر والتسهيلات.

المخاطر

يتبع البنك سياسات لإدارة المخاطر المختلفة ضمن إستراتيجية محددة وتتولى دوائر المخاطر رقابة وضبط المخاطر وإجراء التوزيع الاستراتيجي الأمثل لكل من الموجودات المالية والمطلوبات المالية، وتشمل هذه المخاطر مخاطر الائتمان ومخاطر السوق (مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات ومخاطر التغيير بأسعار الأسهم) ومخاطر السيولة.

أولاً: مخاطر الائتمان:

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز الطرف الآخر للأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك مما يؤدي إلى حدوث خسائر. يعمل البنك على إدارة مخاطر الائتمان من خلال إعداد دراسة تمويلية تتضمن التركيز على التدفق النقدي والسداد، ووضع سقوف لمبالغ التمويل (فرد أو مؤسسة) لكل قطاع وكل منطقة جغرافية، كذلك يعمل البنك على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل بإستمرار على تقييم الوضع الائتماني للعملاء، إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء.

التعرضات لمخاطر الائتمان

	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة		
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	348.556.290	214.869.785
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	621.058.507	319.370.957
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة:		
أفراد	818.736.739	494.272.998
شركات ومؤسسات	997.399.648	547.664.620
قطاع عام	397.327.378	346.867.823
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	256.782.668	253.816.907
موجودات أخرى	52.588.202	21.602.202
	3.492.449.432	2.198.465.292
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة		
كفالات	193.531.051	180.079.687
إعتمادات	21.743.186	19.981.010
قبولات	13.709.692	25.594.303
سقوف تسهيلات وتمويلات غير مستغلة	221.557.412	136.781.114
	450.541.341	362.436.114

التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر

تتوزع التسهيلات الائتمانية والتمويلات المباشرة حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:

	31 كانون الأول 2016			
	الأفراد	الشركات والمؤسسات	القطاع العام	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
متدنية المخاطر	111.962.198	132.658.156	397.317.225	641.937.579
مقبولة المخاطر	695.796.414	827.847.210	-	1.523.643.624
منها مستحقة:				
لغاية 30 يوم	9.038.933	24.402.431	11.107.921	44.549.285
تحت المراقبة	7.121.132	17.150.254	-	24.271.386
غير عاملة:				
دون المستوى	3.225.218	5.129.707	-	8.354.925
مشكوك فيها	8.729.894	33.647.609	259.821	42.637.324
المجموع	826.834.856	1.016.432.936	397.577.046	2.240.844.838
فوائد وعمولات وأرباح معلقة	(1.257.815)	(5.381.171)	-	(6.638.986)
مخصص تدني التسهيلات	(6.840.302)	(13.652.117)	(249.668)	(20.742.087)
	818.736.739	997.399.648	397.327.378	2.213.463.765

	31 كانون الأول 2015			
	الأفراد	الشركات والمؤسسات	القطاع العام	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
متدنية المخاطر	4.470.297	92.961.509	346.857.670	444.289.476
مقبولة المخاطر	484.268.569	435.398.623	-	919.667.192
منها مستحقة:				
لغاية 30 يوم	12.974.994	16.546.015	885.261	30.406.270
تحت المراقبة	3.162.250	11.326.649	-	14.488.899
غير عاملة:				
دون المستوى	2.071.812	1.519.424	-	3.591.236
مشكوك فيها	5.322.462	18.868.777	256.082	24.447.321
المجموع	499.295.390	560.074.982	347.113.752	1.406.484.124
فوائد وعمولات معلقة	(774.816)	(4.379.757)	(3.629)	(5.158.202)
مخصص تدني التسهيلات	(4.247.576)	(8.030.605)	(242.300)	(12.520.481)
	494.272.998	547.664.620	346.867.823	1.388.805.441

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات والتمويلات الائتمانية:

	31 كانون الأول 2016			
	الأفراد	الشركات والمؤسسات	القطاع العام	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الضمانات مقابل:				
متدنية المخاطر	57.299.721	101.711.588	356.306	159.367.615
مقبولة المخاطر	108.291.479	527.525.841	-	635.817.320
تحت المراقبة	3.509.797	10.366.259	-	13.876.056
غير عاملة:				
دون المستوى	574.494	1.481.890	-	2.056.384
مشكوك فيها	1.064.206	12.275.163	10.153	13.349.522
المجموع	170.739.697	653.360.741	366.459	824.466.897
تشمل:				
تأمينات نقدية	21.497.533	88.750.096	317.309	110.564.938
معادن ثمينة	234.274	639.866	-	874.140
أسهم متداولة	379.520	22.473.554	-	22.853.074
سيارات وآليات	46.369.210	28.845.945	49.150	75.264.305
عقارات	102.259.160	512.651.280	-	614.910.440
	170.739.697	653.360.741	366.459	824.466.897

	31 كانون الأول 2015			
	الأفراد	الشركات والمؤسسات	القطاع العام	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الضمانات مقابل:				
متدنية المخاطر	2.773.817	73.754.374	-	76.528.191
مقبولة المخاطر	18.321.290	335.054.579	-	353.375.869
تحت المراقبة	410.217	3.582.883	-	3.993.100
غير عاملة:				
دون المستوى	929.197	524.493	-	1.453.690
مشكوك فيها	3.595.948	2.041.230	10.153	5.647.331
المجموع	26.030.469	414.957.559	10.153	440.998.181
تشمل:				
تأمينات نقدية	2.741.569	42.534.485	10.153	45.286.207
معادن ثمينة	253.595	477.719	-	731.314
أسهم متداولة	88.506	7.896.112	-	7.984.618
سيارات وآليات	5.703.302	18.775.174	-	24.478.476
عقارات	17.243.497	345.274.069	-	362.517.566
	26.030.469	414.957.559	10.153	440.998.181

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي كما يلي:

2016	داخل فلسطين	دول عربية	إسرائيل	أوروبا	أمريكا	أخرى	إجمالي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	348.556.290	-	-	-	-	-	348.556.290
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	71.022.456	173.047.691	93.668.642	190.731.933	16.302.216	76.285.569	621.058.507
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	2.199.250.105	8.905.070	20.051	5.144.765	142.369	1.405	2.213.463.765
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	10.443.115	121.854.765	-	25.101.193	22.882.437	76.501.158	256.782.668
موجودات مالية أخرى	52.588.202	-	-	-	-	-	52.588.202
كما في 31 كانون الأول 2016	2.681.860.168	303.807.526	93.688.693	220.977.891	39.327.022	152.788.132	3.492.449.432
كما في 31 كانون الأول 2015	1.653.228.360	198.914.353	36.952.598	138.913.643	26.897.004	143.559.334	2.198.465.292

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي كما يلي:

2016	مالي	صناعة	تجارة	عقاري	أوراق مالية	قطاع عام	أخرى	إجمالي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	348.556.290	-	-	-	-	-	-	348.556.290
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	621.058.507	-	-	-	-	-	-	621.058.507
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	53.607.779	94.577.882	334.240.142	449.832.709	482.518	397.327.378	883.395.357	2.213.463.765
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	64.866.804	3.900.000	-	-	98.844.423	-	89.171.441	256.782.668
موجودات مالية أخرى	-	-	-	-	-	-	52.588.202	52.588.202
كما في 31 كانون الأول 2016	1.088.089.380	98.477.882	334.240.142	449.832.709	99.326.941	397.327.378	1.025.155.000	3.492.449.432
كما في 31 كانون الأول 2015	631.927.995	68.404.742	184.650.524	99.334.288	105.234.825	346.867.823	762.045.095	2.198.465.292

ثانياً: مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق عن التقلبات في أسعار الفوائد وأسعار صرف العملات وأسعار الأسهم. يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لقيمة المخاطر المقبولة ويتم مراقبة ذلك من قبل إدارة البنك بشكل دوري.

مخاطر أسعار الفائدة

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن إحتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الأدوات المالية، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات من خلال إستراتيجية إدارة المخاطر.

يتم مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات بشكل دوري كما يتم متابعة كلفة الأموال الفعلية واتخاذ القرارات المناسبة بخصوص التسعير إستناداً للأسعار السائدة.

إن أثر النقص المتوقع في أسعار الفائدة مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه:

	2016		2015	
العملة	الزيادة في سعر الفائدة (نقطة أساس)	حساسية إيراد الفائدة (قائمة الدخل الموحدة) دولار أمريكي	الزيادة في سعر الفائدة (نقطة أساس)	حساسية إيراد الفائدة (قائمة الدخل الموحدة) دولار أمريكي
دولار أمريكي	10	732.660	10	727.161
دينار أردني	10	168.063	10	127.958
شيقل إسرائيلي	10	288.164	10	162.444
عملات اخرى	10	9.796	10	35.212

فجوة إعادة تسعير الفائدة

31 كانون الأول 2016

	فجوة اعادة تسعير الفائـــدة						
	شهر فأقل	أكثر من شهر إلى 3 شهور	أكثر من 3 شهور إلى 6 شهور	أكثر من 6 شهور حتى سنة	أكثر من سنة	عناصر بدون فائدة	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات							
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	-	-	-	-	-	801.160.640	801.160.640
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	212.419.720	14.034.667	19.870.200	18.824.400	1.132.110	354.777.410	621.058.507
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	-	10.117.262	10.117.262
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	584.746.167	91.899.274	136.959.602	402.441.226	577.722.584	419.694.912	2.213.463.765
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	-	-	-	-	-	37.186.147	37.186.147
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	6.476.307	6.222.159	7.470.344	12.889.967	203.723.891	20.000.000	256.782.668
إستثمار في شركات حليفة	-	-	-	-	-	5.006.039	5.006.039
إستثمارات عقارية	-	-	-	-	-	15.904.566	15.904.566
ممتلكات وآلات ومعدات	-	-	-	-	-	69.320.409	69.320.409
مشاريع تحت التنفيذ	-	-	-	-	-	8.522.483	8.522.483
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	10.421.612	10.421.612
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	69.685.132	69.685.132
مجموع الموجودات	803.642.194	112.156.100	164.300.146	434.155.593	782.578.585	1.821.796.612	4.118.629.230
مطلوبات							
ودائع سلطة النقد الفلسطينية	215.005.416	-	-	-	75.982.120	18.000.000	308.987.536
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	39.312.448	15.000.000	-	-	-	34.912.851	89.225.299
ودائع العملاء	246.158.423	129.460.965	73.700.650	146.070.876	107.459.173	2.278.904.577	2.981.754.664
تأمينات نقدية	-	-	-	-	-	161.396.927	161.396.927
قرض مساند	-	-	-	-	50.000.000	-	50.000.000
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	28.867.116	28.867.116
مخصصات الضرائب	-	-	-	-	-	6.519.249	6.519.249
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	88.303.642	88.303.642
مجموع المطلوبات	500.476.287	144.460.965	73.700.650	146.070.876	233.441.293	2.616.904.362	3.715.054.433

حقوق الملكية						
رأس المال المدفوع	-	-	-	-	-	195.008.685
علاوة إصدار	-	-	-	-	-	24.848.415
إحتياطي إجباري	-	-	-	-	-	41.431.505
إحتياطي إختياري	-	-	-	-	-	246.052
إحتياطي مخاطر مصرفية عامة	-	-	-	-	-	30.553.490
إحتياطي تقلبات دورية	-	-	-	-	-	39.001.737
إحتياطي القيمة العادلة	-	-	-	-	-	(297.057)
أرباح مدورة	-	-	-	-	-	36.171.383
حقوق ملكية مساهمي البنك	-	-	-	-	-	366.964.210
حقوق جهات غير مسيطرة	-	-	-	-	-	36.610.587
مجموع حقوق الملكية	-	-	-	-	-	403.574.797
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	500.476.287	144.460.965	73.700.650	146.070.876	233.441.293	4.118.629.230
فجوة إعادة تسعير الفائدة	303.165.907	(32.304.865)	90.599.496	288.084.717	549.137.292	(1.198.682.547)
الفجوة التراكمية	303.165.907	270.861.042	361.460.538	649.545.255	1.198.682.547	-

31 كانون الأول 2015

	فجوة اعادة تسعير الفائـــدة					
	شهر فأقل	أكثر من شهر إلى 3 شهور	أكثر من 3 شهور إلى 6 شهور	أكثر من 6 شهور حتى سنة	أكثر من سنة	عناصر بدون فائدة	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
مجموع الموجودات	434.951.694	96.598.582	144.249.543	421.189.223	738.897.356	949.316.842	2.785.203.240
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	340.236.010	186.612.411	48.394.719	113.007.443	94.861.257	2.002.091.400	2.785.203.240
فجوة إعادة تسعير الفائدة	94.715.684	(90.013.829)	95.854.824	308.181.780	644.036.099	(1.052.774.558)	-
الفجوة التراكمية	94.715.684	4.701.855	100.556.679	408.738.459	1.052.774.558	-	-

مخاطر العملات

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية. يعتبر الدولار الأمريكي عملة الأساس للبنك. يقوم مجلس الإدارة بتحديد العملات المقبول أخذ مراكز بها ووضع حدود للمركز المالي لكل عملة لدى البنك سنوياً. يتم مراقبة مركز العملات الأجنبية بشكل يومي بحيث يتم التحقق من عدم وجود أية تجاوزات في هذه المراكز قد تؤدي إلى تحمل البنك لمخاطر أعلى من المستوى المقبول، كما يتم إتباع استراتيجيات للتحوط وللتأكد من الاحتفاظ بمركز العملات الأجنبية ضمن الحدود المعتمدة.

إن سعر صرف الدولار الأمريكي مربوط بسعر ثابت مع الدينار الأردني وبالتالي فإن أثر مخاطر التغير في سعر الدينار الأردني غير جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك.

إن أثر النقص المتوقع في أسعار العملات مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه:

مخاطر التغير بأسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم. إن أثر النقص المتوقع في أسعار الأسهم مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه:

		2016		2015	
المؤشر	الزيادة في المؤشر	الأثر على قائمة الدخل الموحدة	الأثر على حقوق الملكية	الأثر على قائمة الدخل الموحدة	الأثر على حقوق الملكية
	(٪)	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
بورصة فلسطين	10	1.011.726	1.095.263	715.970	521.284
أسواق مالية خارجية	10	-	1.979.793	-	1.780.485

ثالثاً: مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم للوفاء بإلتزاماته في تواريخ استحقاقها، وللحد من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات والمطلوبات ومواءمة آجالها والاحتفاظ برصيد كافٍ من النقد وما في حكمه.

حقوق الملكية						
رأس المال المدفوع	-	-	-	-	-	195.008.685
علاوة إصدار	-	-	-	-	-	24.848.415
إحتياطي إجباري	-	-	-	-	-	41.431.505
إحتياطي إختياري	-	-	-	-	-	246.052
إحتياطي مخاطر مصرفية عامة	-	-	-	-	-	30.553.490
إحتياطي تقلبات دورية	-	-	-	-	-	39.001.737
إحتياطي القيمة العادلة	-	-	-	-	-	(297.057)
أرباح مدورة	-	-	-	-	-	36.171.383
حقوق ملكية مساهمي البنك	-	-	-	-	-	366.964.210
حقوق جهات غير مسيطرة	-	-	-	-	-	36.610.587
مجموع حقوق الملكية	-	-	-	-	-	403.574.797
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	500.476.287	144.460.965	73.700.650	146.070.876	233.441.293	4.118.629.230
فجوة إعادة تسعير الفائدة	303.165.907	(32.304.865)	90.599.496	288.084.717	549.137.292	(1.198.682.547)	-
الفجوة التراكمية	303.165.907	270.861.042	361.460.538	649.545.255	1.198.682.547	-	-

31 كانون الأول 2015

	فجوة اعادة تسعير الفائـــدة					
	شهر فأقل	أكثر من شهر إلى 3 شهور	أكثر من 3 شهور إلى 6 شهور	أكثر من 6 شهور حتى سنة	أكثر من سنة	عناصر بدون فائدة	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
مجموع الموجودات	434.951.694	96.598.582	144.249.543	421.189.223	738.897.356	949.316.842	2.785.203.240
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	340.236.010	186.612.411	48.394.719	113.007.443	94.861.257	2.002.091.400	2.785.203.240
فجوة إعادة تسعير الفائدة	94.715.684	(90.013.829)	95.854.824	308.181.780	644.036.099	(1.052.774.558)	-
الفجوة التراكمية	94.715.684	4.701.855	100.556.679	408.738.459	1.052.774.558	-	-

مخاطر العملات

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية. يعتبر الدولار الأمريكي عملة الأساس للبنك. يقوم مجلس الإدارة بتحديد العملات المقبول أخذ مراكز بها ووضع حدود للمركز المالي لكل عملة لدى البنك سنوياً. يتم مراقبة مركز العملات الأجنبية بشكل يومي بحيث يتم التحقق من عدم وجود أية تجاوزات في هذه المراكز قد تؤدي إلى تحمل البنك لمخاطر أعلى من المستوى المقبول، كما يتم إتباع استراتيجيات للتحوط وللتأكد من الاحتفاظ بمركز العملات الأجنبية ضمن الحدود المعتمدة.

إن سعر صرف الدولار الأمريكي مربوط بسعر ثابت مع الدينار الأردني وبالتالي فإن أثر مخاطر التغير في سعر الدينار الأردني غير جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك.

إن أثر النقص المتوقع في أسعار العملات مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه:

مخاطر التغير بأسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم. إن أثر النقص المتوقع في أسعار الأسهم مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه:

		2016		2015	
المؤشر	الزيادة في المؤشر	الأثر على قائمة الدخل الموحدة	الأثر على حقوق الملكية	الأثر على قائمة الدخل الموحدة	الأثر على حقوق الملكية
	(٪)	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
بورصة فلسطين	10	1.011.726	1.095.263	715.970	521.284
أسواق مالية خارجية	10	-	1.979.793	-	1.780.485

ثالثاً: مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم للوفاء بإلتزاماته في تواريخ استحقاقها، وللحد من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات والمطلوبات ومواءمة آجالها والاحتفاظ برصيد كافٍ من النقد وما في حكمه.

حقوق الملكية						
رأس المال المدفوع	-	-	-	-	-	195.008.685
علاوة إصدار	-	-	-	-	-	24.848.415
إحتياطي إجباري	-	-	-	-	-	41.431.505
إحتياطي إختياري	-	-	-	-	-	246.052
إحتياطي مخاطر مصرفية عامة	-	-	-	-	-	30.553.490
إحتياطي تقلبات دورية	-	-	-	-	-	39.001.737
إحتياطي القيمة العادلة	-	-	-	-	-	(297.057)
أرباح مدورة	-	-	-	-	-	36.171.383
حقوق ملكية مساهمي البنك	-	-	-	-	-	366.964.210
حقوق جهات غير مسيطرة	-	-	-	-	-	36.610.587
مجموع حقوق الملكية	-	-	-	-	-	403.574.797
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	500.476.287	144.460.965	73.700.650	146.070.876	233.441.293	4.118.629.230
فجوة إعادة تسعير الفائدة	303.165.907	(32.304.865)	90.599.496	288.084.717	549.137.292	(1.198.682.547)	-
الفجوة التراكمية	303.165.907	270.861.042	361.460.538	649.545.255	1.198.682.547	-	-

31 كانون الأول 2015

	فجوة اعادة تسعير الفائـــدة					
	شهر فأقل	أكثر من شهر إلى 3 شهور	أكثر من 3 شهور إلى 6 شهور	أكثر من 6 شهور حتى سنة	أكثر من سنة	عناصر بدون فائدة	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
مجموع الموجودات	434.951.694	96.598.582	144.249.543	421.189.223	738.897.356	949.316.842	2.785.203.240
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	340.236.010	186.612.411	48.394.719	113.007.443	94.861.257	2.002.091.400	2.785.203.240
فجوة إعادة تسعير الفائدة	94.715.684	(90.013.829)	95.854.824	308.181.780	644.036.099	(1.052.774.558)	-
الفجوة التراكمية	94.715.684	4.701.855	100.556.679	408.738.459	1.052.774.558	-	-

مخاطر العملات

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية. يعتبر الدولار الأمريكي عملة الأساس للبنك. يقوم مجلس الإدارة بتحديد العملات المقبول أخذ مراكز بها ووضع حدود للمركز المالي لكل عملة لدى البنك سنوياً. يتم مراقبة مركز العملات الأجنبية بشكل يومي بحيث يتم التحقق من عدم وجود أية تجاوزات في هذه المراكز قد تؤدي إلى تحمل البنك لمخاطر أعلى من المستوى المقبول، كما يتم إتباع استراتيجيات للتحوط وللتأكد من الاحتفاظ بمركز العملات الأجنبية ضمن الحدود المعتمدة.

إن سعر صرف الدولار الأمريكي مربوط بسعر ثابت مع الدينار الأردني وبالتالي فإن أثر مخاطر التغير في سعر الدينار الأردني غير جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك.

إن أثر النقص المتوقع في أسعار العملات مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه:

مخاطر التغير بأسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم. إن أثر النقص المتوقع في أسعار الأسهم مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه:

		2016		2015	
المؤشر	الزيادة في المؤشر	الأثر على قائمة الدخل الموحدة	الأثر على حقوق الملكية	الأثر على قائمة الدخل الموحدة	الأثر على حقوق الملكية
	(٪)	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
بورصة فلسطين	10	1.011.726	1.095.263	715.970	521.284
أسواق مالية خارجية	10	-	1.979.793	-	1.780.485

ثالثاً: مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم للوفاء بإلتزاماته في تواريخ استحقاقها، وللحد من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات والمطلوبات ومواءمة آجالها والاحتفاظ برصيد كافٍ من النقد وما في حكمه.

حقوق الملكية						
رأس المال المدفوع	-	-	-	-	-	195.008.685
علاوة إصدار	-	-	-	-	-	24.848.415
إحتياطي إجباري	-	-	-	-	-	41.431.505
إحتياطي إختياري	-	-	-	-	-	246.052
إحتياطي مخاطر مصرفية عامة	-	-	-	-	-	30.553.490
إحتياطي تقلبات دورية	-	-	-	-	-	39.001.737
إحتياطي القيمة العادلة	-	-	-	-	-	(297.057)
أرباح مدورة	-	-	-	-	-	36.171.383
حقوق ملكية مساهمي البنك	-	-	-	-	-	366.964.210
حقوق جهات غير مسيطرة	-	-	-	-	-	36.610.587
مجموع حقوق الملكية	-	-	-	-	-	403.574.797
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	500.476.287	144.460.965	73.700.650	146.070.876	233.441.293	4.118.629.230
فجوة إعادة تسعير الفائدة	303.165.907	(32.304.865)	90.599.496	288.084.717	549.137.292	(1.198.682.547)	-
الفجوة التراكمية	303.165.907	270.861.042	361.460.538	649.545.255	1.198.682.547	-	-

31 كانون الأول 2015

	فجوة اعادة تسعير الفائـــدة					
	شهر فأقل	أكثر من شهر إلى 3 شهور	أكثر من 3 شهور إلى 6 شهور	أكثر من 6 شهور حتى سنة	أكثر من سنة	عناصر بدون فائدة	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
مجموع الموجودات	434.951.694	96.598.582	144.249.543	421.189.223	738.897.356	949.316.842	2.785.203.240
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	340.236.010	186.612.411	48.394.719	113.007.443	94.861.257	2.002.091.400	2.785.203.240
فجوة إعادة تسعير الفائدة	94.715.684	(90.013.829)	95.854.824	308.181.780	644.036.099	(1.052.774.558)	-
الفجوة التراكمية	94.715.684	4.701.855	100.556.679	408.738.459	1.052.774.558	-	-

مخاطر العملات

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية. يعتبر الدولار الأمريكي عملة الأساس للبنك. يقوم مجلس الإدارة بتحديد العملات المقبول أخذ مراكز بها ووضع حدود للمركز المالي لكل عملة لدى البنك سنوياً. يتم مراقبة مركز العملات الأجنبية بشكل يومي بحيث يتم التحقق من عدم وجود أية تجاوزات في هذه المراكز قد تؤدي إلى تحمل البنك لمخاطر أعلى من المستوى المقبول، كما يتم إتباع استراتيجيات للتحوط وللتأكد من الاحتفاظ بمركز العملات الأجنبية ضمن الحدود المعتمدة.

إن سعر صرف الدولار الأمريكي مربوط بسعر ثابت مع الدينار الأردني وبالتالي فإن أثر مخاطر التغير في سعر الدينار الأردني غير جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك.

إن أثر النقص المتوقع في أسعار العملات مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه:

مخاطر التغير بأسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم. إن أثر النقص المتوقع في أسعار الأسهم مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه:

		2016		2015	
المؤشر	الزيادة في المؤشر	الأثر على قائمة الدخل الموحدة	الأثر على حقوق الملكية	الأثر على قائمة الدخل الموحدة	الأثر على حقوق الملكية
	(٪)	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
بورصة فلسطين	10	1.011.726	1.095.263	715.970	521.284
أسواق مالية خارجية	10	-	1.979.793	-	1.780.485

ثالثاً: مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم للوفاء بإلتزاماته في تواريخ استحقاقها، وللحد من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات والمطلوبات ومواءمة آجالها والاحتفاظ برصيد كافٍ من النقد وما في حكمه.

	المجموع	بدون استحقاق	أكثر من سنوات	أكثر من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 6 شهور حتى سنة	أكثر من 3 شهور إلى 6 شهور	أكثر من شهر إلى 3 شهور	شهر فأقل
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الموجودات:								
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	801.160.640	283.543.802	-	-	-	-	-	517.616.838
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	621.058.507	1.132.110	-	-	-	-	-	523.960.839
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	10.117.262	10.117.262	-	-	-	-	-	-
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	2.213.463.765	-	556.885.587	128.120.274	565.230.607	621.635.670	163.876.399	128.689.586
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	37.186.147	37.186.147	-	-	-	-	-	-
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	256.782.668	-	-	-	-	12.889.967	7.470.344	6.476.307
استثمار في شركات حليفة	5.006.039	5.006.039	-	-	-	-	-	-
استثمارات عقارية	15.904.566	15.904.566	-	-	-	-	-	-
ممتلكات ومعدات	69.320.409	69.320.409	-	-	-	-	-	-
مشاريع تحت التنفيذ	8.522.483	8.522.483	-	-	-	-	-	-
موجودات غير ملموسة	10.421.612	10.421.612	-	-	-	-	-	-
موجودات أخرى	69.685.132	17.096.930	-	-	-	-	-	52.588.202
مجموع الموجودات	4.118.629.230	458.251.360	685.005.861	660.834.224	672.872.679	191.216.943	432.013.140	1.229.331.772
المطلوبات:								
ودائع سلطة النقد الفلسطينية	308.987.536	-	-	-	-	-	-	308.987.536
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	89.225.299	-	-	-	-	-	-	74.225.299
ودائع العملاء	2.981.754.664	-	404.307.645	663.213.768	405.493.988	428.524.603	-	863.487.828
تأمينات نقدية	161.396.927	-	20.482.680	105.016.034	32.409.676	3.488.537	-	-
قرض مساند	50.000.000	-	50.000.000	-	-	-	-	-
مخصصات متنوعة	28.867.116	28.867.116	-	-	-	-	-	-
مخصصات الضرائب	6.519.249	6.519.249	-	-	-	-	-	-
مطلوبات أخرى	88.303.642	10.697.462	-	-	-	-	-	77.606.180
مجموع المطلوبات	3.715.054.433	46.083.827	474.790.325	768.229.802	437.903.664	432.013.140	-	1.324.306.843
حقوق الملكية:								
رأس المال المدفوع	195.008.685	195.008.685	-	-	-	-	-	-
علاوة إصدار	24.848.415	24.848.415	-	-	-	-	-	-
إحتياطي قانوني	41.431.505	41.431.505	-	-	-	-	-	-
إحتياطي إختياري	246.052	246.052	-	-	-	-	-	-
إحتياطي مخاطر مصرفية عامة	30.553.490	30.553.490	-	-	-	-	-	-
إحتياطي تقلبات دورية	39.001.737	39.001.737	-	-	-	-	-	-
إحتياطي القيمة العادلة	(297.057)	(297.057)	-	-	-	-	-	-
أرباح مدورة	36.171.383	36.171.383	-	-	-	-	-	-
حقوق ملكية مساهمي البنك	366.964.210	366.964.210	-	-	-	-	-	-
حقوق جهات غير مسيطرة	36.610.587	36.610.587	-	-	-	-	-	-
مجموع حقوق الملكية	403.574.797	403.574.797	-	-	-	-	-	-
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	4.118.629.230	8.592.736	474.790.325	768.229.802	437.903.664	432.013.140	-	1.324.306.843
فجوة الاستحقاق	-	-	210.215.536	(107.395.578)	(240.796.197)	(346.381.709)	(94.975.071)	(94.975.071)
الفجوة التراكمية	-	-	(8.592.736)	(218.808.272)	(111.412.694)	(346.381.709)	(105.585.512)	(10.610.441)

31 كانون الأول 2016

فيما يلي تفاصيل موجودات ومطلوبات البنك بناءً على الفترات المتبقية على استحقاقاتها كما في 31 كانون الأول 2016 و2015:

31 كانون الأول 2015	شهر فقل	أكثر من شهر إلى 3 شهور	أكثر من 3 شهور إلى 6 شهور	أكثر من 6 شهور حتى سنة	أكثر من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الموجودات:								
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	484.259.427	-	-	-	-	-	200.492.927	684.752.354
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	254.966.334	19.548.513	41.537.800	2.186.200	-	-	1.132.110	319.370.957
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	-	-	7.159.702	7.159.702
تسهيلات ائتمانية مباشرة	45.253.058	66.764.490	82.000.332	377.463.987	342.470.646	-	24.348.175	1.388.805.441
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	24.348.175	24.348.175
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	-	749.975	7.052.186	45.353.868	171.118.572	-	-	253.816.907
إستثمار في شركات حليفة	-	-	-	-	-	-	18.776.355	18.776.355
ممتلكات وآلات ومعدات	-	-	-	-	-	-	50.059.029	50.059.029
مشاريع تحت التنفيذ	-	-	-	-	-	-	2.982.306	2.982.306
موجودات أخرى	21.602.202	-	-	-	-	-	13.529.812	35.132.014
مجموع الموجودات	806.081.021	87.062.978	130.590.318	422.817.855	513.589.218	-	318.480.416	2.785.203.240
المطلوبات:								
ودائع سلطة النقد الفلسطينية	58.989.649	-	-	-	-	-	-	58.989.649
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	101.273.608	-	-	-	-	-	-	101.273.608
ودائع العملاء	456.441.992	187.500.650	460.846.760	506.581.434	200.954.554	-	2.153.616.828	2.153.616.828
تأمينات نقدية	-	-	5.619.616	9.149.355	10.664.022	-	89.165.470	89.165.470
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	21.727.908	21.727.908
مخصصات الضرائب	-	-	-	-	-	-	2.926.053	2.926.053
مطلوبات أخرى	43.677.118	-	-	-	-	-	8.070.302	51.747.420
مجموع المطلوبات	660.382.367	187.500.650	466.466.376	398.502.593	211.618.576	-	32.724.263	2.479.446.936
حقوق الملكية:								
رأس المال المدفوع	-	-	-	-	-	-	175.000.000	175.000.000
علاوة إصدار	-	-	-	-	-	-	9.034.692	9.034.692
إحتياطي إجباري	-	-	-	-	-	-	36.332.937	36.332.937
إحتياطي إختياري	-	-	-	-	-	-	205.523	205.523
إحتياطي مخاطر مصرفية عامة	-	-	-	-	-	-	22.655.293	22.655.293
إحتياطي تقلبات دورية	-	-	-	-	-	-	34.232.752	34.232.752
إحتياطي القيمة العادلة	-	-	-	-	-	-	(3.109.880)	(3.109.880)
أرباح مدورة	-	-	-	-	-	-	30.647.037	30.647.037
حقوق ملكية مساهمي البنك	-	-	-	-	-	-	304.998.354	304.998.354
حقوق جهات غير مسيطرة	-	-	-	-	-	-	757.950	757.950
مجموع حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	305.756.304	305.756.304
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	660.382.367	187.500.650	466.466.376	398.502.593	211.618.576	-	338.480.567	2.785.203.240
فجوة الاستحقاق	145.698.654	(100.437.672)	(335.876.058)	108.078.841	301.970.642	(20.000.151)	(20.000.151)	-
الفجوة التراكمية	145.698.654	45.260.982	(290.615.076)	(182.536.235)	(281.970.491)	20.000.151	-	-

44. تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

31 كانون الأول 2016	سنة فأقل	أكثر من سنة	بدون استحقاق	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	517.616.838	-	283.543.802	801.160.640
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	619.926.397	-	1.132.110	621.058.507
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	10.117.262	10.117.262
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	1.091.347.571	1.122.116.194	-	2.213.463.765
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	-	-	37.186.147	37.186.147
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	33.058.777	223.723.891	-	256.782.668
إستثمار في شركات حليفة	-	-	5.006.039	5.006.039
إستثمارات عقارية	-	-	15.904.566	15.904.566
ممتلكات وآلات ومعدات	-	-	69.320.409	69.320.409
مشاريع تحت التنفيذ	-	-	8.522.483	8.522.483
موجودات غير ملموسة	-	-	10.421.612	10.421.612
موجودات أخرى	52.588.202	-	17.096.930	69.685.132
مجموع الموجودات	2.314.537.785	1.345.840.085	458.251.360	4.118.629.230
المطلوبات				
ودائع سلطة النقد الفلسطينية	308.987.536	-	-	308.987.536
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	89.225.299	-	-	89.225.299
ودائع العملاء	1.914.233.251	1.067.521.413	-	2.981.754.664
تأمينات نقدية	35.898.213	125.498.714	-	161.396.927
قرض مساند	-	50.000.000	-	50.000.000
مخصصات متنوعة	-	-	28.867.116	28.867.116
مخصصات الضرائب	-	-	6.519.249	6.519.249
مطلوبات أخرى	77.606.180	-	10.697.462	88.303.642
مجموع المطلوبات	2.425.950.479	1.243.020.127	46.083.827	3.715.054.433
حقوق الملكية				
رأس المال المدفوع	-	-	195.008.685	195.008.685
علاوة إصدار	-	-	24.848.415	24.848.415
إحتياطي قانوني	-	-	41.431.505	41.431.505
إحتياطي إختياري	-	-	246.052	246.052
إحتياطي مخاطر مصرفية عامة	-	-	30.553.490	30.553.490
إحتياطي تقلبات دورية	-	-	39.001.737	39.001.737
إحتياطي القيمة العادلة	-	-	(297.057)	(297.057)
أرباح مدورة	-	-	36.171.383	36.171.383
حقوق ملكية مساهمي البنك	-	-	366.964.210	366.964.210
حقوق جهات غير مسيطرة	-	-	36.610.587	36.610.587
مجموع حقوق الملكية	-	-	403.574.797	403.574.797
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	2.425.950.479	1.243.020.127	449.658.624	4.118.629.230
فجوة الاستحقاق	(111.412.694)	102.819.958	8.592.736	-
الفجوة التراكمية	(111.412.694)	(8.592.736)	-	-

	31 كانون الأول 2015			
	سنة فأقل	أكثر من سنة	بدون استحقاق	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	484.259.427	-	200.492.927	684.752.354
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	318.238.847	-	1.132.110	319.370.957
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	7.159.702	7.159.702
تسهيلات ائتمانية مباشرة	668.870.808	719.934.633	-	1.388.805.441
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	-	-	24.348.175	24.348.175
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	37.344.467	216.472.440	-	253.816.907
إستثمار في شركات حليفة	-	-	18.776.355	18.776.355
ممتلكات وآلات ومعدات	-	-	50.059.029	50.059.029
مشاريع تحت التنفيذ	-	-	2.982.306	2.982.306
موجودات أخرى	21.602.202	-	13.529.812	35.132.014
مجموع الموجودات	1.530.315.751	936.407.073	318.480.416	2.785.203.240
المطلوبات				
ودائع سلطة النقد الفلسطينية	58.989.649	-	-	58.989.649
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	101.273.608	-	-	101.273.608
ودائع العملاء	1.494.142.640	659.474.188	-	2.153.616.828
تأمينات نقدية	14.768.971	74.396.499	-	89.165.470
مخصصات متنوعة	-	-	21.727.908	21.727.908
مخصصات الضرائب	-	-	2.926.053	2.926.053
مطلوبات أخرى	43.677.118	-	8.070.302	51.747.420
مجموع المطلوبات	1.712.851.986	733.870.687	32.724.263	2.479.446.936
حقوق الملكية				
رأس المال المدفوع	-	-	175.000.000	175.000.000
علاوة إصدار	-	-	9.034.692	9.034.692
إحتياطي إجباري	-	-	36.332.937	36.332.937
إحتياطي إختياري	-	-	205.523	205.523
إحتياطي مخاطر مصرفية عامة	-	-	22.655.293	22.655.293
إحتياطي تقلبات دورية	-	-	34.232.752	34.232.752
إحتياطي القيمة العادلة	-	-	(3.109.880)	(3.109.880)
أرباح مدورة	-	-	30.647.037	30.647.037
حقوق ملكية مساهمي البنك	-	-	304.998.354	304.998.354
حقوق جهات غير مسيطرة	-	-	757.950	757.950
مجموع حقوق الملكية	-	-	305.756.304	305.756.304
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	1.712.851.986	733.870.687	338.480.567	2.785.203.240
فجوة الاستحقاق	(182.536.235)	202.536.386	(20.000.151)	-
الفجوة التراكمية	(182.536.235)	20.000.151	-	-

45. التحليل القطاعي

معلومات قطاعات أعمال

لأغراض إدارية تم توزيع أنشطة البنك إلى ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية:

حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم القروض والديون والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.

حسابات الشركات والمؤسسات والقطاع العام: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من الشركات والمؤسسات والقطاع العام.

الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك والإستثمارات.

فيما يلي معلومات قطاعات الأعمال موزعة حسب الأنشطة:

	أفراد	شركات ومؤسسات وقطاع عام	خزينة	أخرى	المجموع	
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	2016 دولار أمريكي	2015 دولار أمريكي
إجمالي الإيرادات	81.141.143	88.935.214	25.801.710	12.061.701	207.939.768	155.627.156
مخصص تدني تسهيلات وتمويلات ائتمانية	(4.701.382)	(1.473.850)	-	-	(6.175.232)	(3.782.218)
إسترداد مخصص تدني تسهيلات ائتمانية	2.869.793	314.863	-	-	3.184.656	1.259.978
نتائج أعمال القطاع	69.067.403	83.418.612	17.983.092	7.015.508	177.484.615	136.787.234
مصاريف غير موزعة					(109.485.525)	(82.216.779)
الربح قبل الضرائب					67.999.090	54.570.455
مصروف الضرائب					(14.943.110)	(11.403.022)
ربح السنة					53.055.980	43.167.433
معلومات أخرى						
إستهلاكات وإطفاءات					8.157.934	6.065.634
مصاريف رأسمالية					23.491.294	10.187.906
إجمالي موجودات القطاع	820.087.196	1.393.376.569	1.791.730.324	113.435.141	4.118.629.230	2.785.203.240
إجمالي مطلوبات القطاع	1.377.309.721	1.816.901.527	467.513.633	53.329.552	3.715.054.433	2.479.446.936

معلومات التوزيع الجغرافي

يمثل هذا الإيضاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك. يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في فلسطين والتي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطات دولية والتي تمثل الأعمال الدولية.

فيما يلي توزيع الإيرادات والموجودات للبنك حسب القطاع الجغرافي:

	محلي		دولي		المجموع	
	2016 دولار أمريكي	2015 دولار أمريكي	2016 دولار أمريكي	2015 دولار أمريكي	2016 دولار أمريكي	2015 دولار أمريكي
إجمالي الإيرادات	197.986.834	144.841.722	9.952.934	10.785.434	207.939.768	155.627.156
إجمالي موجودات القطاع	3,287,974,279	2.222.165.011	830,654,951	563.038.229	4.118.629.230	2.785.203.240
مصاريف رأسمالية	23,491,294	10.187.906	-	-	23,491,294	10.187.906

46. إدارة رأس المال

إن الهدف الرئيسي من إدارة رأس مال البنك هو الحفاظ على نسب رأس مال ملائمة بشكل يدعم نشاط البنك ويُعظم حقوق المساهمين.

يقوم البنك بإدارة هيكلة رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات الظروف الاقتصادية وطبيعة العمل. لم يقم البنك بإجراء أية تعديلات على الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكلة رأس المال خلال الفترة الحالية والسنة السابقة، باستثناء زيادة راس المال بمبلغ 20.008.685 مليون دولار أمريكي وذلك من خلال توزيعات أرباح على شكل أسهم بمبلغ 10.000.000 دولار أمريكي وزيادة رأسمال ناتجة عن الإستحواذ على البنك التجاري بمبلغ 10.008.685 دولار أمريكي كقيمة إسمية لهذه الأسهم ليصبح رأس المال المدفوع 195.008.685 دولار أمريكي كما في 31 كانون الاول 2016، مقابل توزيعات أرباح على شكل أسهم بمبلغ 15.000.000 دولار أمريكي ليصبح رأس المال المدفوع 175.000.000 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2015.

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية المستندة لمقررات بازل وعليه تم احتساب القرض المساند ضمن الشريحة الثانية لرأسمال البنك وفقا لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية (إيضاح 21)، وفيما يلي نسبة كفاية رأس المال للفترة مقارنة بالنسبة السابقة:

	2016			2015		
	المبلغ	نسبته إلى الموجودات	نسبته إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر	المبلغ	نسبته إلى الموجودات	نسبته إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر
	دولار أمريكي	٪	٪	دولار أمريكي	٪	٪
رأس المال التنظيمي	381.971.604	9.27	14.71	235.135.097	8.44	14.46
رأس المال الأساسي	324.109.252	7.87	12.48	250.337.732	8.99	15.40

47. إرتباطات والتزامات محتملة

على البنك بتاريخ القوائم المالية الموحدة التزامات محتملة مقابل ما يلي:

	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
كفالات	193.531.051	180.079.687
إعتمادات مستندية	21.743.186	19.981.010
قبولات	13.709.692	25.594.303
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	221.557.412	136.781.114
	450.541.341	362.436.114

بلغت العقود الآجلة لبيع وشراء العملات للعملاء القائمة كما في 31 كانون الأول 2016 مبلغ 3.888.670 دولار أمريكي، ولا يتم الإفصاح عنها ضمن الارتباطات والالتزامات المحتملة نظراً لقيام البنك بتغطية مخاطر هذه العقود عبر إبرام عقود مقابلة لها لدى بنوك أخرى، بالإضافة إلى قيام البنك بحجز تأمينات نقدية بنسبة 5٪ إلى 10٪ من كل عقد لتغطية أية انحرافات قد تحدث في الأسعار أو عدم التزام العميل بالعقد.

48. القضايا المقامة على البنك

بلغ عدد القضايا المقامة على البنك وشركاته التابعة (73) و(51) قضية كما في 31 كانون الأول 2016 و2015، على التوالي، وذلك ضمن النشاط الطبيعي للبنك. بلغت قيمة القضايا مبلغ يعادل 12.515.965 دولار أمريكي ومبلغ يعادل 12.111.145 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2016 و2015، على التوالي، وفي تقدير إدارة ومحامي البنك فإنه لن يترتب على البنك أية إلتزامات لقاء هذه القضايا باستثناء ما تم تخصيصه لمواجهتها (إيضاح 22).

49. تركز المخاطر في المنطقة الجغرافية

يمارس البنك وشركاته التابعة غالبية أنشطتهم في فلسطين إن عدم استقرار الوضع السياسي والاقتصادي في المنطقة يزيد من خطر ممارسة البنك وشركاته التابعة لأنشطتهم وقد يؤثر سلباً على أدائهم.

50. السياسة التطويرية

تشمل السياسة التطويرية للبنك الأمور التالية:

- مواصلة التعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (CFI) لتصميم برامج تمويل خاصة بالشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير برامج تمويل وخدمات خاصة بالمرأة لتلبية احتياجاتها المصرفية.
- مواصلة التركيز على إدارة المخاطر حفاظاً على الأداء والنمو المستدام.
- استمرار الإنتشار في مختلف المناطق الجغرافية في المدن والقرى والمناطق النائية لتلبية احتياجات عملاء البنك أينما تواجدوا.
- تطوير أنظمة الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات.
- إتاحة فرص تدريبية لجميع موظفي البنك على اختلاف مستوياتهم الوظيفية.